جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج ماجستير القيادة والإدارة الاستراتيجية

الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني وأثرها في الحفاظ على الأمن العام – دراسة تطبيقية على جهاز المخابرات العامة/ محافظة الخليل

The Strategic Partnership Between the Public Sector And The Palestinian Private Sector And Its Impact On Maintaining Public Security - An Applied Study On The General Intelligence Service Hebron Governorate

إعداد

منصور غازي السلامين

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2025م

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج ماجستير القيادة والإدارة الاستراتيجية

الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني وأثرها في الحفاظ على الأمن العام – دراسة تطبيقية على جهاز المخابرات العامة/ محافظة الخليل

The Strategic Partnership Between the Public Sector And The Palestinian Private Sector And Its Impact On Maintaining Public Security - An Applied Study On The General Intelligence -Service Hebron Governorate

إعداد

منصور غازي السلامين

إشراف:

د. ماجد ملحم

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة الاستراتيجية في جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2025

إجازة الرسالة

الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني وأثرها في الحفاظ على الأمن العام – دراسة تطبيقية على جهاز المخابرات العامة/ محافظة الخليل

إعداد الطالب:

منصور غازي السلامين

إشراف:

د. ماجد ملحم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في الخليل بتاريخ 2025/5/24م

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور ماجد ملحم	جامعة القدس المفتوحة	مشرفا ورئيسا
الدكتور عمر الصليبي	جامعة القدس	ممتحناً خارجياً
الدكتور شبلي السويطي	جامعة القدس المفتوحة	ممتحنا داخلياً

التفويض

أنا الموقع أدناه؛ منصور غازي السلامين أفوض جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسح من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

وأقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة القدس المفتوحة وأنظمتها وتعليماتها وقرارتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير، عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي المرسومة ب: " الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني وأثرها في الحفاظ على الأمن العام – دراسة تطبيقية على جهاز المخابرات العامة/ محافظة الخليل". وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية.

توقيع الطالب: منصور غازي السلامين

الرقم الجامعي: 0330012310205

التوقيع:.....

التاريخ:24/05/ 2025م

الإهداء

إلى من غرسوا في قلبي حب العلم

إلى من كانوا لي سندا في دربي الطويل

إلى روح والدي وذكراهم الطيبة رحمهم الله

إلى أخوتي وأخواتي رمز العطاء والمحبة

إلى مثال التفاني والإخلاص زوجتي العزيزة وفلذات كبدي وقلبي النابض أبنائي وبناتي الأعزاء

لكم أهدي هذا العمل المتواضع وفاءً وعرفاً

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساندني في رحلتي العلمية ومن باب إرجاع الفضل إلى صاحب القلب الطيب والداعم للعلم دائما الأخ والقائد الكبير **أبو داوود..** حفظه الله. الذي دأب منذ اللحظة الأولى على الدعم المتواصل وثقته التي كانت مصدر إلهام وقوة لنا في كل خطوة فله كل الاحترام والتقدير.

كما لا يفوتني أن أشكر أستاذي الكريم الدكتور ماجد ملحم على تفضله مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **جامعتي جامعة القدس المفتوحة بكافة هيئاتها الإدارية والأكاديمية** هذا الصرح العلمي الرائد الذي أتاح لي من خلالها فرصة العلم والمعرفة وكانت البيئة الحاضنة لتطويري العلمي والفكري.

والشكر موصول للجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة

ولا أنسى من وقف معي وساندني في دربي أفراد عائلتي الكرام

لكم جميعا جزيل الشكر والعرفان

فهرس المحتويات

التفويض.....ب

الإهداء.... ..... ج

شكر وتقدير ..... د

فهرس المحتويات ..... هـ

فهرس الجداول..... ط

فهرس الملاحق ..... ك

الملخص.....ل

Abstract .....ن

الفصل الأول مشكلة الدراسة وخلفيتها 1

الفصل الأول مشكلة الدراسة وخلفيتها 2

1.1 المقدمة.....2

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:.....3

1.3 فرضيات الدراسة.....6

1.4 أهداف الدراسة.....7

1.5 أهمية الدراسة.....7

1.6 حدود الدراسة.....9

1.7 أنموذج الدراسة 10

1.8 مصطلحات الدراسة 10

1 الفصل الثاني... 14

2 الإطار النظري والدراسات السابقة 14

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة 15

2.1 المبحث الأول: الشراكة بين القطاع العام والخاص 15

2.1.1 مفهوم الشراكة 15

2.1.2 مبررات الشراكة 19

2.1.3أهداف الشراكة 20

2.1.4 أشكال وأصناف الشراكة 23

2.1.5 أبعاد الشراكة الاستراتيجية 25

2.2 المبحث الثاني: الأمن 32

2.2.1 مفهوم الأمن 32

2.2.2 أهمية تحقيق الأمن 36

2.2.3 أهداف تحقيق الأمن 37

2.2.4 أنواع الأمن 38

2.3 المبحث الثالث: الدراسات السابقة: 44

2.3.1 الدراسات المحلية والعربية 44

2.3.2 الدراسات الأجنبية 54

2.3.3 التعقيب على الدراسات السابقة 58

الفصل الثالث طريقة وإجراءات الدراسة 62

الفصل الثالث طريقة وإجراءات الدراسة 63

3.1 مقدمة: 63

3.2 منهج الدراسة: 63

3.3 مجتمع الدراسة: 63

3.4 أداة الدراسة: 64

3.5 صدق أداة الدراسة: 65

3.6 ثبات أداة الدراسة: 68

3.7 خطوات تطبيق الدراسة: 69

3.8 متغيرات الدراسة: 69

3.9 المعالجة الإحصائية: 70

3.10 مفتاح تصحيح المقياس: 70

الفصل الرابع تحليل نتائج الدراسة 72

الفصل الرابع تحليل نتائج الدراسة 73

4.1 مقدمة: 73

4.2الإجابة عن أسئلة الدراسة: 73

4.3اختبار فرضيات الدراسة..... 90

الفصل الخامس النتائج والتوصيات 102

الفصل الخامس النتائج والتوصيات 103

5.1النتائج:..... 103

5.2 الاستنتاجات 113

5.3 التوصيات: 113

المصادر والمراجع 115

المراجع العربية..... 115

المراجع الأجنبية 126

الملاحق.... 128

فهرس الجداول

جدول رقم (1) تعريف العلماء لمفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص 16

جدول (2): خصائص العينة الديموغرافية 63

جدول رقم (3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation)لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لواقع الشراكة الاستراتيجية لدى لجهاز المخابرات الفلسطيني 66

جدول رقم (4): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لواقع الأمن العام..... 67

جدول رقم (5): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة..... 68

جدول (6): مفاتيح التصحيح 71

جدول (7) المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب ودرجة الموافقة لمجالات تطبيق الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات..... 74

جدول(8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة الاستراتيجية(حوكمة الشراكة) ... 75

جدول(9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الشراكة الاستراتيجية (التوافق السياسي الاستراتيجي) 77

جدول(10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة الاستراتيجية(طبيعة الشراكة) .. 79

جدول(11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة الاستراتيجية(أراء أطراف الشراكة) 80

جدول(12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة الاستراتيجية (بيئة الشراكة).... 81

جدول (13) المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب ودرجة الموافقة لمجالات الأمن العام من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة الفلسطيني 83

جدول(14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأمن العام (الأمن الاقتصادي) 84

جدول(15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأمن العام (الأمن السياسي والفكري) . 86

جدول(16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأمن العام (الأمن الاجتماعي) 88

جدول (17): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأُثر الشراكة الاستراتيجية في الحفاظ على الأمن..... 92

جدول (18): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأُثر الشراكة الاستراتيجية في الحفاظ على الأمن الاقتصادي 94

جدول (19): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأُثر الشراكة الاستراتيجية في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري 97

جدول (20): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأُثر الشراكة الاستراتيجية في الحفاظ على الأمن..... 99

فهرس الملاحق

ملحق (1): الاستبانة بصورتها الأولية.....128

ملحق (2): أسماء المحكمين.....132

ملحق (3): استبانة الدراسة.....133

ملحق (4): كتاب تسهيل المهمة.....139

ملحق (5) نبذة عن جهاز المخابرات 140

الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني وأثرها في الحفاظ على الأمن العام

– دراسة تطبيقية على جهاز المخابرات العامة/ محافظة الخليل

إعداد الطالب:

منصور غازي السلامين

إشراف:

د. ماجد ملحم

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى فعالية الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص في فلسطين، وذلك من خلال تحليل أبعاد هذه الشراكة (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، آراء الأطراف المعنية، وبيئة الشراكة)، وتأثيرها على الحفاظ على الأمن العام بأبعاده المختلفة (الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي والفكري، والأمن الاجتماعي)، وذلك من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة في محافظة الخليل.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى استبانة تم توزيعها على مجتمع الدراسة المكوّن من (250) ضابطاً في جهاز المخابرات العامة، حيث تم استرجاع (230) استبانة صالحة للتحليل. وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

أظهرت النتائج أن مستوى الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.47) وانحراف معياري (0.666)، في حين كان مستوى الأمن العام متوسطاً بمتوسط حسابي (3.02) وانحراف معياري (0.665). كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$) لأبعاد الشراكة (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، آراء الأطراف) في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات، أبرزها: ضرورة إطلاق مبادرات مجتمعية مشتركة بين القطاعين تستهدف الفئات المهمشة والأكثر هشاشة، وتركّز على قضايا البطالة، والرعاية الأسرية، والحد من الانحرافات السلوكية، بما يعزز الأمن المجتمعي بشكل ملموس. كما دعت إلى تعميم نتائج الدراسة على باقي محافظات الوطن، وإجراء دراسات ميدانية مماثلة بهدف بناء استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الأمن العام عبر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الكلمات المفتاحية:

الشراكة، القطاع العام، القطاع الخاص، الأمن، الأمن الاقتصادي، جهاز المخابرات العامة.

The Strategic Partnership Between the Palestinian Public and Private Sectors and Its Impact on Maintaining Public Security – An Applied Study on the General Intelligence Service in Hebron Governorate

Abstract

This study aims to explore the effectiveness of the strategic partnership between the public and private sectors in Palestine by analyzing the dimensions of this partnership (governance, strategic political alignment, nature of the partnership, stakeholders' perspectives, and partnership environment) and its impact on maintaining public security in its various aspects (economic security, political and intellectual security, and social security), from the perspective of officers in the General Intelligence Service in Hebron Governorate.

The study adopted the descriptive analytical methodology and relied on a questionnaire distributed to the study population, which consisted of 250 officers in the General Intelligence Service. A total of 230 valid questionnaires were retrieved and analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

The results revealed that the level of strategic partnership between the public and private sectors was high, with a mean score of 3.47 and a standard deviation of 0.666. Meanwhile, the level of public security was moderate, with a mean score of 3.02 and a standard deviation of 0.665. The study also found that there was no statistically significant effect at the ($\alpha<0.05$) level of the partnership dimensions (governance, strategic political alignment, nature of the partnership, stakeholders' perspectives) on maintaining political and intellectual security.

The study presented several recommendations, most notably: the need to launch joint community initiatives between the two sectors targeting marginalized and vulnerable groups, focusing on issues such as unemployment, family care, and the reduction of behavioral deviance, thereby enhancing community security in a tangible manner. It also recommended generalizing the study's findings to other Palestinian governorates and conducting parallel field studies to assess the effectiveness of partnerships in different regions, with the goal of developing a comprehensive national strategy for public security based on cooperation between the public and private sectors.

Keywords:

Partnership, Public Sector, Private Sector, Security, Economic Security, General Intelligence Service.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

1.1 المقدمة

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1.3 فرضيات الدراسة

1.4 أهداف الدراسة

1.5 أهمية الدراسة

1.6 حدود الدراسة

1.7 أنموذج الدراسة

1.8 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

1.1 المقدمة

تعد الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص أداة حيوية لتعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم بشكل كبير في تحسين كفاءة الخدمات العامة وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز الأمن. ومن خلال دراستي التطبيقية على جهاز المخابرات العامة الفلسطينية، تبين أن هذه الشراكة تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الأمن العام من خلال تبادل المعلومات والخبرات بين القطاعين العام والخاص، مما يساعد في الكشف عن التهديدات الأمنية والتصدي لها بفعالية أكبر.

يعتمد مفهوم الشراكة الاستراتيجية على التعاون بين الأطراف المختلفة لتحقيق أهداف مشتركة، ويتميز عن مفاهيم أخرى مثل التعاون أو التحالف، حيث يرتكز على التزام طويل الأمد بين الأطراف المعنية، ويتضمن تقاسم الموارد وتحمل المخاطر وتقاسم النتائج. ويعرفها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2021) بأنها ترتيب تعاقدي طويل الأجل يشمل مراحل المشروع كافة، حيث تقوم شركة من القطاع الخاص بتقديم خدمات عامة أو إنشاء بنية تحتية، مع تحديد تقاسم المخاطر للطرف الأقدر على تحملها.

إن الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص أصبحت من الأدوات المهمة التي تساهم في تحسين أداء الدولة، خصوصًا في ظل التحديات التي تواجهها فلسطين. فالفترة الزمنية التي بدأت فيها فلسطين تشهد تحولات اقتصادية منذ بداية تأسيس السلطة الفلسطينية في تسعينيات القرن الماضي، وتوجهاتها نحو تقليص تدخل الدولة، جعلت الشراكة بين القطاعين أمرًا ضروريًا لضمان توفير الأمن والحفاظ عليه (دحموش ومحمد، 2022). فالشراكة بين القطاعين توفر حلولًا

مبتكرة للمشاكل الأمنية، حيث تساهم في تحسين التنسيق بين جهاز المخابرات العامة الفلسطيني والقطاع الخاص لمواجهة التهديدات الأمنية المتنوعة.

وفيما يتعلق بالأمن، يعد من أبرز الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني، نظرًا للمعاناة المستمرة منذ عام 1917 وحتى يومنا هذا، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى استراتيجيات أمنية فعالة تسهم في استقرار الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية. وقد أشار صالح (2021) إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف لتعزيز الأمن والاستقرار، وذلك عبر توفير الحماية والمعلومات الأمنية الهامة، مما يسهم في تحقيق الأمن المستدام.

كما أن الشراكة بين القطاعين تساهم أيضًا في استغلال الموارد العامة المحدودة بأقصى كفاءة، حيث يتحمل القطاع الخاص مسؤولية تنفيذ المشروعات بفعالية وجودة أعلى. وقد ذكر براتس وكابرا(Prats Cabrera, 2019) أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص غالباً ما تستهدف مجالات مثل البنية التحتية، وقطاع الصحة والتعليم، وتطوير الأنظمة الأمنية، مما يعزز من قدرة القطاع الحكومي على التركيز على المهام الأساسية الأخرى.

وبناءً على ما سبق، فإن الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص تعد من العوامل الرئيسة في تعزيز الأمن العام في فلسطين، مما يساهم في تحقيق بيئة أكثر استقرارًا وأمانًا، وتعزيز قدرة جهاز المخابرات العامة على مواجهة التهديدات الأمنية بكفاءة عالية.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن تحقيق الأمن في المجتمع كما هو معلوم لم يعد حكراً على الأجهزة المعنية مباشرة به بحيث أن الظروف الراهنة والتطورات السريعة للجريمة ووسائلها وأساليبها، إضافة إلى أنه مهما كانت الوسائل والموارد البشرية التابعة لمختلف الأجهزة الأمنية المعنية بالحفاظ على الأمن متوفرة، فإنها تبقى محدودة مقارنة مع نسبة عدد الساكنة وبالتالي، فقد أصبح من الضروري جدا مشاركة

جميع مكونات المجتمع في تحقيق الأمن باعتباره حاجة ضرورية للعيش بأمان داخل المجتمع وفي هذا الصدد يقوم القطاع الخاص بدور أساسي في المجال الأمني.

وقد نادت معظم الدراسات مثل دراسة صقور وكم الماز(2022) بضرورة دراسة الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص في ضوء تزايد الجرائم بأنواعها وبحجمها وفي ضوء عدم الاستقرار العام، وفي حين أوصت دراسة أضاوي(2023)، بضرورة الوقوف على مفهوم الشراكة المجتمعية بين القطاعين العام والخاص في الحفاظ على المواطنين وممتلكاتهم من خلال اللجوء إلى القانون وتطبيقه، مما يؤدي إلى استقرار في الأمن والأمان لدى المواطنين وضرورة مواجهة التحديات والأزمات التي يمر بها الوطن من خلال تظافر الجهود من جميع الأطراف لكي ينعم المواطن بالأمن والأمان.

ومن خلال اطلاع الباحث على العديد من المراجع والدوريات والمجلات والكتب والمصادر الإلكترونية تبين أن هناك فجوة في الشراكة الحقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص في تظافرهم لتعزيز الأمن في الدولة، وأيضاً من خلال عمل الباحث كأحد منتسبي أجهزة الأمن الفلسطيني لاحظ فتور الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص في المساعدة في الحفاظ على الأمن، وذلك من خلال العديد من المؤشرات التي جذبت انتباه الباحث نحو ذلك، خاصة قلة تواصل ومشاركة القطاع الخاص في المساعدة والمساندة في الحفاظ على الأمن.

وتتجلى مشكلة الدراسة في أن مفهوم الأمن لم يعد حكرًا على الدولة وحدها، بل أصبح يتطلب مشاركة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، خاصةً في ظل التحولات القانونية والفكرية التي أدت إلى تعدد الجهات المؤثرة في الحفاظ على الأمن العام. كما تظهر الحاجة إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص نتيجة لتعقيدات الوضع الفلسطيني الداخلي، وتزايد الجرائم بأنواعها، وضعف التواصل بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المحلي.

ومن خلال مراجعة الأدبيات والممارسة العملية، لاحظ الباحث وجود فجوة في مستوى الشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص في مجال تحقيق الأمن، مما يستدعي التعرف على مدى فعاليتها وأثرها في تعزيز الأمن الاقتصادي، والسياسي والفكري، والاجتماعي في فلسطين، وخاصةً من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة في محافظة الخليل.

وبناءً لما سبق يتبين وجود فجوة في الشراكة الاستراتيجية بين الأجهزة الأمنية وشرائح المجتمع المختلفة، حيث يفتقر الكثيرون إلى الفهم الواضح للعلاقة بينهما، ومن هنا تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: **ما أثر فاعلية الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص في الحفاظ على الأمن العام في فلسطين من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة؟**

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل؟
2. ما واقع الحفاظ على الأمن العام من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل؟
3. هل هناك أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل؟
4. هل هناك أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل؟
5. هل هناك أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل؟

1.3 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 05$) بين الشراكة الاستراتيجية في القطاعين العام والخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن العام بأبعاده (الأمن الاقتصادي، والأمن السياسي والفكري، الأمن الاجتماعي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 05$) بين الشراكة الاستراتيجية في القطاعين العام الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 05$) بين الشراكة الاستراتيجية في القطاعين العام الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ الأمن السياسي والفكري على من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 05$) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

1.4 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي في: الكشف عن مدى فعالية الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص وأثرها في الحفاظ على الأمن العام من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

ويتفرع عن هذا الهدف أهداف فرعية وهي:

1. التعرف على واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني.
2. التعرف على واقع الحفاظ على الأمن العام في فلسطين من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة.
3. التعرف على أثر الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.
4. التعرف على أثر الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.
5. التعرف على أثر الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

1.5 أهمية الدراسة

1.5.1 الأهمية النظرية

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية نظرية كبيرة حيث تسهم في توسيع الفهم العلمي حول العلاقات المتداخلة بين القطاع العام والقطاع الخاص في فلسطين، مع تركيز خاص على محافظة الخليل. حيث تمثل الشراكات بين القطاعين إطاراً حديثاً نسبياً للأبحاث الأكاديمية في مجال العلوم السياسية

والأمنية، مما يجعلها مجالاً غنياً للتحليل، وتقدم هذه الدراسة رؤية نظرية شاملة تستند إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بإدارة الشراكات بين القطاعين وتأثيرها على الاستقرار الأمني، وتساعد هذه الدراسة في سد فجوات معرفية موجودة حول كيفية إدارة الأمن في المناطق التي تواجه تحديات سياسية وأمنية كبيرة مثل فلسطين، حيث تعكس طبيعة الصراع المعقدة.

وتوفر الدراسة أيضًا إطاراً نظرياً يساعد الباحثين الآخرين على استكشاف أنواع مختلفة من الشراكات بين القطاعات الحكومية والخاصة في سياقات أخرى، مما يزيد من عمق التناول الأكاديمي للقضايا المتعلقة بالأمن الوطني والتعاون المؤسسي. علاوة على ذلك، تعد هذه الدراسة بمثابة إضافة نوعية للأدبيات الخاصة بالقطاعين العام والخاص وكيفية إدارتها على مستوى محلي، حيث تعتبر محافظة الخليل نموذجاً مهماً لتحليل تأثيرات التعاون بين القطاع العام والخاص.

1.5.2 الأهمية العملية

تقدم الدراسة حلولاً واقعية للتحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في محافظة الخليل، وتعزز من فعالية التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في المحافظة، إذ تشكل محافظة الخليل بيئة معقدة من الناحية الأمنية، وتتطلب استراتيجيات متعددة المستويات للحفاظ على الأمن والاستقرار، ومن خلال دراسة تطبيقية على الأجهزة الأمنية هناك، يمكن لهذه الدراسة أن تقدم توصيات تستند إلى بيانات وأدلة عملية، تسهم في تحسين السياسات الأمنية والإدارية.

تعتبر نتائج هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة للمسؤولين الأمنيين وصناع القرار في فلسطين، حيث يمكنهم الاستفادة من هذه النتائج لتطوير استراتيجيات فعالة تعزز من قدرة الأجهزة الأمنية على مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة. كما تساعد الدراسة في تعزيز التنسيق بين القطاع العام والأجهزة الأمنية بما يسهم في تحسين توزيع الموارد والقدرات الأمنية بشكل أكثر فعالية.

من جانب آخر، يمكن أن تفتح هذه الدراسة الباب أمام تنفيذ توصيات قابلة للتطبيق في قطاعات أخرى، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، في مناطق أخرى من فلسطين أو حتى في دول أخرى تواجه ظروفًا مشابهة. على سبيل المثال، يمكن استخدام نتائج الدراسة لتطوير نماذج تعاون ناجحة في مجالات أخرى مثل الاستجابة للكوارث، أو إدارة الأزمات، مما يسهم في تعزيز مفهوم الشراكة الاستراتيجية بين القطاعات المختلفة في مواجهة التحديات الوطنية.

1.6 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: أثر الشراكة الاستراتيجية في القطاعين العام الخاص في الحفاظ على الأمن.

الحدود البشرية: ضباط المخابرات العامة برتبة (نقيب، رائد، مقدم، عقيد، عميد فأعلى في محافظة الخليل والبالغ عددهم 250 ضابطاً.

الحدود المكانية: جهاز المخابرات في محافظة الخليل والتي تضم (العمليات، الإدارة، مديرية حلحول، مديرية يطا، مديرية المدينة، مديرية دورا، والمديرية العامة).

الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية2024–2025م.

1.7 أنموذج الدراسة

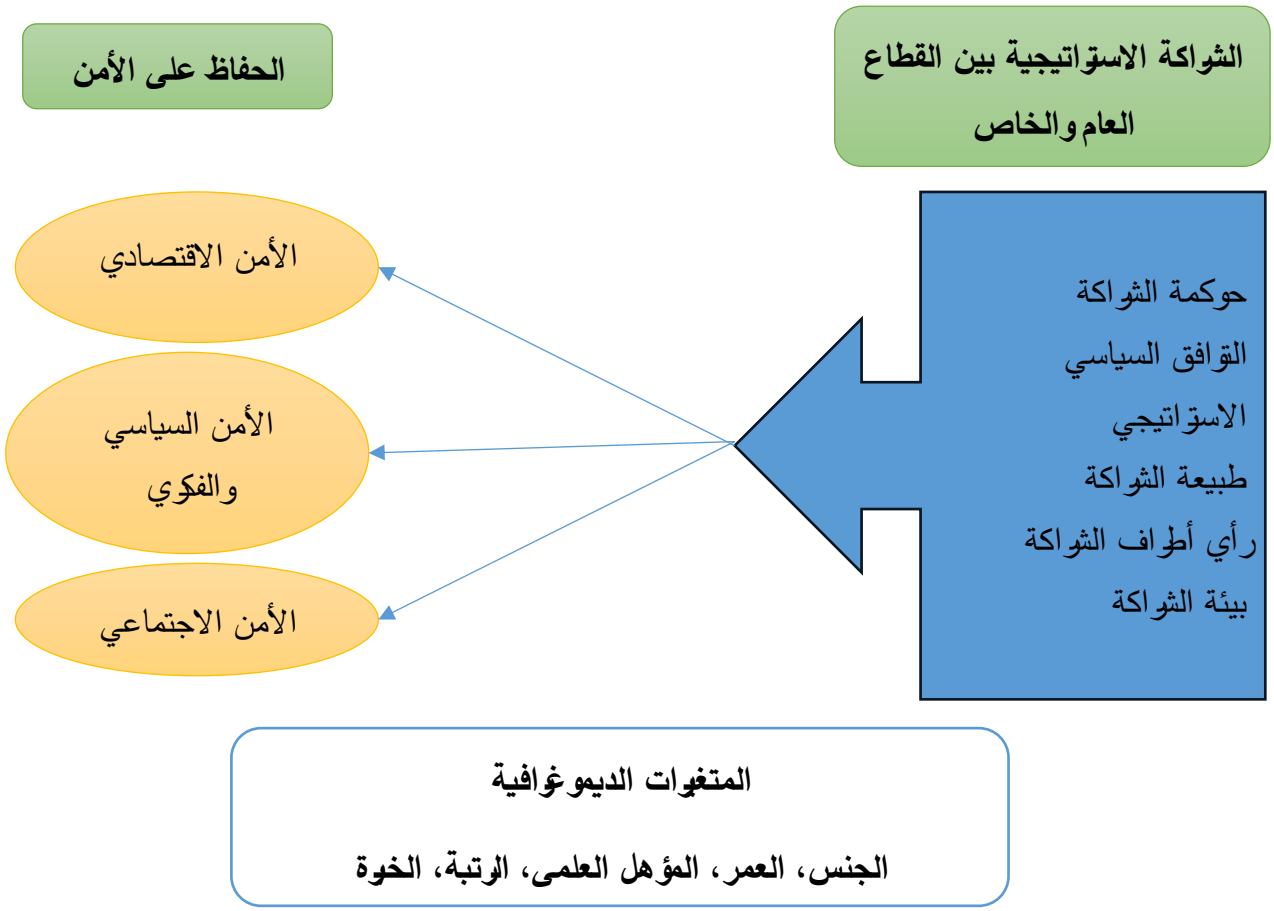

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على المصادر التالية: (حمدونة، 2017) (مرعي، 2017) (سعيد، 2017) (مرابطي وشعبي، 2018) (قورين وزواتنية، 2018)

1.8 مصطلحات الدراسة

الشراكة الاستراتيجية: "اتفاقية بين جهة حكومية وشريك خاص لاقتسام المخاطر والفرص في العمل المشترك الذي ينطوي على تقديم الخدمات العمومية " (القهيوي والوادي، 12:2012).

وتعرف إجرائياً بأنها: التعاون المؤسسي بين جهة حكومية وشريك خاص لتحقيق أهداف مشتركة تخدم الصالح العام، مع مشاركة المخاطر والفرص ضمن إطار قانوني

القطاع العام: هو المجال الذي يضم المؤسسات والدوائر التابعة للحكومة وكذلك الشركات المملوكة للدولة ولا يكون للقطاع الخاص أي علاقة أو دور في إدارتها، وتكون هذا المؤسسات والدوائر منتجة للخدمات والسلع تقوم بتقديمها للمواطنين وفق أسعار إدارية، ويكون القطاع العام مرتبطاً بالتخطيط المركزي. (حريزات، 2021: 11)

ويعرف إجرائياً بأنها: الهيئات والمؤسسات التي تمتلكها الدولة أو تديرها الحكومة وتقدم خدمات عامة للمجتمع، وتُمول غالبًا من ميزانية الدولة.

القطاع الخاص: القطاع الذي يشمل جميع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي لا تندرج تحت قطاع الحكومة، حيث تشمل شركات القطاع الخاص جميع الشركات وأشباه الشركات، كذلك تشمل المنشآت التي تعمل في إنتاج السلع السوقية وتتبع لمؤسسات غير هادفة للربح كبعض المستشفيات التي تتقاضى ثمنا لخدماتها تمكنها من استرداد تكاليف إنتاجها الجارية عند تقديم خدماتها لبعض فئات المجتمع. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

ويعرف إجرائياً: جميع المؤسسات والوحدات الاقتصادية غير الحكومية، سواء كانت ربحية أو غير ربحية، وتهدف إلى تحقيق الأرباح أو دعم التنمية المجتمعية.

الأمن: مجموعة من الأحاسيس والمشاعر التي تتكون لدى الأفراد والجماعات، بأن حقوقهم ومصالحهم مصانة ومحمية من قبل الدولة، وهو من أهم مطالب الحياة، بل لا تتحقق أهم مطالبها إلا بتوفير الأمن. (القرعي، 2020)

يعرف إجرائياً: الشعور بالحماية والطمأنينة لدى الأفراد بأن حقوقهم ومصالحهم مضمونة ومحمية بواسطة الجهات المعنية.

الأمن السياسي: ضمان حماية المشاركة الفاعلة للمواطنين وإبداء رأيهم والأخذ به في كافة أعمال وأنشطة المنظومة، بما فيها من تقييم ونقد واختيار السلطة الحاكمة. (مشري، 2019: 27)

ويعرف إجرائياً: ضمان استقرار النظام السياسي وحماية الحريات العامة، بما في ذلك حق المواطنين في المشاركة السياسية وإبداء الرأي واختيار السلطة

الأمن الاقتصادي: القدرة على حماية وتأمين المصالح الاقتصادية للوطن، وتوفير ظروف الرفاهية والاستقرار للمواطن بالإضافة إلى قدرته على امتلاك الوسائل المادية لتحقيق الرفاهية والاستقرار. (دقيش وأولاد إبراهيم، 2020: 265)

ويعرف إجرائياً: توفير البيئة الاقتصادية الآمنة التي تضمن استقرار الدخل، فرص العمل، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للمواطنين

الأمن الاجتماعي: تقديم خدمات خاصة في حماية الأفراد والمعلومات والأصول من أجل تحقيق الأمن الشخصي أو رفاهية المجتمع المحيط (رضوان، 2019: 32)

ويعرف إجرائياً: الحماية التي توفرها الأجهزة المعنية للأفراد والمجتمع من المخاطر التي قد تهدد سلامتهم الجسدية أو تماسكهم الاجتماعي

الأمن الفكري: سلامة واعتدال التفكير ونتائجه بما يتفق مع النمط الفكري للأمة التي ينتسب إليها الفرد، بعيداً عن التطرف والغلو، كما أن الأمن الفكري مصطلح يتضمن مفاهيم الأمن الوطني بشكل عام ويرمز إلى أخطر مجالاته، وذلك لأن الأمن الفكري يعد اللبنة الأولى في بناء مجتمع صحيح وواعٍ، ويميز بين ما هو معقول ومقبول وما هو غير معقول ومرفوض. (الشهري، 2019: 90)

ويعرف إجرائياً: حماية أفكار الأفراد وتصوراتهم من أي اختراقات فكرية تهدد هويتهم الثقافية أو الدينية، والوقاية من التطرف والإرهاب الفكري

دور القطاع العام في حماية الأمن يعرف إجرائياً بأنه الدرجة التي يحصل عليها أفراد الأجهزة الأمنية على أداة قياس دور القطاع العام في حماية الأمن.

دور القطاع الخاص في حماية الأمن يعرف إجرائياً: بأنه الدرجة التي يحصل عليها المنتسبين في القطاع الخاص على أداة قياس دور القطاع الخاص في حماية الأمن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المبحث الأول: الشراكة بين القطاع العام والخاص

2.2 المبحث الثاني: الأمن

2.3 المبحث الرابع: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المبحث الأول: الشراكة بين القطاع العام والخاص

2.1.1 مفهوم الشراكة

يمكن اعتبار الشراكة شكل من أشكال التعاون ونوع من التقارب التي يحدث بين المؤسسات الاقتصادية، وهي في حقيقتها عقدا أو اتفاقا بعيد المدى يحدث بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، وأن هذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال وإنما قد تكون مساهمة فنية أو معرفة تكنولوجية؛ وهي تقارب لأجل التعاون في مشروع معين، أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق المجهودات وتبادل الكفاءات والوسائل والمصادر الأساسية، وهي اتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى، بين مؤسستين أو أكثر مستقلة قانونيا، متنافسة أو غير متنافسة(احتمال تنافسها في المستقبل)، والتي تنوي جلب أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك وخلال فترة زمنية محددة.

الشراكة الاستراتيجية هي علاقة تعاونية طويلة الأمد تجمع بين جهتين أو أكثر (على سبيل المثال بين القطاع العام والقطاع الخاص) بهدف تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة. تُبنى هذه العلاقة على أسس الثقة المتبادلة والتكامل في الموارد والخبرات، كما يتم من خلالها توزيع المخاطر والمسؤوليات بطريقة تتيح لكل طرف استغلال نقاط قوته، وتحسين فعالية الأداء العام للخدمات والمشروعات.

يمكن القول إنَّ الشراكة الاستراتيجية تُعدُّ أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية الحديثة، إذ تُساهم في تحديث البنى التحتية، وتطوير الخدمات العامة، وتحفيز الابتكار الاقتصادي والاجتماعي.

تطرق مايكل بورتر في مؤلفه الكلاسيكي "الإستراتيجية التنافسية: تقنيات تحليل الصناعات والمنافسين" (Competitive Strategy, 1980) مفهوم التعاون الاستراتيجي الذي يُعد من أمهات الكتب في مجال الإدارة الإستراتيجية. كما تطرقت العديد من الكتب الأساسية في الإدارة والتحالفات الاستراتيجية لهذا المفهوم مثل مؤلفات هيت وآيرلاند وهوكسيس، التي تناولت كيفية استغلال التحالفات والشراكات لتعزيز القيمة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.

وعرف العديد من الباحثين والخبراء الشراكة بين القطاع العام والخاص كل بأسلوبه الخاص، وتشابهت بعضها واختلف البعض الآخر، والجدول التالي يوضع عدة تعاريف.

جدول رقم (1) تعريف العلماء لمفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص

الباحث، السنة	المفهوم
(الشاوي، 2020)	هي آلية تلجأ لها الحكومة عند تنفيذ مشاريع خدماتية تقدم عادة من قبل القطاع العام بهدف استخدام خبرات وموارد القطاع الخاص عندما تواجه الحكومة نقص في كفاءة الخدمات المقدمة
(أبوركات، 2024)	عقد طويل الأجل بين جهة خاصة وهيئة حكومية لتقديم أصل أو خدمة عامة يتحمل فيها القطاع الخاص مخاطر كبيرة ومسؤولية إدارية.
(يوسف، 2021)	نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي نموذج متطور لتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات بأساليب مبتكرة.
(امساعف، 2021)	أنها اتفاقية تعاقدية بين الحكومة وشركة خاصة تستهدف تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مرافق وخدمات البنية التحتية التي كان يقدمها القطاع العام تقليديًا بهدف تحقيق التوزيع الأمثل للمخاطر بين الأطراف وتقليل التكلفة مع تحقيق الأهداف التنموية للمشروع.

(السجاري وإسماعيل، 2022)	إجراءات عملية مبنية على الالتزام المتبادل الذي ينفرد بطبيعته عن أي التزام بعقد أخر بين القطاع العام وأي جهة أخرى.
(ذبيح وجنادي، 2021)	الفعل المبني على إرادة أعضاء القطاعين العام والخاص، والمحتمل أن يساهم في تحسين الاقتصاد وجودة الحياة.
(بن لاغة وبلمهدي، 2022)	موقع تنفيذ الأفكار عن طريق التعاون المتبادل بين القطاعين وتجميع الموارد، ووضعها بعضها مع بعض من أجل تنفيذ ما هو مناط بها.
(بقة، 2024)	التزام مشترك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة يتم تحديدها عن طريق قيادات القطاعين.
(صافة، 2022)	هي وسيلة لإدخال تكنولوجيا القطاع الخاص وتحسين الخدمات العامة المقدمة بشكل أفضل من خلال التخطيط والتصميم الإبداعي، وإدارة المشاريع بكفاءة أكبر.
الرشيد (2006)	طرق جديدة يتم من خلالها تعاون وتفاعل القطاع العام والقطاع الخاص وتوظيف كل قطاع امكانياته سواء كانت بشرية او مادية او إدارية او تكنولوجية او حتى معرفية، وذلك من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية لكلا القطاعين ويكون لها تأثير على المجتمع على المدى البعيد من اجل ان يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات وحصوله على الخدمات العمومية بطرق فعاله تتصف بالجودة وتحقق التنافس.
مراد والاخضر (2020)	اتفاقية بين جهة حكومية وشريك خاص لاقتسام المخاطر والفرص في العمل التجاري المشترك الذي ينطوي على تقديم الخدمات العمومية.
قعدان (2015)	هو التزام بين طرفين يتطلب حشد التعاون والتضامن لتحقيق أهداف مجتمعية عامة وهو أسلوب يمكن من إشراك الطرفين الفاعلي كل حسب قدراته الحقيقي.
مراس (2014)	اقتراب تنموي يتضمن علاقة تكامل بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر تتجه لتحقيق أهداف محددة وفي إطار من المساواة بين الأطراف لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وفي إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية

الشراكة هي العلاقات المؤسساتية بين الدولة (القطاع العام) والقطاع الخاص الهادف للربح أو غير الهادف للربح، اذ تشارك هذه الجهات الفاعلية المختلفة من القطاعين العام والخاص بنحو مشترك في تحديد اهداف وأساليب وتنفيذ اتفاق التعاون، وأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقود متنوعة طويلة الأمد تمنح الى القطاع الخاص لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع بدلا عن الدولة (السعدي، 2023)

والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هي أسلوب لجأت اليه الحكومات المعاصرة في العديد من الدول لتبني سياسات التحول نحو القطاع الخاص بإعطاء هذا الأخير دورا أكبر في تقديم الخدمات العمومية وتحقيق التنمية، أو من خلال إدارة الأنشطة العامة خاصة المحلية منها اعتمادا على الأساليب التجارية بحيث يتم تنظيم هذه الأنشطة كمشروعات خاصة مستقلة ماليا وتكون مسؤولة عن تقديم الخدمات وتحقيق التنمية (الطعامنة وعبد الوهاب، 2005).

من الواضح أنه ليس هناك إجماع على تعريف واحد ومختصر للشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن التعريفات السابقة لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص الإشارة بأنها عملية تقاسم الواجبات والأدوار والمخاطر بين القطاعين العام والخاص أثناء تقديم بعض الخدمات أو تنفيذ بعض المشاريع، وتهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة سواء كانت إدارية، سياسية، اقتصادية، تنظيمية، تنموية أو تدمج بين أكثر من هدف من هذه الأهداف في نفس الوقت.

ويرى الباحث بأن الشراكة هي مجموعة من العلاقات التعاونية المنظمة بين الجهات الأمنية الحكومية (القطاع العام) والجهات غير الحكومية (القطاع الخاص)، تهدف إلى تبادل الموارد والخبرات والمعلومات، والتنسيق المشترك في التخطيط والتنفيذ، بما يسهم في تعزيز الوقاية من الجريمة، وتحسين الاستجابة للأزمات، ورفع كفاءة الخدمات الأمنية، وذلك ضمن إطار قانوني ومؤسسي يضمن الفاعلية والمساءلة.

2.1.2 مبررات الشراكة

أضحت الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب الحقيقية لاختيار هذا البديل الاستراتيجي في العناصر التالية (المعاوي وآخرون، 2021):

- ظهور وتنامي ظاهرة العولمة، والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة.
- تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها، وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير.
- الحفاظ على التنافسية: درجة التعقد والتغيير في تزايد مستمر، هذا ما يدفع المؤسسات للاستثمار بشكل مكثف ومتواصل لضمان تنافسيتها في مجال البحث والتطوير على المستوى العالمي؛ الإبداع أصبح وسيلة للحفاظ على قدرتها التنافسية (موهوب، 2022).

إن الإخفاقات الكبيرة والمتعددة التي حدثت لعمليات الاندماج والشراء أصبحت دافعا لتطور الشراكة الاستراتيجية كبديل جديد يسمح بتجنب التصادم الثقافي والتنظيمي الذي يسببه الاندماج، كما أن الشراكة تنحصر في مجال تعاون محدد، مما يسهم في تحسين أداء ذلك النشاط وتطويره.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك دوافع أخرى أدت إلى اللجوء إلى هذا الخيار الاستراتيجي، أولها مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وثانيها ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة، وثالثها تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة (العثماني، 2021)، كما تحقق الشراكة قدرا كبيرا من فرص التحول للعالمية، بأسلوب متدرج ومخطط، والعديد من المؤسسات اختارت هذا النوع من التعاون، مما يعني أنها سطرت أهداف تريد أن تحققها من خلال الشراكة.

تتعدد مبررات الشراكة ودوافعها ويلتقي الخبراء في الكثير منها، فمثلا يرى يوسف (2021) أن أبرز مبررات الشراكة تتلخص في التطور التكنولوجي والتقني المتسارع، وزيادة المنافسة في السوق، ونقص التمويل، وعدم الثقة بالتشريعات القانونية المتعلقة بحل المشاكل، وارتفاع المخاطرة البيئية، بالإضافة إلى عدم وضوح الحدود التي تنظم التعاون بين القطاعين العام والخاص.

بينما أشار الفايز (2022) أن مبررات الشراكة تتلخص بالتالي:

1. ندرة الموارد المالية والطبيعية والبشرية والتكنولوجية، وهنا يأتي دور الشراكة في التوظيف السليم لهذه الموارد بدلا من وجود منافسة بين هذه المجالات عن طريق تقاسم الالتزامات بين الشركاء.
2. اعتماد الشركاء على بعض في إنجاز أعمال معينة.
3. عدم الوضوح في جميع المعلومات والمعارف المراد تبادلها في حالات تبادل الخبرات والمعرفة بين منظمتين.
4. إن زيادة عدد الشراكات لشركة معينة هو دليل على قدرة هذه الشركة على التحقيق السليم لجميع متطلبات الشراكة.
5. مدى موافقة استراتيجيات الشركة المتبعة مع مبادئ الشراكة التي تتبعها هذه الشركة.
6. بعض القوانين التي تتطلب من الشركة التابعة للقطاع الخاص بتنفيذ الشراكة.

2.1.3أهداف الشراكة

تتميز البيئة التنافسية العالمية بالتغير الدائم وبتزايد المخاطر مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن شركاء استراتيجيين لمواجهة تلك المخاطر ولتعزيز القدرة التنافسية، وذلك من خلال تحويل المهارات والتكنولوجيا الحديثة، إضافة لذلك يهدف التعاون من خلال الشراكة إلى (الأعرج، 2022):

تحويل أو اقتناء حرفة جديدة: إن الحرفة هي القدرة الكلية لمؤسسة ما على توسيع مستمر لتلبية احتياجات زبائنها والاستجابة للتطورات التي تحدث في المحيط، هذه القدرة تحتوي على ترتيبات متجانسة لمجموعة من المهارات: مهارات في التسويق الخارجي، مهارات في الإنتاج والابتكار، مهارات في التموين، مهارات في التسيير المالي، مهارات في الاتصالات الخارجية والداخلية (العارف ودواح، 2023).

تحويل أو اقتناء مهارة محددة: تنتج المهارة بالاحتكاك بين الأفراد والأساليب والآلات، لذا فلتحويل المهارات من خلال الشراكة ينبغي تحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات، كما تتطلب هده العملية تسطير برنامج لتكوين الأفراد وتدريبهم على هذه الطرق، إضافة إلى تخصيص وسائل مادية لتسهيل تلك العملية (حاج جاب الله، 2023).

تحويل أو اقتناء تخصص صناعي أو تجاري أو مالي: كل التخصصات القابلة للتحويل ترتبط بإحدى مكونات المهارة سواء كانت كفاءات بشرية أو طريقة عمل خاصة أو أجهزة إنتاج، دون أن ننسى العنصر المالي.

إضافة إلى الأهداف التي ذكرناها تفيد استراتيجية الشراكة في تحقيق ما يلي (البرعي وبن دعاس، 2022):

سهولة الدخول إلى السوق الدولية أو الحصول على المعرفة الميدانية: وذلك من خلال اختيار شريك استراتيجي يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق تحقيق هذا الهدف كتكاليف العمليات التشغيلية والإدارية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية

المشاركة في المخاطر أو توسيع الطلب على المنتج: يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل مخاطر المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية والمحدودة على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر (عيساوة وعبد العزيز، 2023).

التعلم والانتقال التكنولوجي: اهتم أصحاب نظرة "التعلم التنظيمي" بمسألة التعلم في المشاريع المشتركة، وحسب رأيهم تعتبر المؤسسة المشتركة أحسن وسيلة للحصول على المعارف الضمنية، وقد يتحول هيكل المؤسسة المشتركة إلى وعاء لاستقبال التأثيرات المتبادلة من الطرفين عن طريق الاحتكاك المباشر بين كل من الباعث والمستقبل، ونشير إلى أن هذا النوع من المعارف يوصف بأنه صعب الانتقال عن طريق الوسائل الرسمية الكلاسيكية (كالتكوين، البحث والتطوير...الخ، لذا اعتبرت هذه الاستراتيجية أحسن وسيلة لنقل هذه المعارف وهذا ما يعرف "بالتعلم" (لدغش، 2020).

إلى جانب التعلم تعتبر التكنولوجيا عاملا أساسيا لتطور المؤسسة الاقتصادية، ونظرا للتطورات المتسارعة التي تحدث في حقل التكنولوجيا يوما بعد يوم فإنه من الصعب أن تواكب المؤسسة دوما تلك التطورات، مما يجعل استراتيجية الشراكة تهدف إلى تقليص تلك التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان وتكون بديلا ممكنا للانتقال التكنولوجي بطريقة أكثر سهولة (حديدي وبربري، 2021).

التقليل من حدة المنافسة والتعقيد التنظيمي: تسمح اتفاقيات الشراكة بتوسيع انتقال المعارف التكنولوجية والتجارية وغيرها، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود الكثير من المؤسسات إلى تحسين وضعياتها التنافسية في السوق، هذا النوع من العلاقة كثيرا ما يؤثر على العلاقات مع المنافسين المباشرين ويؤدي إلى الهروب أو التقليل من المنافسة. التأقلم مع المعطيات الجديدة والمعقدة للاقتصاد العالمي، والوصول على المدى القصير لتحقيق مرد ودية الاستثمارات، التقليص من التكاليف، وبلوغ الحجم الملائم والحصول

على المعرفة الميدانية التقنية والتجارية، هي في مقدمة الأهداف من وراء خيار الاتفاقات التعاونية (الصافي، 2023).

2.1.4 أشكال وأصناف الشراكة

صنف الباحثون الشراكة بعدة طرق، فبعضهم صنف الشراكة من منظور عام وتوجهات عريضة، وآخرون صنفوها من منظور محدد أكثر بناءً على كيفية اتخاذ القرار، نوع القطاع، النشاط، نوع الملكية وغيرها. وهنا يعرض الباحث عددا من تصنيفات الشراكة التي عرضتها الأدبيات.

تصنيف عام للشراكة

قسم دباش وضويفي (2022) الشراكة بناءً على العلاقات المؤسسية، فكانت إما الشراكة التي تبنى على أساس تعاقدي، أو تلك التي تبنى على أساس تعاوني، فالشراكة التعاقدية هي التي تبنى على عقد يتم من خلاله إيصال الخدمات العامة المتفق عليها، وتكون العلاقة عمودية بهذا النوع من الشراكات بحيث تقوم جهة مرجعية واحدة بالرقابة على الشركاء الآخرين، وهذه الجهة التي تمارس الرقابة لا تشارك بتنفيذ المهام، ومن صلاحياتها إنهاء الشراكة دون موافقة باقي أطراف الشراكة. أما الشراكة التعاونية فهي تلك التي تتم على أساس تشاركي وتنفذ من خلال هذه الشراكة عمليات الإدارة والتنظيم، فهذا النوع من الشراكة تكون فيه العلاقات أفقية بين الشركاء؛ أي أن القرارات تؤخذ بشكل جماعي، ويتم تنفيذ هذه القرارات بشكل جماعي بحيث لا يوجد إشراف على التنفيذ من طرف واحد فقط.

تصنيفات الشراكة التعاقدية

يمكن أن تأخذ الشراكة التعاقدية أشكالا مختلفة وفقا لمعيار العقد الذي تبنى عليه العلاقة بين القطاعين العام والخاص وهذا وفقا لدراسة شايب ومسكر (2020) وهي كالتالي:

1. **عقد إدارة** يتم التعاقد بين القطاعين العام والخاص على إدارة الخدمة من قبل القطاع الخاص وتزويد القطاع العام بها، بينما يتكفل القطاع العام بتوفير التمويل وإدارة عمليات الصيانة وغيرها، وتتراوح مدة هذا العقد بين ثلاث إلى خمس سنوات، ويقدم خلالها القطاع العام بعض الضمانات للقطاع الخاص لضمان حقوقه في الحصول على العوائد.
2. **عقد الخدمة** ويكون القطاع الخاص في هذا العقد مسؤولا عن تزويد الخدمة ويحصل على عائد من قبل القطاع العام نتيجة لإدارته لجزء محدد من الخدمة المقدمة، ويبرم هذا العقد بين القطاعين العام والخاص ويكون قصير المدى؛ أي أن مدته تتراوح بين السنة إلى ثلاث سنين.
3. **عقد البناء والتشغيل والتمويل** يقوم القطاع الخاص في هذا العقد بأعمال التمويل والتصميم والبناء وتزويد الخدمة والصيانة، وبعد انتهاء مدة العقد يتم نقل الملكية إلى القطاع العام. وفي هذا العقد يتم بيان كيفية تحصيل حقوق وعوائد القطاع الخاص من المستفيدين من الخدمات نتيجة استثماراته طوال مدة العقد وتكون مدة مثل هذه العقود عادة لويلة.

تصنيف الشراكة وفقاً للمنافسة والملكية المباشرة

يصنف (Butler et al.,1999) الشراكة وفقا للملكية المباشرة والمنافسة بعدة أشكال وهي:

1. **الشراكة الاحتوائية**

تهدف هذه الشراكة إلى تمكين الحصول على المعلومات والدعم من قبل طرف معين من أجل تحقيق فوائد متوقعة، ويقوم هذا النمط من الشراكات على ضم هذا النمط كشريك في مجلس الإدارة مثلا أو لجان استشارية للاستفادة منه في تحقيق بعض الأهداف.

2. **التعاقد**

ويتم هذا النمط من الشراكات بناءً على اتفاقية رسمية توقع بين منظمتين أو أكثر وكل منظمة تنفذ التزاماتها على أساس تبادلي مع باقي المنظمات الشريكة.

3. **الشراكة غير الرسمية**

يبنى هذا النمط على الثقة العالية بين الشركاء والتي عادة ما تتم بينهم قبل الشراكة الرسمية ومراسيمها، وتغطي الشراكة غير الرسمية الاتفاقات الضمنية بين الإدارة العليا لمنظمة معينة وشركائها كأنواع السلع التي تباع والأسعار وساعات العمل.

4. **المشاريع المشتركة بدون رأس مال**

يهدف هذا النمط من الشراكات إلى تنفيذ مشاريع معينة عن طريق إنشاء شركة مستقلة إداريا عن الأعضاء، ويكون دور الأعضاء مقتصرا على تقديم الخبرات وتقديم المنتسبين ولا يساهمون برأس المال.

2.1.5 أبعاد الشراكة الاستراتيجية

أولاً: حوكمة الشراكة

حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي تلك القواعد والإجراءات التي تحدد الحوافز والقيود التي توجه استراتيجيات مختلف أصحاب المصلحة الذين يشاركون في دورة مشروع الشراكة

بين القطاعين العام والخاص؛ ويقصد بأصحاب المصلحة كل الهيئات القادرة على اتخاذ القرار في دورة حياة مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على النحو المحدد في الإطار القانوني؛ أصحاب المصلحة الرئيسيون هم وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووحدات المخاطر الموجودة داخل وزارات المالية، والوحدات المتعاقدة (Prats Cabrera, 2019).

هناك عدة أهداف لحوكمة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهي:

- عملية اختيار عادلة وشفافة للتنمية الاقتصادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. – ضمان الحصول على القيمة مقابل المال.
- تحسين الخدمات العامة الأساسية، ولا سيما للمحرومين اجتماعياً، وتوفير التدريب المناسب لمن سيشاركون في الشراكات الجديدة.
- تقديم حوافز عادلة لجميع الأطراف وعوائد عادلة للمجازفة، إلى جانب تحقيق النجاح لأعمال التجارية.
- التفاوض الحكيم في المنازعات بما يضمن استمرار الخدمات ويمنع انهيار المشاريع وما يترتب على ذلك من إهدار المال العام.
- تعزيز الأمن في مواجهة التهديدات الجديدة ولتحسين سلامة الخدمات المقدمة بموجب ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إن الحاجة إلى سياسة متماسكة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مؤسسات تمكينية قوية، مع إطار قانوني يضع المصلحة العامة من أولوياته ويوفر ثقافة تشارك المخاطر والتعاون والدعم المتبادل، بالإضافة إلى الشفافية في الشراكة أمر بالغ الأهمية لاستمرار العلاقة بين القطاعين العام والخاص (ضويفي، 2022).

وتعني حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص الأداء والامتثال؛ حيث يحدد الأداء من خلال كيفية فعالية استخدام المؤسسات الحكومية لآليات الحوكمة لتحسين أدائها العام وتقديم السلع والخدمات بكفاءة؛ يشير الامتثال إلى كيفية استخدام المؤسسات الحكومية لآليات الحوكمة في إطار احترام متطلبات القانون واللوائح والمعايير وتوقعات المجتمع فيما يتعلق بالنزاهة والمساءلة والشفافية، وهذا يعني أن الحوكمة تتعلق عادة بالطريقة التي يتخذ بها الموظفون العموميون القرارات وينفذون السياسات، وبالطريق التي تمكنهم من إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية صنع القرار.

وتكتسب حوكمة الشراكة في جهاز المخابرات العامة طابعاً خاصاً نظراً لطبيعة عمل الجهاز وارتباطه المباشر بالأمن الوطني، وتهدف الحوكمة إلى تنظيم وضبط علاقات الشراكة بين المخابرات العامة والجهات العامة أو الخاصة ذات الصلة بالتقنية، والأمن السيبراني، والبنية التحتية الحيوية، من خلال إطار قانوني ومؤسسي يضمن تحقيق الأهداف الأمنية دون المساس بالخصوصية أو استغلال السلطة، وتتطلب هذه الحوكمة وجود آليات واضحة لتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات، ومعايير دقيقة لضمان الشفافية النسبية، والمساءلة ضمن الحدود الأمنية، إلى جانب التحقق من القيمة مقابل المال في العقود المبرمة.

ثانياً: التوافق السياسي الاستراتيجي

يمثل التوافق السياسي الاستراتيجي الركيزة الأساسية التي يستند إليها نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، إذ يتطلب وجود رؤية سياسية مشتركة تتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية والتقدم. في هذا السياق، يساهم التوافق السياسي في تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف، مما يتيح بيئة ملائمة لاتخاذ القرارات الحاسمة وتنفيذ المشاريع المشتركة (كمال، 2021).

يعتمد هذا التوافق على الحوار المستمر والتشاور بين المسؤولين الحكوميين وقادة الأعمال، حيث تعرض السياسات والبرامج ذات الأثر الإيجابي على المجتمع والاقتصاد، مما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويعكس التوافق السياسي الاستراتيجي التزام الأطراف بمبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة، مما يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات العامة وتفعيل دور القطاع الخاص في الابتكار والتنمية (سعيد، 2017).

وفي ظل التحديات المتزايدة في الأسواق العالمية والإقليمية، يصبح من الضروري تعزيز هذا التوافق عبر صياغة سياسات عامة مرنة تسمح بتضمين التطورات والابتكارات الحديثة دون المساس بالأسس القومية، وبالتالي تنشأ بيئة تحفز التعاون والتكامل الفعال بين القطاعين. كما يتطلب هذا التوافق تبني نهج استراتيجي يشمل تقييم المخاطر وإدارة الأزمات بالتعاون بين الجهات المعنية، ما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتوفير حلول فعالة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. ويعتبر هذا الجانب بمثابة جسر يربط بين الرؤية الوطنية ومصالح الأطراف الفاعلة، مما يعزز من فرص النجاح والتقدم في مختلف القطاعات الحيوية بالمجتمع.

ويشكّل التوافق السياسي الاستراتيجي في جهاز المخابرات العامة أحد الأسس الجوهرية لضمان انسجام السياسات الأمنية مع الرؤية الوطنية الشاملة، خصوصاً في التعاون مع مختلف مؤسسات الدولة، بما فيها الشراكة مع القطاع الخاص في المجالات التقنية، واللوجستية، ويعكس هذا التوافق إدراكاً مشتركاً بين صانع القرار السياسي والقيادة الاستخباراتية بأهمية تنسيق الأدوار والغايات ضمن رؤية وطنية موحدة تحافظ على الأمن القومي وتعزز مناعة الدولة أمام التحديات الإقليمية والدولية. ومن خلال الحوار الاستراتيجي بين القيادة السياسية وجهاز المخابرات العامة، تُبنى سياسات مرنة تدعم التكامل المؤسسي، وتُعزز الثقة مع الشركاء المحليين والدوليين، بما يسهم

في تطوير أداء الجهاز وتحسين قدرته على الاستجابة للمخاطر المتغيرة دون المساس بالمصالح الوطنية.

ثالثاً: طبيعة الشراكة

تتسم طبيعة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بأنها علاقة تعاونية استراتيجية تقوم على أساسيات التفاهم المتبادل والتكامل في الأدوار والمسؤوليات. هذه العلاقة ليست مجرد اتفاقيات تعاقدية بل هي إطار متكامل يشمل تبادل الخبرات والمعلومات والموارد بهدف تحقيق منافع مشتركة تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أبو صاع وقرمش، 2022).

وتتجسد طبيعة هذه الشراكة في تحديد الأهداف بوضوح، وتحديد المهام بشكل يضمن توزيع المسؤوليات بطريقة عادلة وشفافة، فالقطاع العام يوفر البيئة التنظيمية والتشريعات التي تحكم العلاقة، بينما يقوم القطاع الخاص بدور المحفز على الابتكار وتقديم الحلول الإدارية والتكنولوجية المتقدمة (عوامري وهرامزة، 2019).

ومن خلال صياغة آليات عمل مشتركة تشمل خطط العمل طويلة المدى وتقييم الأداء الدوري، يتمكن الطرفان من تحقيق التكامل بين الموارد المتاحة والفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها لصالح المشروع الوطني.

كما تعد الطبيعة التعاونية لهذه الشراكة حافزاً لتطوير قدرات المؤسسات وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث ينعكس ذلك على تحسين الأداء العام وتطوير القدرات التنافسية في السوق المحلي والعالمي. وبناءً على ذلك، فإن طبيعة الشراكة تتطلب وضع إطار قانوني وتنظيمي يضمن الحقوق والواجبات لكلا الطرفين، مع التأكيد على المرونة لتعديل الاتفاقيات بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي قد تواجهها المشاريع المشتركة.

وتتسم طبيعة الشراكة في جهاز المخابرات العامة بخصوصية عالية نظراً لحساسية المهام الأمنية، إلا أنها لا تنفصل عن المبادئ الجوهرية للشراكة القائمة على التعاون الاستراتيجي وتكامل الأدوار، فالجهاز لا يعمل في عزلة، بل يعتمد على شراكات مدروسة مع جهات حكومية وكيانات خاصة ذات خبرات تقنية وأمنية متقدمة، وتقوم هذه الشراكة على تفاهم مشترك يوازن بين متطلبات السرية والأمن، وبين الحاجة للاستفادة من كفاءات وخبرات خارجية تسهم في تعزيز قدرات الجهاز.

رابعاً: رأي أطراف الشراكة

يكتسب رأي أطراف الشراكة أهمية كبيرة في نجاح العلاقة بين القطاعين، إذ يعد التعبير عن وجهات النظر والاحتياجات المتبادلة من الركائز الأساسية لتطوير استراتيجية شاملة تحقق مصالح الجميع. يتشكل هذا الرأي من خلال عملية تواصل مفتوحة وصريحة بين الجهات الحكومية والمستثمرين والشركات الخاصة، ما يتيح تبادل الخبرات والتجارب السابقة والاستفادة منها في تحسين آليات التعاون وتحديد أولويات العمل المشترك.(عوامري وهرامزة، 2019).

فعندما يستمع لجميع الأطراف ويتم الاعتراف بمقترحاتهم، ينشأ جو من الثقة والاحترام المتبادل يساعد في تجاوز العقبات التي قد تظهر نتيجة اختلاف المصالح أو الرؤى. كما أن المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار تشكل عاملاً محفزاً لالتزام الأطراف بتنفيذ الاتفاقيات والبرامج المقررة، إذ يشعر الجميع بأن لهم دوراً حقيقياً في رسم السياسات العامة وتوجيه المسار الاستراتيجي للمشاريع المشتركة (أبو صاع وقرمش، 2022).

ويسهم رأي الأطراف في توفير تغذية راجعة مستمرة تساهم في تعديل السياسات بما يتلاءم مع التطورات المحلية والعالمية، ما يؤدي إلى تعزيز قدرات الشراكة على مواجهة التحديات بشكل ديناميكي وفعال. إن تبني نهج شفاف ومنظم لاستقبال الآراء والاقتراحات يتيح الاستفادة من الإمكانيات الكامنة لدى مختلف الجهات، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات والمنتجات

المقدمة، ويعزز من القدرة التنافسية للبلاد على المستوى الدولي. وهذا بدوره يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وفتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة في ظل بيئة شراكة محفزة للتجديد والإبداع.

ويشكل رأي أطراف الشراكة في جهاز المخابرات العامة عنصراً حيوياً لتعزيز فاعلية التعاون بين الجهاز والجهات الأخرى، سواء كانت مؤسسات حكومية أو شركات خاصة تعمل في مجالات الأمن السيبراني، الاتصالات، أو تحليل البيانات، فعلى الرغم من الطبيعة السرية لعمل الجهاز فإن الاستماع إلى وجهات نظر الشركاء وتقدير خبراتهم يُعدّ عاملاً جوهرياً لضمان توافق الجهود وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة. إذ يتيح التواصل المنظم والآمن مع الشركاء، وفق ضوابط قانونية وأمنية، تبادل الرؤى حول التحديات المشتركة واقتراح الحلول التقنية والعملية، مما يعزز من جودة المخرجات الاستخباراتية ويزيد من كفاءة الأداء.

خامساً: بيئة الشراكة

تشكل بيئة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الإطار العام الذي يحدد المعايير والظروف التي تسهم في نجاح التعاون وتحقيق الأهداف المشتركة. تتضمن هذه البيئة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر بشكل مباشر على ديناميكية الشراكة وكفاءة تنفيذ المشاريع المشتركة. من جهة، تسهم السياسات الحكومية الداعمة للاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية في خلق مناخ استثماري محفز للنمو والابتكار؛ إذ ينظر إلى البيئة القانونية والتنظيمية كعامل حاسم في ضمان استقرار العلاقة وتوفير الحماية القانونية لجميع الأطراف (مرعي، 2017).

كما أن الاستقرار السياسي والأمني يعد من الأسس التي يتوقف عليها تفعيل الشراكات الناجحة، حيث توفر الثقة التي يحتاجها المستثمرون لرعاية مشاريع طويلة الأمد دون المخاطرة

بتقلبات مفاجئة في السياسات. علاوة على ذلك، تلعب العوامل الاجتماعية مثل الثقافة التنظيمية والتقاليد المحلية دوراً مهماً في تحديد نمط التعامل والتواصل بين الأطراف، ما يساهم في خلق علاقات مبنية على الاحترام والتعاون المشترك.

ويتطلب خلق بيئة شراكة ناجحة جهوداً متضافرة من الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة لتحديث الإطار القانوني وتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز المنافسة وتحقيق العدالة في توزيع الموارد. كما أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية يعد من العناصر الحيوية التي تضمن سرعة تبادل المعلومات وتحسين الكفاءة التشغيلية للمشاريع المشتركة، مما يخلق منصة متينة للتنمية والازدهار على المدى الطويل، ويؤدي في النهاية إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز التنمية المستدامة على جميع الأصعدة.

وتبنى بيئة الشراكة في جهاز المخابرات العامة على إطار متكامل من المعايير الأمنية والقانونية والتقنية التي تضمن سلامة التعاون وفعاليته مع الجهات الأخرى، سواء كانت مؤسسات وطنية أو شركاء تقنيين من القطاع الخاص، وتتأثر هذه البيئة بعوامل حاسمة، مثل الاستقرار السياسي والأمني، الذي يعدّ شرطاً ضرورياً لنجاح أي شراكة طويلة الأمد في المجال الاستخباراتي، نظراً لحساسية البيانات وطبيعة المهام.

2.2 المبحث الثاني: الأمن

2.2.1 مفهوم الأمن

إن الإحساس بالأمن والخوف إحساس فطري رافق الإنسانية منذ الأزل وتطور بتطور المجتمعات واهتماماتها. فمن حالة الإنسان الأولى وصولاً إلى مجتمعات اليوم ((دول، أمم)) كان الشعور بالخوف والخطر والأمان دافعاً لكل التدابير الأمنية لحماية النفس وضمان البقاء والعيش.

وتطورت آليات التدابير وحجمها ومستوياتها من الفرد إلى ضرورة العمل الجماعي المنظم ليصل إلى الأمن القومي.

الأمن لغةً : وهو ضد الخوف، وهو الطمأنينة (مصطفى، 2003). وفي قاموس ((مريام وبستر)) (Security) ويعني السلامة ويعني التحرر من الخطر والتحرر من القلق أي الشعور بالثقة والطمأنينة. أما في الفرنسية تعني (Security) الغياب الحقيقي لأي خطر (Webster, 2003).

الأمن اصطلاحاً : وهو نقيض الخوف كما جاء بقوله تعالى ((وأطعمهم من جوع وأمنهم من خوف)) (سورة قريش، الآية 4). والأمن هو التحرر من الخوف.

والأمن إحساس نفسي داخلي بالطمأنينة الناتجة عن غياب الخطر. وبهذا المعنى إن الأمن هو ((الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً من الخطر ويبعد عما يهدده وهو الإحساس بالتحرر من الخوف أو غياب الخطر والتهديد الذي يواجه الإنسان وإنما هو شعور وقناعة ذاتية بامتلاكه الوسائل الكفيلة لمواجهة التهديدات المحتملة)) (فؤاد، 2020).

إذن، الأمن اقترن بالوجود الإنساني وكان البحث عن الأمن في مقدمة اهتمامات الإنسان، ولا توجد جماعة في التاريخ البشري عاشت بعيداً عن القلق الأمني ومشاكل الأمان بل منذ فجر التاريخ وعلى مر الدهور وكل العصور، فالإنسان واجه المخاطر واحدة تلو الأخرى منذ البدء سواء أكانت متمثلة في ظروف طبيعية قاسية أو وجود الحيوانات الضاربة وأعدائه من جنسه البشري (السرحي، 2023).

وتتضح أهمية الأمن من خلال ردود الأفعال لدى الإنسان في حالة شعوره بالقلق والتعرض للمخاطر، فقد ابتكر الإنسان الوسائل والآلات الكفيلة بصد المخاطر وتحقيق الأمن والطمأنينة عبر العصور (العمري، 2020)، وهو ما يفسر إن فكرة الشعور بالخوف والإحساس بالخطر وكان الدافع

وراء كل الترتيبات الأمنية التي لجأ إليها الفرد لحماية نفسه ولحماية بقائه وضمان عيشه (بن عاشور، 2022).

والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر الخارجي على يد قوة أجنبية (شنيني–بوريش، 2022)، ومن وجهة نظر المدرسة الواقعية فإن الأمن يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح دولة معينة من أعدائها وهذا ما جعل من الواقعية صراعاً حول القوة في العلاقات الدولية (حور، 2022).

ويرى (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إن الأمن ((يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء. كما يعرف صالح (2022) بأنه حماية الدولة من الخطر الخارجي.

أي أن الأمن في إطار الدولة له بعد شمولي من حيث مجال الاهتمام والوسائل المعتمدة، وأمن الدولة كما يراه روشو (2023) ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواءً في الحاضر أو المستقبل.

والأمن في بعده العملي ينبع جانب منه من الإدراك التي تصلها أجهزة الدولة المتخصصة وما تجسد منه في شكل استراتيجية تسعى إلى الحفاظ وتطوير الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع وليست العسكرية فقط (عبد النبي، 2023).

والأمن في بعده العملي والإجرائي هو القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج وفي السلم وفي الحرب مع استمرار انطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة (السيد، 2023).

والأمن الذي أصبح شاملاً لجميع المجالات داخل الدولة وخارجها كالعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، فهو يرتكز بشكل عام على ركائز وله مستويات مختلفة متداخلة فيما بينها ومن بين هذه الركائز هي (المنصور، 2020):

1. إدراك التهديدات سواءً داخلية أو خارجية.
2. رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.
3. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية وبناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي لأي تهديد.
4. اتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات سواء خارجية أو داخلية.

وأما مستويات الأمن فهي (عبد المجيد، 2016):

1. أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.
2. أمن المجتمع وهو حماية المجتمع من التهديدات.
3. أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني.
4. الأمن الجماعي ويعني اتفاق عدد من الدول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي.
5. الأمن الدولي وهو تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ومما تقدم، يمكن القول، إن الأمن هو شعور ذاتي أو هاجس طبيعي أزلي ابتدأ في النفس البشرية وشغل موجات اطمئنانه وديمومة حياته وسلامة ممتلكاته من الأخطار ثم تطور المفهوم مع تطور المجتمعات الدولية من الأسرة إلى القبيلة فالدولة وتطورت مديات الأمن والتدابير اللازمة لتحقيق حالة اللاخوف على الدولة ((شعب، نظام، قدرات، قيم، مصالح).

2.2.2 أهمية تحقيق الأمن

يعد تحقيق الأمن من الأسس الجوهرية التي تقوم عليها استقرار المجتمعات وازدهار الدول، إذ لا يمكن تصور تنمية حقيقية أو تقدم ملموس في أي مجال دون وجود بيئة آمنة تضمن حماية الإنسان وحقوقه وممتلكاته. فالأمن لا يقتصر فقط على البعد العسكري أو الشرطي، بل يشمل أبعادًا متعددة مثل الأمن الاجتماعي، والاقتصادي، والسيبراني، والغذائي، والصحي، مما يجعله هدفًا استراتيجيًا يجب أن تعمل عليه المؤسسات الحكومية والمدنية بشكل متكامل.

إن أهمية الأمن تتجلى في كونه الركيزة الأولى لطمأنينة الأفراد وثقتهم بالدولة. فعندما يشعر المواطن بالأمان في بيته، وفي عمله، وفي شوارعه، ينعكس ذلك على سلوكه العام، ويقل القلق والتوتر، مما يعزز التعايش السلمي والتعاون بين فئات المجتمع (الأميري، 2020). فالأمن يسهم في حفظ النظام العام وضمان العدالة، ويحمي من انتشار الفوضى والانفلات الذي قد يؤدي إلى تدهور المجتمعات. ولعل من أبرز مظاهر ذلك ما نراه في الدول التي تعاني من صراعات داخلية أو حروب، حيث تغيب فيها مظاهر الحياة الطبيعية وينهار النظام الاقتصادي والاجتماعي بسبب غياب الأمن (رقولي، 2023).

علاوة على ذلك، يعد الأمن عاملاً رئيسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاقتصاد الوطني. فالمستثمر، سواء المحلي أو الأجنبي، يبحث دائمًا عن بيئة مستقرة وآمنة لضخ أمواله وتحقيق الأرباح. وبغياب الأمن، تتراجع ثقة المستثمرين وتتزايد المخاطر، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض النمو الاقتصادي. ومن هنا، يصبح تحقيق الأمن أداة فعالة لدعم التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين (مجاهد، 2021).

كما يرتبط الأمن ارتباطًا وثيقًا بحماية القيم المجتمعية والثقافية والدينية. فالمجتمعات الآمنة تستطيع الحفاظ على هويتها وحمايتها من التهديدات الفكرية والثقافية التي قد تهدف إلى زعزعة

الاستقرار أو خلق الانقسام بين الأفراد. وهنا يبرز دور الأمن الفكري في تعزيز ثقافة التسامح والاعتدال ومواجهة التطرف والغلو، وهي من التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الحديثة (عفوفو، 2022).

2.2.3 أهداف تحقيق الأمن

تتمثل أهداف تحقيق الأمن في مجموعة من الغايات الأساسية التي تسعى الدول والمجتمعات إلى تحقيقها من أجل ضمان الاستقرار وحماية الأفراد والممتلكات وتعزيز التنمية، ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي (لحسيني، 2024):

أولاً: حماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة يعد الهدف الأسمى لتحقيق الأمن هو ضمان سلامة المواطنين والمقيمين، وحمايتهم من الأخطار التي تهدد حياتهم، سواء كانت جرائم جنائية، أو كوارث طبيعية، أو هجمات إرهابية. كما يشمل هذا الهدف الحفاظ على الممتلكات العامة والبنية التحتية، ومنع الاعتداءات والسرقات والتخريب، مما يرسخ الشعور بالطمأنينة بين الناس (آل مالك، 2022).

ثانياً: تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي يساهم الأمن في استقرار المجتمع سياسيًا واجتماعيًا، من خلال فرض سيادة القانون، ومنع الفوضى، وضمان احترام الحقوق والحريات. فالأمن يحمي المؤسسات العامة ويمنع التدخلات التي قد تزعزع النظام السياسي أو تنشر الانقسامات بين أفراد المجتمع، مما يخلق بيئة مستقرة تمكن من المشاركة السياسية السليمة وتحقيق العدالة الاجتماعية (تويقر، 2023).

ثالثاً: حماية الأمن القومي والسيادة الوطنية من أهداف الأمن أيضًا الحفاظ على سيادة الدولة وحمايتها من التهديدات الخارجية، مثل العدوان العسكري، أو التجسس، أو التدخلات

الأجنبية. ويشمل ذلك تطوير قدرات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وتعزيز التعاون مع الدول الصديقة لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وضمان استقلال القرار السياسي والاقتصادي.

رابعاً: الحفاظ على النظام العام وتعزيز احترام القانون تحقيق الأمن يسهم في تنظيم الحياة العامة من خلال احترام القوانين والأنظمة، وضمان تنفيذ الأحكام القضائية، ومنع الجرائم والانحرافات السلوكية. كما يعزز هذا الهدف روح المواطنة والالتزام المجتمعي، ويجعل الأفراد يشعرون بأنهم متساوون أمام القانون، مما يدعم اللحمة الوطنية والثقة بالمؤسسات.

2.2.4 أنواع الأمن

أولاً: الأمن الاقتصادي

يعرف الأمن الاقتصادي على أنه القدرة على حماية وتامين المصالح الاقتصادية للوطن، وتوفير ظروف الرفاهية والاستقرار للمواطن بالإضافة إلى قدرته على امتلاك الوسائل المادية لتحقيق الرفاهية والاستقرار (القزي والسعفي، 2023). ووفقاً لتعريف منظمة الأمم المتحدة "الأمن الاقتصادي هو قدرة المرء على امتلاك وسائل مادية تمكنه من العيش باستقرار ورفاهية، عن طريق توفير الرعاية الصحية والغذاء والتعليم" (عبد الرؤوف والموسوي، 2024). ما يعني أن الأمن الاقتصادي هو حماية المصالح الاقتصادية للدولة وتوفير سبل الرفاهية للأفراد. وضمان إمكانية المواطن اقتصاديا على شراء خدمات كالعلاج ومرافق المعيشة المختلفة. ويعرف Kalinin et al. (2024) بأنه حماية الفرد من الفقر وشعوره بالطمأنينة وعدم الخوف من احتياجاته المادية.

ويعرفه الشعشاعي (2024) بأنه اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة ما يهدد الأمن الاقتصادي من الغش التجاري والاحتكار والتلاعب بالأسعار، والتسلط على مكاسب الناس من أي جهة كانت، ويدخل في الأمن الاقتصادي توفير السلع الأساسية لتكون في متناول الجميع.

ولهذا يعتبر الأمن الاقتصادي هو حجر الزاوية في الأمن الشامل، والشرط الواجب المؤسس للسيادة الاجتماعية، والضامن لاستقرار الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأخطر هذه التبعات هي التبعية الغذائية التي تهم معظم المجتمعات الإقليمية الإسلامية وتجعل أمنها الغذائي واستقرارها السياسي حكراً بأيدي مجموعة من القوى الأجنبية، تتصرف بما تشاء وحينما تشاء في مستقبل هذه الشعوب، وقد تزيد نسبة هذه التبعية على نصف الاحتياجات الضرورية من الغذاء في بعض الحالات (مبروك وآخرون، 2023).

وبناء على هذا تتولد الحاجة إلى تأسيس العمليات السلوكية لأفراد المجتمع المسلم المتعلقة بالأمن الاقتصادي وبنيته التي تعتمد المنهج الإسلامي سبيل إصلاح للخلل المقلق لاستقرار الحياة وأمنها، ولشحذ روح المقاومة لمشاريع الجماعات المناوئة للأمة المسلمة التي تسعى لإقلاقها من خلال التأثير على أمنها الغذائي والاقتصادي بافتعال المعوقات التي تحول دون ذلك، حتى لا تتفرغ لحمل الرسالة التربوية الفكرية الخالدة في هذه الحياة (سالم، 2024).

ثانياً: الأمن السياسي والفكري

الأمن الفكري لدى هذه الأمةِ يعني أن يعيش أهل الإسلام في مجتمعِهم آمنين مطمئنين على مكونات شخصيتِهم وتميز المضمون الفكري والثقافي المستمد من الكتاب والسنة، وتأتي أهميته من كونه يستمِد جذوره من عقيدة الأمة ومسلماتها، ويحدِد هويتها، ويحقق ذاتِيتها، ويراعي مميزِاتها وخصائصها، وذلك بتحقيقِ التلاحم والوحدة في الفكرِ والمنهج والسلوك والهدف والغاية (صوفي، 2024)، كما أنه "سِر البقاء وسبب النماء وطريق البناء وعامِل العطاء وقاعِدة الهناء وضمانةٌ بحول الله من التلاشي والفناء، فإذا اطمأن أهل الإسلام على مبادِئِهم وقِيمهم وفِكرِهم النيِر وثقافتِهم المميزة وأمِنوا على ذلك من ملوثات المبادئ الوافدة وغوائلِ الانحرافات الفكرية المستوردة ولم يقبلوا

التنازل عن شيء من ثوابتِهم . ولم يسمحوا بالمساومة والمزايدة عليها وعمِلوا على حراستها وحصانتها وصِيانتها فقد تحقق لهم الأمن الفكري" (أبو بكر، 2024).

ويشمل مفهوم الأمن الفكري "توصيف المهددات والأخطار والمصادر والأسباب التي تؤدي أو يمكن أن تؤدي الى هز القناعات الفكرية، أو الثوابت العقدية، والمقومات الأخلاقية والاجتماعية والدينية للأمن، والسياسات العامة والإجراءات والنشاطات المطلوبة لحماية المنظومة العقدية والأخلاقية والقيمية من كل فكرٍ شاذ أو منحرف أو متطرف أ ومعتقد خاطئ، ومواجهة ذلك بكل السبل والوسائل (يوسفي ومسعودي، 2024).

ويعني الأمن السياسي الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها (الدبيخي، 2023)، ويعتبر الأمن السياسي من أهم الدعائم الأساسية لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية ويتضح مفهوم الأمن السياسي باعتباره حالة خاصة من الطمأنينة الاجتماعية تتحقق من خلال تشجيع وتنمية مشاركة المواطنين السياسية وانعدام الشعور بالعزلة السياسية.

فالفكر التربوي السياسي المستنير هو الذي يبني ولا يهدم ويشارك بفعالية، أو يعارض بعقلانية، فهو ثمرة تنشئة اجتماعية سياسية هادفة وواعية، وعندما " يكون هذا الفكر مدعوم بشرعية ومصارحة وحرية رأي وحوار متواصل وصريح بين الحاكم والمحكوم فإنه عادةً ما يكون أساس استقرار الدولة السياسي، وضمانة لأمنها الوطني بمفهومه الشامل، فليس كل الأفكار السياسية هي أفكار عقلانية ومقبولة، فقد ينشأ فكر سياسي متطرف ومنحرف عن الحق مما يؤثر على الأمن والنظام السياسي وعلى استقرار الدولة وسيادتها".

إن كل ما يتعلق بتأمين استمرار النظام السياسي بالمجتمع الإسلامي بغرض سياسة أمور الدنيا بالدين، فإن ذلك سيساعده في تحقيق أمنه السياسي، وأن الإخلال بأي من القيم السياسية

المعتبرة في تربية الإسلام السياسية من أحد طرفي الحكم فإن ذلك يشكل مهدداً للأمن السياسي، ولذا يعد الاستبداد السياسي والاستغلال الشخصي للإمكانات العامة يعد مهدداً للحياة السياسية، ويجب حينئذ تصويب الخطأ، وتقويم الاعوجاج.

ثالثاً: الأمن الاجتماعي

بما يتعلق بمفهوم الأمن الاجتماعي يمكن القول لقد ارتبط مفهوم الأمن الاجتماعي في الماضي بالحماية الخاصة وذلك درءا للمخاطر الاقتصادية ومكافحة للفقر ومساعداً على ظروف الوفاة وسنداً للعوز والحاجة. كما استخدم المفهوم ليعبر حيناً عن الضمان الاجتماعي وحيناً أخر ليعبر عن برامج التأمين الاجتماعي. غير أن الأمن الاجتماعي يقدم برامج عدة لكبار المسنين والمتقاعدين ....الخ. من خلال برامج الضمان الاجتماعي ويقدم أيضاً المساعدة الاجتماعية من خلال التأمينات الاجتماعية (عبد الله وجواد، 2022). لذا يمكن القول إن الأمن الاجتماعي يتجاوز حدود الضمان الاجتماعي ويتجاوز أيضاً برامج التأمين الاجتماعي.

كما ارتبط مفهوم الأمن الاجتماعي ولفترات طويلة بوصفه أمن الأراضي من العدوان الخارجي أو بأنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية أو بأنه الأمن العالمي من التهديد بحدوث كارثة نووية أي كان الأمن يربط بالدول القومية أكثر من ارتباطه بالناس وحياتهم اليومية. أن مفهوم الأمن الاجتماعي عند الناس في مختلف بيئاتهم الاجتماعية يرمز إلى الحماية من خطر المرض والجوع والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية فبالنسبة لمعظم الناس ينشأ الإحساس بانعدام الأمن نتيجة للشواغل المتعلقة بحياتهم اليومية أكثر مما ينشأ نتيجة للخوف من حدوث كارثة عالمية، فالناس جميعهم يفكرون في إشباع حاجاتهم الاقتصادية وبالحصول على أعمال ووظائف تؤمن لهم تلك الحاجات كما أنهم يفكرون أن تكون شوارعهم

وأحياؤهم السكنية آمنة من الجريمة أو يفكرون هل سيعذبون على يد دولة قمعية أو يصبحون ضحية للعنف وغير ذلك من أمور تمسن حياتهم اليومية (الجوير، 2024).

لذا يمكن القول إن الأمن الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعناصر الحياة الاجتماعية جميعها بوصفه يقترن بتوفير الحماية والطمأنينة الشمولية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والدينية والجنائية. فالأمن الاجتماعي يقترن بتوفير الحماية من خطر الجوع بمعنى أن توفيره يعتمد على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات وذلك يتم من خلال حماية الموارد الإنتاجية بمختلف قطاعاتها المتمثلة بالمصانع والمزارع ومصادر الطاقة وطرق المواصلات والأموال العامة والخاصة. وتتم الحماية بوجود قوانين تحفظ وتنظم ذلك بهدف الحفاظ على رؤوس الأموال وتنميتها وبذلك تتمكن القطاعات العامة والخاصة من القيام بالبرامج والمشاريع التنموية التي جزءاً من مهامها توفير السلع والخدمات للأفراد والجماعات لإشباع احتياجاتهم (سعد الله، 2024)، بالإضافة إلى أن الحماية من خطر الجوع تكون بمعالجة البطالة والربط بين احتياجات الأنشطة الاقتصادية وبين أجهزة التعليم والتدريب. أو بتوسيع فرص العمل خاصة للخريجين العاطلين عن العمل ويكون ذلك بتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة مثلاً أو بتأسيس مكاتب للتشغيل بعقود عمل وبأجور مناسبة (الضمور، 2023).

كما إن الأمن الاجتماعي يقترن بتوفير الحماية من القلاقل والاضطرابات السياسية بمعنى أن توفيره يعتمد على استقرار النظام السياسي وذلك يتم من خلال سيادة الأنظمة والقوانين والحفاظ على أمن الدولة وسلامتها وضبط الجرائم التي تخل بأمنها السياسي أو حماية الدولة من مختلف التهديدات التي تواجهها الداخلية والخارجية ومن أمثلة التهديدات الداخلية التنظيمات السرية المعارضة والجرائم السياسية والأنشطة العقائدية التي تحاول زرع التفرقة الطائفية والعرقية، أما التهديدات الخارجية فمن أمثلتها تجنيد العملاء أو شبكات التجسس أو شن الحروب الاقتصادية أو محاولة التأثير على الرأي

العام أو التأثير على القيم الأخلاقية ومحاولة إفسادها بترويج سلوكيات منحرفة إن كل تلك المظاهر تهدف زعزعة أمن الدولة وطمأنينتها (إبراهيم، 2021).

والأمن الاجتماعي يرتبط أيضاً بحماية المعوقين والعاجزين والمنكوبين وذلك من خلال خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية، مع الاهتمام بتوسيعها وتطويرها وذلك بتوفير مراكز للإعداد والتأهيل، أو مكاتب للضمان الاجتماعي وتلك هي وسيلة المجتمع لمد يد العون إلى الشرائح الاجتماعية المعاقة والعاجزة والمنكوبة، بهدف تحويل تلك الشرائح إلى طاقات فاعلة وبناءة، فضلاً عن أن برامج الرعاية الاجتماعية تهتم بالشرائح المهمشة اجتماعياً والمعدمة اقتصادياً. وذلك بتوفير مصادر دخل مستقرة ومنتظمة لهم مع تزويدهم بمتطلبات الحد الأدنى من الحاجة الأساسية والمتمثلة بالصحة والتعليم والعمل.

2.3 المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

لقد اطلع الباحث على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة وقام بتقديم الدراسات حول المواضيع آنفة الذكر مرتبة من الأحدث إلى الأقدم.

2.3.1 الدراسات المحلية والعربية

A Comprehensive Reference Guide to the Palestinian Security and Justice Sectors"Published by the Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF) in (2024)

هدفت الدراسة توفير مرجع شامل حول قطاعي الأمن والعدالة في فلسطين، يسلط الضوء على احتياجات الفلسطينيين الأمنية وآرائهم، بهدف تطوير استراتيجية وطنية موحدة لإصلاح هذه القطاعات ولتحقيق ذلك استخدم التحليل الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات من مصادر متعددة، بما في ذلك التشريعات والسياسات والممارسات القائمة. أظهرت النتائج: تأكد الدليل على أهمية التعاون بين المؤسسات العامة والجهات الخاصة لتعزيز الأمن العام، وأوصى بتطوير استراتيجية وطنية موحدة لإصلاح قطاعي الأمن والعدالة.

دراسة (السعدي، 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر والسعودية مع إمكانية الإفادة منها في العراق لا سيما وأن اقتصاد السعودية ومصر مشابه الى حد ما لاقتصاد العراق، توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات لعل أبرزها أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفر طريقا مهما لزيادة حجم الاستثمارات من خلال دخول القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، فضلا عن أنها أداة مهمة في توفير الموارد المالية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية وتقديم أفضل الخدمات بأقل التكاليف، وقد أعطت دول العينة دورا مهما للشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض باقتصاداتها من خلال سن التشريعات

والتنظيمات ووضع الضوابط وتهيئة المناخ والبيئة الملائمة للشراكة، في حين لا يزال العراق يعاني من ضعف التشريعات والتنظيمات المنظمة لعمل الشراكة، كذلك تأخر إقرار قانون الشراكة الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي، وعليه فقد أوصى الباحث بضرورة استفادة العراق من تجارب دول العينة وفسح المجال أمام القطاع الخاص من أجل المساهمة في تطوير الاقتصاد العراقي وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وضرورة إقرار قانون الشراكة من أجل جذب الشركات العالمية الرصينة وعقد الشراكات معها.

دراسة (أضاوي، 2023)

هدفت إلى التعرف على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص... الدلالات والغايات. تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص كتتويج لمسار تاريخي للنقاش المتصل بالاختيار بين الدولة ودورها الاقتصادي وبين القطاع الخاص ودور السوق، وانبثاق تلك الشراكة كمنطق حديث وواقعي يرنو إلى تحقيق تكامل حقيقي بين أدوار كليهما المتفردة والمترابطة في ذات الآن، وهو التكامل الذي يخدم الخطوات الحكومية صوب تقعيد أسس التنمية الشاملة والمستدامة، وتناول الباحث دلالات عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشمل الدلالات المفاهيمية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والدلالات الإجرائية، طرق الإبرام. وأشار إلى غايات عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتضمن أسباب وأهداف بلورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومدى تهيؤ الجماعات الترابية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن ضعف البنية التحتية وتواضح الخدمات العامة، يجعل من الدول النامية في حاجة إلى اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من غيرها من الدول، كما توصلت الدراسة إلى أن نجاح الشراكة بين القطاعين

العام والخاص لا يتوقف فقط على التشريعات والأنظمة بل يتطلب الأمر إنشاء الأجهزة اللازمة لتنفيذها وأفرادا يتمتعون بالخبرة والكفاءة والنزاهة.

دراسة (صقور وكم الماز، 2022)

هدفت إلى تسليط الضوء على مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتأكيد عليها بوصفها أداة استراتيجية فعالة ومختبرة لا غنى عنها في إدارة الأزمة التنموية في سورية ما بعد الحرب، إضافة إلى تحديد العوامل المساعدة لإنجاحها في بيئة الأعمال السورية. تكون مجتمع البحث من مؤسسات القطاعين العام والخاص العاملة في القطاع المختار الاتصالات وخدمات الإنترنت، إضافة إلى القطاع المشترك وعموم الجمهور. وقد تم اختيار عينة طبقية من فئات مجتمع البحث ضمت 134 مفردة. وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في برنامج (SPSS).

توصلت الدراسة العديد من النتائج كان أهمها تحديد العوامل ذات الأولوية لنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى في مرحلة إعادة إعمار؛ إذ تصدر البعد القانوني القائمة ثم تلاه البعد الإداري لتلك العوامل. وقدمت الدراسة نموذج مقترح لأدوار اللاعبين الرئيسين أعطى فيها القيادة للدولة ممثلة بالحكومة في عملية إنجاز الشراكة والإعداد الجيد لها بمشاركة فاعلة لاحقا من جهات القطاع الخاص بما يساعد على إنجاحها ودعم عملية التنمية الشاملة.

دراسة (موهوب ،2022)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب النظرية والقانونية المتعلقة بالشراكات، خاصة فيما يتعلق بتطوير وتشغيلها في إطار الجماعات الترابية الأصلية والثانوية. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر أداة هامة لتمويل المشاريع العمومية الكبرى، خصوصاً في مجالات البنية التحتية، حيث تساهم في تحسين الاستفادة الاقتصادية من الملك العمومي. وأن الشراكات بين القطاع العام والخاص اصبحت جزءًا لا يتجزأ

من أجندات الحكومات سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وإن كان التقدم في هذا المجال يختلف من دولة إلى أخرى، فبينما قطعت بعض الدول شوطًا كبيرًا في تفعيل هذه الشراكات، لا تزال دول أخرى في مرحلة استكشاف الفوائد وتحديد الأطر المناسبة لتطبيقها. وفي هذا السياق، ينظر إلى الشراكة باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق التنمية، تعتمد على التعاون بين مختلف الفاعلين الأساسيين في المجتمع والدولة.

دراسة (حلوفي، 2022)

هدفت إلى تسليط الضوء على الأهمية المتزايدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية وتنامي الفرص المتاحة لاستقطاب الاستثمارات الخاصة للعديد من القطاعات كالطيران، والمياه وإدارة الموانئ، وكذلك تستوضح تحديات ومعوقات هذا النوع من التعاقدات، ومتطلبات الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص وذلك بهدف توضيح وبلورة متطلبات وأسس الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في وضع السياسات الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد السعودي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في رؤية المملكة 2030. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الشراكة بين القطاع العام والخاص إذا ما توفر لها الهيكل الصحيح يمكن تطويرها بنجاح. وهو ما أثبته التقدم الفعلي الذي أحرزته المملكة في فتح قطاعات جديدة، وإصلاح القوانين واللوائح الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بمشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا ما سيسهم في زيادة عدد مشاريع الشراكة خلال السنوات القادمة مع شركاء دوليين وإقليميين ومحليين.

دراسة (المعاوي، وآخرون، 2021)

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص في رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ميدانية على

النقل المدرسي للطلاب بمحافظة المخواة، منطقة الباحة، وذلك لتوضيح خدمات النقل المدرسي من مختلف الجوانب وتأثير الشراكة على جودتها. استهدف الباحثون المستفيدين من نقل طلاب المرحلة المتوسطة بإدارة التعليم بالمحافظة، وبلغ عدد المشاركين (338) طالب.

أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الخدمة المقدمة في حافلات الشراكة وحافلات القطاع الخاص، حيث إن جودة الخدمة المقدمة في حافلات الشراكة بين القطاع العام والخاص أعلى منه في حافلات القطاع الخاص بمفرده. وتوصل الباحثون إلى إظهار التحسن الكبير والملحوظ على مؤشر رضا المستفيدين من الخدمة بعد الشراكة مع القطاع الخاص، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأمن والسلامة. لذا أوصى الباحثون بمشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص بما يمكن من التطوير المستمر للخدمات والمحافظة على جودة الأداء الحالية؛ وضمان الأمن والسلامة.

Digital Government in the State of Palestine (2021)

هدفت الدراسة تطوير بنية الدفع الإلكتروني في فلسطين، وتحليل دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الخدمات الحكومية الرقمية دراسة حالة تحليلية تعتمد على جمع البيانات من مصادر متعددة اعتمدت الدراسة على تحليل السياسات والممارسات وتحليل وثائق ومقابلات مع أصحاب المصلحة، أبرزت الدراسة كيف ساهمت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير الخدمات الحكومية الرقمية، مما أدى إلى تحسين الشفافية وتعزيز الأمن.

دراسة (مراد والاخضر، 2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير أداء المرافق العامة وتحسين مستويات الخدمة العمومية. لتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتناسبه مع طبيعة البحث وإشكالياته. توصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاع العام

والقطاع الخاص يمكنها فعلا ان تحقق نتائج إيجابية بالنسبة لدور المرافق العامة في تقديم الخدمة العمومية، إلا أن هذه النتائج محدودة ومقترنة بضرورة إيجاد تنظيم قانوني محكم يحول دون تركيز القطاع الخاص في هذه الشراكة على تحقيق الأهداف الربحية فقط التي هي من أهم سماته، وجعلها ترمي لتحقيق المنفعة العامة. وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص تنظيميا قانونيا محكما بقصد تجنب المخاطر التي يمكن أن تترتب عليها لتحقيق الاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

دراسة (لدغش، 2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تعتبر من الطرق الفاعلة التي تستعين بها الحكومات لتفعيل المؤسسات والهيئات الحكومية من خلال إدراج أسلوب أكثر فعالية للتسيير، لتساهم في تطوير مختلف المجالات، وكذا لتخفيف الضغط المتزايد التي تعاني منه الميزانية العمومية وضمان التسيير الرشيد للقطاع الاقتصادي، بالشكل الذي يحقق استدامة حقوق الأجيال القادمة دون الإنقاص من الأهداف التنموية للدولة.

دراسة (باشا، 2020)

هدفت إلى التعريف بالشراكة، إبراز أشكالها وأكثرهم استخداما وفعالية في إقامة مشاريع البنى التحتية و موقف الجزائر من الشراكة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تقديم تعاريف ومفاهيم حول الموضوع والمنهج التحليلي لمعالجة إشكالية البحث والتي تمحورت حول المقصود بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في إقامة منشآت قاعدية ومدى انعكاس ذلك في الجزائر. وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها إعادة النظر في التدابير المتعلقة بالاستثمارات

الأجنبية وانه يجب على الحكومة الجزائرية تبني سياسة وطنية تدعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر لا سيما قطاع الكهرباء .

دراسة (فارس، 2020).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي في فلسطين، ودراسة التحديات التي تواجهها النوع من الشراكات، وأخيراً دراسة دور الحكومة في قدرتها على بناء هيكل فعال للشراكة مع القطاع الخاص في المجال الزراعي. وتم تحقيق هذه الأهداف من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة تستهدف الشركات الزراعية في فلسطين من ثم تم إجراء بعض المقابلات لتفسير بعض نتائج الاستبانة.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن 33% من الشركات الزراعية مرت بتجربة الشراكة مع الحكومة وكانت أغلب مجالات هذه الشراكة في تسويق المنتجات الزراعية وتوفير أصناف جديدة من البذور؛ بينما كانت أقل المجالات حظا بالشراكة هي توفير أصناف جديدة من الأسماك الخاصة بالاستزراع السمكي وفي مجال معالجة المياه العادمة. وأفادت أيضا أن الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الداخلي يؤثران سلباً على إنشاء شراكات مع القطاع العام، إضافة إلى أن هناك قصورا من قبل الحكومة في تحمل جزء من المخاطر السياسية وقصوراً آخر في تقديم الدعم المادي الكافي للقطاع الزراعي، هذا وبالإضافة إلى أن مدى دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين يرتبط مع مدى قوة السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية المطبقة، ومن الجدير بالذكر أن الشركات الزراعية في فلسطين مدركة الأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية القطاع الزراعي.

دراسة (تلالوة، 2017)

هدفت الدراسة للتعرف على واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الفلسطيني، والتعرف على أهم التحديات التي تقف عائقاً يحول دون وجود شراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وأهم التسهيلات والمقترحات المتاحة من أجل تعزيز الشراكة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم توزيع (54) استبانة على موظفي القسم الإداري والمالي في الشركات المشاركة مع القطاع العام الفلسطيني، واستخدم البرنامج (SPSS) لمعالجة البيانات.وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كان أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين المتغير التابع (الشراكة بين القطاعين العام والخاص) وبين متغيرات الدراسة المستقلة التالية: التحديات القانونية والتشريعية، التحديات السياسية، التحديات المالية والإدارية.

دراسة (قاسمي، 2015)

هدفت إلى التعرف على أهمية القطاع الخاص في تحقيق الأمن. دار المقال حول محورين أساسيين. المحور الأول كشف عن دور القطاع الخاص في تقديم الدعم للمعنيين بتدبير الشأن الأمني، وللتعرف على هذا المحور يقتضي التحدث عن طبيعة دعم القطاع الخاص للفاعليين في الشأن الأمني. أما المحور الثاني خصص لمعرفة الدور الأمني لشركات الأمن الخاصة، ويقتضي البحث في دور الشركات الأمنية الخاصة الوقوف بداية عند بعض التعاريف المرتبطة بهذا المفهوم فهي تعرف أي شركات الأمن الخاصة، وتضمنت: الحارس، والحراسة الأمنية الخاصة، ومهام الحراسة الموكول للأشخاص المعنية، والشروط المطلوب توافرها في هذه الأشخاص، وكيفية وطريقة ممارسة أعمال الحراسة ونقل الأموال، ومراقبة أعمال الحراسة ونقل الأموال ومعاينة المخالفات والعقوبات، والأحكام الانتقالية.

توصلت الدراسة إلى نتائج ابرزها ان شركات الأمن الخاصة أصبحت شريكاً أساسياً وفاعلاً مهماً في تحقيق الأمن والمحافظة عليه، وظهر هذا الدور جلياً في الدور الوقائي الذي تقوم به من خلال حراسة العديد من المرافق الحيوية بالبلاد وبدور آخر أكثر أهمية يكمن في مساعدة الأجهزة الأمنية الرسمية في التبليغ عن كل ما يهم الشأن الأمني. لذلك أوصى المقال الجهات المعنية بالشأن الأمني بالمغرب عموماً وشركات الأمن خصوصاً بضرورة تطوير هذا القطاع وتحسين المسار المعنى للعاملين فيه ومراقبته وتنظيمه حتى يقوم بالدور المنوط به في الحقل الأمني في إطار المفهوم الجديد للسلطة وتجسيد الحكامة الأمنية الجيدة أيضاً.

دراسة خطاطبة (2013)

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية من منظور المنتسبين لهذا القطاع، مع التركيز على الضفة الغربية كحالة دراسية. استخدم الباحث استبيانًا لجمع البيانات من الموظفين الإداريين والمنتسبين في الأجهزة الأمنية في محافظات الضفة الغربية، وتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية متنوعة مثل المتوسطات الحسابية والنسب المئوية واختبارات (ت) لتحليل الفروق بين المجموعات. تستمد الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على العمليات الإصلاحية التي تشهدها الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتأثير هذه الإصلاحات على التنمية السياسية. وقد أشارت النتائج إلى أن الإصلاح التنظيمي والمالي والإداري والقانوني في الأجهزة الأمنية قد ساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية السياسية. بلغت النسبة العامة لتأثير الإصلاحات على التنمية السياسية من وجهة نظر المنتسبين 77.39%، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى توافق واسع النطاق حول فعالية الإصلاحات. فيما يتعلق بالإصلاح المالي، حققت النسبة 71.76%، مما يعكس تأثيراً ملحوظاً لهذا الجانب. أما الإصلاح الإداري فقد حصل على نسبة موافقة مشابهة، بلغت 71.76% أيضاً، ما يدل على الرضا عن

الإجراءات الإدارية المتبعة. أما الإصلاح القانوني فقد حظي بنسبة 72.60%، وهو مؤشر على تقبل المنتسبين لهذا الجانب من الإصلاحات. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين هيكلية القطاع الأمني من خلال توضيح الواجبات والمسؤوليات لكل فرد، وذلك لتقليل التداخل الإداري الذي يؤثر على الأداء العام. كما شددت على أهمية الرقابة المالية الداخلية ونشر التقارير الدورية لضمان الشفافية. بالإضافة إلى ذلك، أوصت باستخدام التكنولوجيا لتطوير العمليات الإدارية وتحسين مستوى الأداء بشكل عام، مع التوجه نحو الإدارة الإلكترونية لرفع كفاءة وجودة العمل في الأجهزة الأمنية.

دراسة الشروف (2010)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الأمني في فلسطين من خلال استكشاف دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في بناء الدولة الفلسطينية المستقبلية، وذلك من خلال رسم تصور واضح للأمن الفلسطيني، وذلك عبر تحديد الدور الذي تلعبه المؤسسة الأمنية في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، ومعرفة القيود التي قد تفرضها إسرائيل في أي تسوية سياسية قادمة، بالإضافة إلى البحث عن العقيدة الأمنية المناسبة التي يمكن أن تعتمدها المؤسسة الأمنية الفلسطينية في المستقبل. ومن بين الأسئلة التي طرحتها الدراسة: كيف يمكن للمؤسسة الأمنية المحافظة على الاستقرار في فلسطين؟ وما هي المحددات الأمنية التي قد تشترطها إسرائيل في أي اتفاقية تسوية؟ وما هو التصور المستقبلي لدور المؤسسة الأمنية في الحفاظ على الاستحقاقات السياسية مع دول الجوار؟ وما هي القيود الإقليمية المؤثرة في هذا الإطار؟ تكمن أهمية الدراسة في إسهامها في تطوير البحث العلمي المتعلق بالفكر الأمني الفلسطيني ودور المؤسسة الأمنية في بناء الدولة. استخدم الباحث المنهج الوصفي والميداني، واعتمد على مصادر متنوعة، منها الكتب والدراسات السابقة، بالإضافة إلى مقابلات مباشرة مع قيادات أمنية فلسطينية تمتلك خبرات أكاديمية وأمنية. ساعدت هذه المقابلات

في استعراض رؤى هذه القيادات حول السياسة الأمنية الفلسطينية. خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني عقيدة أمنية فلسطينية واقعية تتلاءم مع التطورات الجيوسياسية، لتكون إطارًا مرجعيًا لعمل المؤسسة الأمنية. كما أكدت الدراسة على أهمية فصل المؤسسة الأمنية عن التجاذبات السياسية لتضمن الحفاظ على الاستقرار والشفافية، وتعزيز قدرتها على محاربة الفساد والتطرف.

2.3.2 الدراسات الأجنبية

Digital Government in the State of Palestine (2021)

هدفت الدراسة تطوير بنية الدفع الإلكتروني في فلسطين، وتحليل دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الخدمات الحكومية الرقمية دراسة حالة تحليلية تعتمد على جمع البيانات من مصادر متعددة اعتمدت الدراسة على تحليل السياسات والممارسات وتحليل وثائق ومقابلات مع أصحاب المصلحة، أبرزت الدراسة كيف ساهمت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير الخدمات الحكومية الرقمية، مما أدى إلى تحسين الشفافية وتعزيز الأمن.

دراسة (Cruz, 2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور المهم للمصالح العامة والخاصة في حماية البنية التحتية الحيوية في جنوب شرق أوروبا، مع عرض أمثلة من صربيا. وبينما يلعب القطاع العام دورًا في حماية احتياجات البنية التحتية الحيوية، فإن القطاع الخاص هو الذي يتولى الإشراف الرئيسي على البنى التحتية الحيوية في المنطقة، وبالتالي، يلعب دورًا هامًا في الحفاظ على وظائفها وحمايتها. وتدعو الدراسات في هذا المجال إلى مزيد من التعاون وتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة، مع أن المهمة ليست بهذه البساطة كما تبدو في ضوء تباين تطلعات كل دولة ونهجها في حماية البنية التحتية الحيوية وتصنيفها. وتدعو الحجة الرئيسية لهذه الورقة

إلى اتباع نهج مُصمم خصيصًا للتعاون بين القطاعين العام والخاص في كل دولة، مع إشراف من وكالة إقليمية تُعنى بالتوجيه العام. يوفر النهج المُصمم خصيصًا حلاً أكثر فعالية، إذ يراعي احتياجات كل دولة على حدة، ويدرس الوضع الراهن فيها، ويعزز التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص. وفي هذه الورقة البحثية، قدم خبراء ميدانيون لمحة عامة عن الوضع الراهن للأمن السيبراني في المنطقة، وأدوار القطاعين العام والخاص، وما يمكن فعله مستقبلًا. وتوضح هذه المعلومات الحجة الرئيسية وأسباب ضرورة اتباع النهج المُصمم خصيصًا لتحسين حالة البنية التحتية السيبرانية الحيوية في المنطقة في ضوء التهديدات الحالية والناشئة، والتي نوقشت أيضًا.

دراسة (Kruhlov, et al, 2020)

يُحلل هذا البحث إمكانية توفير الأمن السيبراني من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويُنظر إلى هذه الشراكة بشكل متزايد على أنها تُعالج العديد من التحديات التي تُشكلها إدارة الأمن السيبراني. يهدف الأمن السيبراني إلى حماية البنية التحتية الحيوية وغيرها من الوظائف العامة المهمة من مجموعة متنوعة من التهديدات المعقدة، ويُمثل مشكلةً محوريةً في سياسات الأمن الحالية. في عملية تطبيق الأمن السيبراني في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تُحوّل الدولة التركيز من وظائف الرقابة إلى تنسيق وتحفيز إنجاز المهام الأمنية من قِبل شريك من القطاع الخاص. المهام التي ستُعالجها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الأمن السيبراني هي: ضمان الوصول الموثوق إلى الإنترنت؛ وتنظيم السلامة التقنية؛ وتبادل المعلومات حول التهديدات؛ والمساعدة في حل حالات التهديد.

دراسة (Carbonara & Pellegrino, 2020)

هدفت إلى تقديم إجابات على الأسئلة البحثية الرئيسية التالية: ما هي ميزات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تفضل الابتكار؟ كيف ينبغي هيكلة الشراكة بين القطاعين العام

والخاص بشكل صحيح من أجل تعزيز الابتكار؟ ومن أجل هذا الهدف، وبالاعتماد على التيارات الرئيسية للدراسات حول الابتكار، نقوم بتطوير إطار مفاهيمي حول العلاقة بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والابتكار وصياغة فرضيات البحث. يتم بعد ذلك تطبيق تحليل اقتصادي قياسي لاختبار الفرضيات تجريبيًا باستخدام مجموعة بيانات مكونة من 290 مشروعًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص تغطي بلدان وقطاعات مختلفة، والتي استخرجتها قاعدة بيانات مؤشر أسعار المنتجين التابعة للبنك الدولي. تكشف النتائج أن ترتيب مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وقد يؤثر هيكل السوق والعقود والشبكات، فضلاً عن الدعم الحكومي، على الابتكار. توفر هذه النتائج أسسًا لتوضيح الآثار الإدارية للتنفيذ المستقبلي لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، موضحة كيف يجب هيكلة ميزات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الابتكار.

دراسة (Rosell&Saz-carranza, 2020)

حللت محددات سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بلد ما. باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي لعام 2018 الخاصة بشراء الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية والتي تضم 135 دولة، نقوم بدراسة دور التقاليد القانونية، وعضوية الاتحاد الأوروبي، والشفافية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في السياسات التي تحكم اعتماد وشراء وإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية. ونجد أن الشفافية لها تأثير إيجابي على جودة سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فالدول الإسكندنافية مترددة في الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص، في حين لا يكون لتشريعات الاتحاد الأوروبي تأثير إيجابي إلا على عملية الشراء. تأثيرات مؤشر الاقتصاد الكلي ضعيفة على درجة تعادل القوة الشرائية؛ وتؤدي إيرادات الحكومة الأكبر إلى خفض شهية البلاد للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

دراسة(Kolesnikov at el ,2018)

ركزت هذه الدراسة على الوقوف على المعوقات والمشاكل التي تواجه مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية في روسيا وتناولت الدراسة قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص كذلك القوانين المنظمة لمختلف جوانب عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن الفرق بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأشكال التعاون الأخرى بين الدولة والقطاع الخاص يكمن في المبادئ الخاصة بالشركة وآلياتها القانونية وأشكال تحقيقها وان الشركات تتطلب أسس قانونية متطورة، وتوصلت الدراسة إلى أن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمتلك العديد من الميزات التي يجب الأخذ بها جنبا إلى جنب مع مختلف فروع الحقوق القانونية، وانه يجب إعادة النظر في عدد من القوانين المعيارية القانونية ذات الأهمية الفيدرالية والإقليمية في جانب الاستثمار العام وضمانات الميزانية، ومن الضروري التحقيق في مشاكل تنظيم العالقات بين القطاعين العام والخاص بطريقة معمقة، مما سيسمح بتحديد الاتجاهات الرئيسية لتطوير المؤسسة العامة الشريكة مع القطاع الخاص.

دراسة (Osei-Kyei,2017)

هدفت هذه الدراسة لتحديد عوامل النجاح الحرجة المرتبطة بإدارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المرحلة التشغيلية وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبيان تجريبي موجه لمجموعة من خبراء الشركة الدوليين على مستوى العالم ممن عملوا في مشاريع الشراكة ولا تقل خبرتهم عن 10 سنوات وتوصلت الدراسة الى ان نتائج تحليل العوامل لإدارة الشراكة التشغيلية تتمحور عدة عوامل اهمها الهياكل القانونية والإدارة الفعالة لتغيرات العقود ومراقبة الصحة والسلامة البيئية.

2.3.3 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأثرها في تحقيق الأمن أو التنمية المستدامة، يتضح وجود توافق عام حول أهمية الشراكة كآلية فاعلة لتعزيز الأداء المؤسسي، وتوفير الخدمات العامة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، هناك اختلاف في الزوايا التي اهتمت بها كل دراسة، حيث ركزت بعضها على البعد القانوني والتشريعي للشراكة (أضاوي، 2023؛ السعدي، 2023)، بينما أولت دراسات أخرى اهتمامًا بـ التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه هذه الشراكات (فارس، 2020؛ خطاطبة، 2013). كما سلطت دراسات مثل (الشروف، 2010) و(قاسمي، 2015) الضوء على دور القطاع الخاص في دعم الأمن الوطني ، وهو جانب أقل التركيز فيه بالمقارنة مع الجوانب التنموية.

من حيث المنهجية المستخدمة، اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أدوات جمع بيانات ميدانية مثل الاستبيانات والملاحظة (تلالوة، 2017؛ عبد الله بن سعيد المعاوي وآخرون، 2021)، بينما ركزت دراسات أخرى على الجانب النظري والمقارن (السعدي، 2023؛ موهوب، 2022).

أما بالنسبة لمجتمع الدراسة، فتنوعت العينات ما بين موظفين حكوميين، ومؤسسات خاصة، وضباط أمن، مما يعكس تنوع البيئات التي يمكن أن تتأثر بالشراكة بين القطاعين. ومن ناحية النتائج والاستنتاجات، أجمعت الدراسات على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل حلًا استراتيجيًا فعالًا لتمويل المشاريع وتحسين جودة الخدمة، لكنها أكدت ضرورة وجود تشريعات واضحة، وبيئة مواتية، وإدارة كفؤة لضمان تحقيق المنفعة العامة (حلوفي، 2022؛ مراد والأخضر، 2020).

ومن هنا، تظهر الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسات تجمع بين بعدَيْ الأمن والشراكة بشكل مباشر، خصوصاً في السياق الفلسطيني، حيث لا تزال هناك حاجة إلى إجراء بحوث تطبيقية تركز على كيفية تعزيز دور القطاع الخاص في دعم الأجهزة الأمنية ضمن إطار شراكة استراتيجية، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على السياق الفلسطيني تحديداً، حيث تتناول موضوعاً بالغ الأهمية وهو أثر الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص على الأمن العام، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على جهاز المخابرات العامة الفلسطيني، وهو طرح نادر في الأدبيات. فالدراسة لا تكتفي بتناول الشراكة بوصفها إطاراً قانونياً أو اقتصادياً كما فعلت معظم الدراسات السابقة، بل تدمج بين بعدها الأمني والتنظيمي، محاولةً قياس أثر هذا النوع من التعاون بين القطاعين على إحدى أهم مؤسسات السيادة والأمن في الدولة.

كما تنفرد الدراسة الحالية بالجمع بين الطابع النظري والتطبيقي، حيث تسعى إلى تحليل واقع الشراكة مع التركيز على مؤسسة أمنية حساسة، في ظل تحديات الاحتلال والانقسام السياسي، وهو ما يمنحها بعداً عملياً غير تقليدي ويُبرز قيمتها المضافة في إثراء الفهم العلمي والبحثي للعلاقة بين الشراكة والأمن في سياق معقد كالسياق الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، تستمد الدراسة أهميتها من استخدام منهج دراسة الحالة، ما يتيح فهماً أعمق لآليات العلاقة بين الجهاز الأمني والقطاع الخاص ضمن إطار حوكمة أكثر شمولية وفعالية.

وما يميز الدراسة الحالية هو تخصصها في المجال الأمني الفلسطيني، وتناولها للشراكة بوصفها أداة استراتيجية لتعزيز الأمن العام، وهي زاوية لم تحظَ بالكثير من الاهتمام في الدراسات

السابقة التي انصب تركيزها غالباً على البنية التحتية، الخدمات العامة، أو التنمية الاقتصادية، بعيداً عن الأثر الأمني المباشر لمثل هذه الشراكات.

الفجوة البحثية

رغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف الدول والسياقات، فقد تركزت أغلب هذه الدراسات على الجوانب الاقتصادية، القانونية، والإدارية للشراكة، لا سيما في مجالات البنية التحتية، الخدمات العامة، والتعليم، مع بعض الإشارات إلى الأثر التنموي العام. إلا أن قلة من الدراسات تناولت العلاقة المباشرة بين الشراكة الاستراتيجية وأثرها في قطاع الأمن العام، وندر أن تم ربط هذا المفهوم تحديداً بجهاز أمني سيادي مثل جهاز المخابرات العامة.

كما أن الدراسات الأجنبية ركزت غالبًا على الهياكل القانونية والمحددات الاقتصادية والسياسات التنظيمية الداعمة لمشاريع الشراكة، بينما لم تولِ اهتمامًا كافيًا لدور أجهزة الأمن الوطني في بيئة الشراكة، أو كيفية استثمار الشراكة لتعزيز الأمن والاستقرار الداخلي، سواء من خلال التكنولوجيا، أو نقل الخبرات، أو دعم الجاهزية المؤسسية. وحتى على المستوى الفلسطيني، اقتصرت الدراسات – مثل دراسة فارس (2020) وتلالوة (2017) – على القطاعات الإنتاجية أو الاقتصادية، مع غياب التركيز على الأبعاد الأمنية المباشرة للشراكة في ظل الواقع السياسي والاحتلال والانقسام الداخلي.

وعليه تتمثل الفجوة البحثية في غياب دراسات تطبيقية تتناول أثر الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص على الأمن العام، من خلال دراسة ميدانية داخل جهاز أمني سيادي كجهاز المخابرات العامة الفلسطيني، وخاصة في محافظة الخليل التي تعد من أكثر المحافظات حساسية من الناحية الأمنية والسياسية".

وهو ما يمنح الدراسة الحالية طابعها الأصيل والضروري في ضوء المتغيرات الأمنية والسياسية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، والحاجة المتزايدة إلى تحقيق التوازن بين التطوير المؤسسي والتعاون مع القطاع الخاص من جهة، والحفاظ على الأمن الوطني من جهة أخرى.

الفصل الثالث

طريقة وإجراءات الدراسة

3.1 المقدمة

3.2 منهج الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة

3.4 أداة الدراسة

3.5 صدق أداة الدراسة

3.6 ثبات أداة الدراسة

3.7 خطوات تطبيق الدراسة

3.8 متغيرات الدراسة

3.9 المعالجة الإحصائية

3.10 مفتاح تصحيح المقياس

الفصل الثالث

طريقة وإجراءات الدراسة

3.1 مقدمة:

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً طريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

3.2 منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على الدراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات.

3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط جهاز المخابرات العامة في الخليل والبالغ عددهم 250 من رتبة نقيب إلى عميد فأعلى من خلال إحصائية تم الحصول عليها من جهاز المخابرات العامة في محافظة الخليل بشكل رسمي (إدارة المخابرات العامة، 2025).

والجدول رقم (1) يبين خصائص العينة الديموغرافية:

جدول (2): خصائص العينة الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	207	% 90.1
	أنثى	23	% 9.9
العمر	أقل من 30 سنة	56	% 24.2
	من 30 –40 سنة	57	% 24.8

	من 41 –50 سنة	97	% 42.5
	50 سنة فما فوق	20	% 8.5
المؤهل العلمي	دبلوم	62	% 27.0
	بكالوريوس	142	% 61.8
	ماجستير فأعلى	26	% 11.2
الرتبة	نقيب	99	% 43.3
	رائد	51	% 22.0
	مقدم	51	% 22.0
	عقيد	20	% 8.7
	عميد فأعلى	9	% 4.0
سنوات الخدمة	اقل من10سنوات	40	% 17.3
	من 11–20سنوات	78	% 34.0
	من 21-30سنوات	106	% 46.0
	31 سنة فاكثر	6	% 2.7

3.4 أداة الدراسة:

تم بناء أداة الدراسة على شكل استبانة من خلال الاستفادة من الأدب النظري ودراسات سابقة، وقد كانت الاستبانة مكونة من قسمين: حيث أحتوى القسم الأول على البيانات الأولية وهي (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة، سنوات الخدمة).

و**القسم الثاني** من (63) فقرة موزعة على محورين، حيث تكون المحور الأول من (30) فقرة لقياس واقع الشراكة الاستراتيجية لدى لجهاز المخابرات الفلسطيني، مقسمة على خمس مجالات على النحو التالي:

المجال الأول: يتكون من (6) فقرات تقيس **حوكمة الشراكة**

المجال الثاني: يتكون من (6) فقرات تقيس: **التوافق السياسي الاستراتيجي.**

المجال الثالث: يتكون من (6) فقرات تقيس **طبيعة الشراكة.**

المجال الرابع: يتكون من (6) فقرات تقيس **رأي أطراف الشراكة.**

المجال الخامس: يتكون من (6) فقرات تقيس **بيئة الشراكة.**

وتكون المحور الثاني من (33) فقرة تقيس الأمن العام لدى لجهاز المخابرات الفلسطيني، مقسمة على ثلاث مجالات وعلى النحو التالي:

المجال الأول: يتكون من (11) فقرة تقيس **الأمن الاقتصادي.**

المجال الثاني: يتكون من (11) فقرة تقيس **الأمن السياسي والفكري.**

المجال الثالث: يتكون من (11) فقرة تقيس **الأمن الاجتماعي.**

3.5 صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص كما هو موضح في الملحق رقم (3)، والذين أبدوا بعض الملاحظات حولها، وبناءً عليه تم إخراج الاستبانة بشكلها الحالي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لفقرات الدراسة مع الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات أداة الدراسة، وذلك كما هو واضح في الجدول (3) و (4).

جدول رقم (3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation)لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لواقع الشراكة الاستراتيجية لدى لجهاز المخابرات الفلسطيني

الرقم	حوكمة الشراكة		التوافق السياسي الاستراتيجي		طبيعة الشراكة		رأي أطراف الشراكة		بيئة الشراكة	
	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
.1	0.674**	0.000	0.785**	0.000	0.807**	0.000	0.715**	0.000	0.719**	0.000
.2	0.690**	0.000	0.672**	0.000	0.750**	0.000	0.657**	0.000	0.793**	0.000
.3	0.624**	0.000	0.736**	0.000	0.664**	0.000	0.633**	0.000	0.741**	0.000
.4	0.713**	0.000	0.575**	0.000	0.767**	0.000	0.649**	0.000	0.697**	0.000
.5	0.719**	0.000	0.690**	0.000	0.706**	0.000	0.785**	0.000	0.788**	0.000
.6	0.708**	0.000	0.663**	0.000	0.701**	0.000	0.756**	0.000	0.733**	0.000

جدول رقم (4): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لواقع الأمن العام

الرقم	الأمن الاقتصادي		الأمن السياسي والفكري		الأمن الاجتماعي	
	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
.1	0.604**	0.000	0.610**	0.000	0.553**	0.000
.2	0.574**	0.000	0.487**	0.000	0.566**	0.000
.3	0.490**	0.000	0.566**	0.000	0.571**	0.000
.4	0.660**	0.000	0.699**	0.000	0.571**	0.000
.5	0.684**	0.000	0.657**	0.000	0.692**	0.000
.6	0.644**	0.000	0.658**	0.000	0.638**	0.000
.7	0.716**	0.000	0.556**	0.000	0.666**	0.000
.8	0.673**	0.000	0.691**	0.000	0.671**	0.000
.9	0.665**	0.000	0.639**	0.000	0.610**	0.000
.10	0.726**	0.000	0.713**	0.000	0.690**	0.000
.11	0.683**	0.000	0.656**	0.000	0.695**	0.000

*الارتباط دال عند مستوى 0.01 *الارتباط دال عند مستوى 0.05

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات أداة الدراسة دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معا في قياس درجة واقع الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر المنتسبين في جهاز المخابرات الفلسطيني، على ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات أداة الدراسة دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معا في قياس درجة الأمن العام من وجهة نظر المنتسبين في جهاز المخابرات الفلسطيني، على ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

3.6 ثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك كما هو موضح في الجدول (5).

جدول رقم (5): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

	البيان		عدد الفقرات	قيمة ألفا
الشراكة الاستراتيجية				
1	المجال الأول	حوكمة الشراكة	6	0.887
2	المجال الثاني	التوافق السياسي الاستراتيجي	6	0.849
3	المجال الثالث	طبيعة الشراكة	6	0.879
4	المجال الرابع	رأي أطراف الشراكة	6	0.872
5	المجال الخامس	بيئة الشراكة	6	0.907
الدرجة الكلية لواقع الشراكة الاستراتيجية			**30**	**0.966**
الأمن العام في جهاز المخابرات الفلسطيني				
1	المجال الأول	الأمن الاقتصادي	11	0.932
2	المجال الثاني	الأمن السياسي والفكري	11	0.914
3	المجال الثالث	الأمن الاجتماعي	11	0.901
الدرجة الكلية الأمن العام في جهاز المخابرات الفلسطيني			**33**	**0.954**
الدرجة الكلية			**63**	**0.973**

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5) أن قيمة الثبات للدرجة الكلية لأداة الدراسة قد بلغت (97.3%)، وبذلك تكون الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات عالية جداً لأغراض البحث العلمي ويمكن اعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

3.7 خطوات تطبيق الدراسة:

1. تحديد عنوان الدراسة مع الدكتور المشرف والذي تمثل في " الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني وأثرها في الحفاظ على الأمن العام – دراسة تطبيقية ضباط جهاز المخابرات العامة/ محافظة الخليل.
2. تم اعتماد العنوان من عمادة الدراسات العليا بعد عرضة على لجنة البرنامج.
3. بعد التأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بعمل استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة المكون من مجموعة من ضباط جهاز المخابرات العامة/ محافظة الخليل.
4. بعد تعبئة بتعبئة الاستبانة من قبل مجتمع الدراسة، من قبل مجتمع الدراسة قام الباحث بإدخالها على الحاسوب وتم تحويل الردود على شكل ملف اكسل وقد بلغ عدد الردود (230) استجابة.
5. قام الباحث بعمل التحليل الإحصائي من خلال تطبيق SPSS.

3.8 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص وأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي والاستراتيجي، طبيعة الشراكة، رأي أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة)

المتغير التابع: الحفاظ على الأمن وأبعاده (الأمن السياسي والفكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي)

المتغيرات الديموغرافية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة، سنوات الخدمة)

3.9 المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيداً لإدخالها للحاسوب، لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد أدخلت للحاسوب بإعطائها أرقامًا معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقميّة، (قليلة جداً =1)، (قليلة=2)، (متوسطة =3)، (كبيرة =4)، (كبيرة جداً =5)، على مقياس ليكرت الخماسي ذو الخمس نقاط للكبيرة من (1– 5)، بحيث كلما زادت الدرجة زادت درجة استجابات المبحوثين، أي كلما زادت الدرجة كلما ارتفعت درجة الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص وارتفعت درجة الأمن العام من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة

وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، معامل الارتباط بيرسون (Person correlation)، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، وتم فحص الفرضيات من خلال اختبار معامل الانحدار المعياري (Standardized Regression)وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS

3.10 مفتاح تصحيح المقياس:

لأغراض تفسير النتائج تم اعتماد على المؤشرات الإحصائية الآتية التي تظهر في جدول رقم (6):

تم توزيع درجات الإجابة على فقرات المقياس بطريقة ليكرتLikert الخماسية، حيث يحصل المستجيب على 5 درجات عندما يجيب (قليلة جداً =1)، (قليلة=2)، (متوسطة =3)، (كبيرة =4)، (كبيرة جداً =5).

وقد تم تقسيم طول المقياس إلى خمس فئات؛ لمعرفة درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني وأثرها في الحفاظ على الأمن

العام – دراسة تطبيقية ضباط جهاز المخابرات العامة/ الخليل، وتم حساب فئات المقياس كما هو موضح في الآتي:

مدى المقياس = الحد الأعلى للمقياس–الحد الأدنى للمقياس = (5–1) = 4

عدد الفئات = 5

طول الفئة = مدى المقياس ÷ عدد الفئات

= 4 ÷ 5 = 0.80

تم إضافة طول الفئة (0.80) للحدود الدنيا للفئات للحصول على فئات المتوسطات الحسابية

جدول (6): مفاتيح التصحيح

المتوسط الحسابي	الدرجة
1.80–1.00	منخفضة جدا
2.60–1.81	منخفضة
3.40–2.61	متوسطة
4.20–3.41	مرتفعة
5.00–4.21	مرتفعة جداً

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

4.1 المقدمة

4.2 الإجابة عن أسئلة الدراسة

4.3 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

4.1 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل تحليلاً إحصائيا للبيانات الناتجة عن الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلتها وفرضياتها.

4.2الإجابة عن أسئلة الدراسة:

الإجابة عن السؤال الأول: ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل؟

ويتفرع عنه:

1. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لبعد (حوكمة الشراكة)؟
2. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لبعد (التوافق السياسي الاستراتيجي)؟
3. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لبعد (طبيعة الشراكة)؟
4. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لبعد (أراء أطراف الشراكة)؟

5. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لبعد (بيئة الشراكة)؟

للإجابة عن السؤال السابق تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودرجة الموافقة لتطبيق الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات، وفيما يلي توضيح لنتائج تحليل بيانات الاستبانة:

جدول (7) المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب ودرجة الموافقة لمجالات تطبيق الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	حوكمة الشراكة	3.51	0.765	2	مرتفعة
2	التوافق السياسي الاستراتيجي	3.39	0.727	5	مرتفعة
3	طبيعة الشراكة	3.46	0.720	3	مرتفعة
4	أراء أطراف الشراكة	3.55	0.689	1	مرتفعة
5	بيئة الشراكة	3.45	0.803	4	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.47**	**0.666**	**—**	**مرتفعة**

يتضح من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي الكلي لمستوى تطبيق الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر ضبط جهاز المخابرات فيه بلغ (3.47) بانحراف معياري كلي بلغ (0.666) وبدرجة موافقة مرتفعة، فيما تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالات (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) ما بين (3.55–3.39) من وجهة نظر المنتسبين في جهاز المخابرات العامة الفلسطيني وجميعها جاءت بدرجة موافقة مرتفعة.

المجال الأول:

1. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقاً لبعد (حوكمة الشراكة)؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق الشراكة الاستراتيجية (حوكمة الشراكة)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (8).

جدول(8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة الاستراتيجية(حوكمة الشراكة)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	q5	تتماشى الشراكة مع الأولويات الوطنية للأمن	3.70	0.981	مرتفعة
2	q2	هناك سياسات واضحة توجه التعاون بين الجهاز والقطاع الخاص	3.57	0.944	مرتفعة
3	q6	تتماشى الشراكة مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة	3.55	0.959	مرتفعة
4	q3	الآليات القانونية المعتمدة تدعم استدامة الشراكات بين الجهاز والقطاع الخاص	3.54	0.903	مرتفعة
5	q1	تعمل الشراكة الاستراتيجية بين جهاز المخابرات والقطاع الخاص ضمن إطار حوكمة محدد بوضوح	3.41	0.949	مرتفعة
6	q4	عمليات اتخاذ القرار ضمن الشراكة شفافة بحيث تشمل الأطراف المعنية	3.32	1.004	متوسطة
الدرجة الكلية للشراكة الاستراتيجية (حوكمة الشراكة)			**3.51**	**0.765**	**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول رقم (8) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن واقع الدرجة الكلية للشراكة الاستراتيجية (حوكمة الشراكة) جاء بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.51) مع انحراف معياري (0.765).

وجاءت أهم مظاهر الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات الفلسطيني من ناحية (حوكمة الشراكة)، والتي جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (5) والتي نصت على (تتماشى الشراكة مع الأولويات الوطنية للأمن) بمتوسط حسابي (3.70) مع انحراف معياري (0.981)، وفي المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) والتي نصت على (هناك سياسات واضحة توجه التعاون بين الجهاز والقطاع الخاص) بمتوسط حسابي (3.75) مع انحراف معياري (0.944)، وبالمرتبة الثالثة الفقرة رقم (6) والتي نصت على (تتماشى الشراكة مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة) بمتوسط حسابي (3.55) مع انحراف معياري (0.959).

وكان أقلها استجابة بالمرتبة الأخيرة أهمية والأخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (4) والتي نصت على (عمليات اتخاذ القرار ضمن الشراكة شفافة بحيث تشمل الأطراف المعنية) بمتوسط حسابي (3.32) مع انحراف معياري (1.004).

المجال الثاني:

2. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لبعد (التوافق السياسي الاستراتيجي)؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق الشراكة الاستراتيجية (التوافق السياسي الاستراتيجي)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (9).

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الشراكة الاستراتيجية (التوافق السياسي الاستراتيجي)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	q7	تتماشى توجهات الشراكة بين الجهاز والقطاع الخاص مع أهداف تحقيق الأمن العام	3.75	0.984	مرتفعة
2	q11	توجد رؤية مشتركة بين الجهاز والقطاع الخاص لتعزيز الاستقرار الأمني	3.61	1.071	مرتفعة
3	q9	تدعم الشراكة استمرارية السياسات على المدى الطويل بما يحقق الاستقرار المؤسسي	3.59	0.869	مرتفعة
4	q10	يسعى الجهاز بنشاط للحصول على مدخلات من شركاء القطاع الخاص في عمليات التخطيط الاستراتيجي	3.26	0.894	متوسطة
5	q8	يساهم شركاء القطاع الخاص بشكل فعال في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهاز.	3.15	0.958	متوسطة
6	q12	تركز الشراكات على دمج الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة لأغراض أمنية	3.00	0.993	متوسطة
الدرجة الكلية للشراكة الاستراتيجية (التوافق السياسي الاستراتيجي)			**3.39**	**0.727**	**متوسطة**

نلاحظ من الجدول رقم (9) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية للشراكة الاستراتيجية (التوافق السياسي الاستراتيجي) جاء بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.39) مع انحراف معياري (0.727).

وجاءت أهم مظاهر الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات الفلسطيني من ناحية (التوافق السياسي الاستراتيجي)، والتي كانت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (7) والتي نصت على (تتماشى توجهات الشراكة بين الجهاز والقطاع الخاص مع أهداف تحقيق الأمن العام) بمتوسط حسابي (3.75) مع انحراف معياري (0.984)، و في المرتبة الثانية الفقرة رقم (11) والتي نصت على

(توجد رؤية مشتركة بين الجهاز والقطاع الخاص لتعزيز الاستقرار الأمني) بمتوسط حسابي (0.361) مع انحراف معياري (1.071)، وبالمرتبة الثالثة الفقرة رقم (9) والتي نصت على (تدعم الشراكة استمرارية السياسات على المدى الطويل بما يحقق الاستقرار المؤسسي) بمتوسط حسابي (3.59) مع انحراف معياري (0.869).

وكان أقلها أهمية والأخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (12) والتي نصت على (تركز الشراكات على دمج الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة لأغراض أمنية) بمتوسط حسابي (3.00) مع انحراف معياري (0.993).

المجال الثالث:

3. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لبعد (طبيعة الشراكة) ؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق الشراكة الاستراتيجية (طبيعة الشراكة)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (10).

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة الاستراتيجية (طبيعة الشراكة)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	q15	تساهم الشراكة في تحقيق مصالح متبادلة لجميع الأطراف	3.60	0.891	مرتفعة
2	q18	تؤدي الشراكة لتحقيق نتائج ملموسة تعود بالفائدة على أطراف الشراكة	3.50	0.919	مرتفعة
3	q14	توجد أهداف مشتركة ومتفق عليها بين أطراف الشراكة	3.46	0.835	مرتفعة
4	q17	يتم تحديد أدوار ومسؤوليات كل طرف في الشراكة بشكل واضح	3.42	0894	مرتفعة
5	q13	تتسم الشراكة بين الأطراف بالوضوح والشفافية	3.42	0.985	مرتفعة
6	q16	تتمتع الشراكة بمرونة تتيح التكيف مع المستجدات والمتغيرات	3.41	0.949	مرتفعة
الدرجة الكلية للشراكة الاستراتيجية (طبيعة الشراكة)			**3.46**	**0.720**	**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول رقم (10) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية للشراكة الاستراتيجية (طبيعة الشراكة) جاء بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.46) مع انحراف معياري (0.720).

وجاءت أهم مظاهر الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات الفلسطيني من ناحية (طبيعة الشراكة)، والتي كانت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (15) والتي نصت على (تساهم الشراكة في تحقيق مصالح متبادلة لجميع الأطراف) بمتوسط حسابي (3.60) مع انحراف معياري (0.891)، و في المرتبة الثانية الفقرة رقم (18) والتي نصت على (تؤدي الشراكة لتحقيق نتائج ملموسة تعود بالفائدة على أطراف الشراكة) بمتوسط حسابي (3.50) مع انحراف معياري (0.919)، وبالمرتبة الثالثة الفقرة رقم (14) والتي نصت على (توجد أهداف مشتركة ومتفق عليها بين أطراف الشراكة) بمتوسط حسابي (3.46) مع انحراف معياري (0.835).

وكان أقلها أهمية والأخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (16) والتي نصت على (تتمتع الشراكة بمرونة تتيح التكيف مع المستجدات والمتغيرات) بمتوسط حسابي (3.41) مع انحراف معياري (0.720).

المجال الرابع:

1. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لبعد (أراء أطراف الشراكة)؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق الشراكة الاستراتيجية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (11).

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة الاستراتيجية(أراء أطراف الشراكة)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	q19	يشعر جميع أطراف الشراكة بأهمية التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة	3.76	0.896	مرتفعة
2	q21	يسود الاحترام والتفاهم بين مختلف أطراف الشراكة	3.71	0.879	مرتفعة
3	q24	يشعر المشاركون في الشراكة بالرضا عن مستوى التعاون بينهم	3.59	0.855	مرتفعة
4	q23	توجد آليات واضحة لحل النزاعات بين أطراف الشراكة	3.54	0.874	مرتفعة
5	q20	تُراعى آراء ومقترحات جميع الأطراف في عملية صنع القرار	3.41	0.914	مرتفعة
6	q22	يتم تبادل المعلومات والخبرات بين أطراف بفاعلية	3.35	0.885	متوسطة
الدرجة الكلية للشراكة الاستراتيجية (أراء أطراف الشراكة)			**3.55**	**0.689**	**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول رقم (11) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية للشراكة الاستراتيجية (أراء أطراف الشراكة) جاء بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.55) مع انحراف معياري (0.689).

وجاءت أهم مظاهر الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات الفلسطيني من ناحية (أراء أطراف الشراكة)، والتي كانت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (19) والتي نصت على (يشعر جميع أطراف الشراكة بأهمية التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة) بمتوسط حسابي (3.76) مع انحراف معياري (0.896)، و في المرتبة الثانية الفقرة رقم (21) والتي نصت على (يسود الاحترام والتفاهم بين مختلف أطراف الشراكة) بمتوسط حسابي (3.71) مع انحراف معياري (0.879)، وبالمرتبة الثالثة الفقرة رقم (24) والتي نصت على (يشعر المشاركون في الشراكة بالرضا عن مستوى التعاون بينهم) بمتوسط حسابي (3.59) مع انحراف معياري (0.855).

وكان أقلها أهمية والأخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (22) والتي نصت على (يتم تبادل المعلومات والخبرات بين أطراف بفاعلية) بمتوسط حسابي (3.35) مع انحراف معياري (0.885).

المجال الخامس:

4. ما واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لبعد (بيئة الشراكة)؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق الشراكة الاستراتيجية (بيئة الشراكة)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (12).

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة الاستراتيجية (بيئة الشراكة)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	q25	توفر بيئة الشراكة موارد كافية لدعم التعاون بين الأطراف	3.52	0.946	مرتفعة
1	q28	توفر الشراكة فرص للتدريب والتطوير المستمر للمشاركين فيها	3.52	0.947	مرتفعة
2	q26	يتميز الإطار التنظيمي للشراكة بالوضوح والكفاءة	3.49	1.001	مرتفعة

3	q27	توجد سياسات وتشريعات عليا داعمة لتعزيز الشراكة بين الأطراف المختلفة	3.45	0.993	مرتفعة
4	q29	تتيح بيئة الشراكة حرية التعبير عن الأفكار والمقترحات دون قيود	3.37	0.978	متوسطة
4	q30	يتمتع المشاركون في الشراكة بالدعم المؤسسي الكافي لتنفيذ الأهداف المشتركة	3.37	0.972	متوسطة
الدرجة الكلية للشراكة الاستراتيجية (بيئة الشراكة)			**3.45**	**0.803**	**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول رقم (12) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية للشراكة الاستراتيجية (بيئة الشراكة) جاء بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي كلي (3.45) مع انحراف معياري كلي (0.803).

وجاءت أهم مظاهر الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات الفلسطيني من ناحية (بيئة الشراكة)، والتي كانت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (25) والتي نصت على (توفر بيئة الشراكة موارد كافية لدعم التعاون بين الأطراف) والفقرة رقم (28) والتي نصت على (توفر الشراكة فرص للتدريب والتطوير المستمر للمشاركين فيها) بمتوسط حسابي (3.52) مع انحراف معياري (0.94)، وبالمرتبة الثانية الفقرة رقم (26) والتي نصت على (يتميز الإطار التنظيمي للشراكة بالوضوح والكفاءة) بمتوسط حسابي (3.49) مع انحراف معياري (1.001).

وكان أقلها أهمية والأخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (30) والتي نصت على (يتمتع المشاركون في الشراكة بالدعم المؤسسي الكافي لتنفيذ الأهداف المشتركة) والفقرة رقم (29) والتي نصت على (تتيح بيئة الشراكة حرية التعبير عن الأفكار والمقترحات دون قيود) بمتوسط حسابي (3.37) مع انحراف معياري (0.97).

الإجابة عن السؤال الرئيسي الثاني: ما واقع الحفاظ على الأمن العام من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل؟

ويتفرع عنه:

1. ما واقع الحفاظ على الأمن العام في فلسطين من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة وفقا لبعد (الأمن الاقتصادي) في محافظة الخليل؟
2. ما واقع الحفاظ على الأمن العام في فلسطين من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة وفقا لبعد (الأمن السياسي والفكري) في محافظة الخليل؟
3. ما واقع الحفاظ على الأمن العام في فلسطين من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة وفقا لبعد (الأمن الاجتماعي) في محافظة الخليل؟

للإجابة عن السؤال السابق تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودرجة الموافقة لواقع الحفاظ على الأمن العام من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لأبعاد (الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي والفكري، الأمن الاجتماعي)، وفيما يلي توضيح لنتائج تحليل بيانات الاستبانة:

جدول (13) المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب ودرجة الموافقة لمجالات الأمن العام من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة الفلسطيني

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	الأمن الاقتصادي	2.49	0.840	3	منخفضة
2	الأمن السياسي والفكري	3.41	0.757	1	مرتفعة
3	الأمن الاجتماعي	3.16	0.724	2	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.02	0.665	—	**متوسطة**

يتضح من الجدول (13) أن المتوسط الحسابي لواقع أمن العام من وجهة نظر المنتسبين ضباط جهاز المخابرات العامة بلغ (3.02) بانحراف معياري (0.665) وبدرجة موافقة متوسطة، فيما تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالات الأمن العام من وجهة نظر المنتسبين ضباط جهاز المخابرات العامة (الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي والفكري، الأمن الاجتماعي) ما بين (3.41–2.49) من وجهة نظر المنتسبين ضباط جهاز المخابرات في محافظة الخليل جاءت بدرجة موافقة مرتفعة.

المجال الأول:

1. ما واقع الحفاظ على الأمن العام في فلسطين من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة من ناحية (الأمن الاقتصادي)؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأمن العام في فلسطين من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة من ناحية (الأمن الاقتصادي)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (14).

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأمن العام (الأمن الاقتصادي)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	q41	تعمل الشراكة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر المشاريع المشتركة	2.88	1.118	متوسطة
2	q40	تؤدي الشراكة لزيادة فرص العمل وتقليل البطالة	2.87	1.162	متوسطة
3	q39	تساعد الشراكة على تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو الاقتصادي	2.82	1.054	متوسطة
4	q38	تدعم الشراكة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبادل الموارد والخبرات	2.79	1.024	متوسطة

5	q37	تسهم الشراكة في تقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف الفئات	2.61	1.033	متوسطة
6	q33	معدلات التضخم ضمن مستويات مقبولة في فلسطين	2.57	1.163	منخفضة
7	q35	أشعر بالأمان المالي في وظيفتي الحالية	2.39	1.137	منخفضة
8	q31	تتوفر فرص عمل كافية في السوق المحلي في فلسطين	2.31	1.097	منخفضة
9	q34	توجد فرص كافية لبدء المشاريع الصغيرة في فلسطين	2.30	1.052	منخفضة
10	q36	الاقتصاد المحلي قادر على مواجهة الأزمات العالمية	2.01	1.029	منخفضة
11	q32	مستويات الأجور تتناسب مع تكلفة المعيشة في فلسطين	1.93	1.122	منخفضة
الدرجة الكلية للأمن العام (الأمن الاقتصادي)			**2.49**	**0.840**	**منخفضة**

نلاحظ من الجدول رقم (14) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية الأمن العام وفقا لبعد (الأمن الاقتصادي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، جاء بدرجة منخفضة، بمتوسط حسابي كلي (2.49) مع انحراف معياري كلي (0.840).

وجاءت أهم مظاهر الأمن العام (الأمن الاقتصادي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة، والتي كانت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (41) والتي نصت على (تعمل الشراكة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر المشاريع المشتركة) بمتوسط حسابي (2.88) مع انحراف معياري (1.118)، و في المرتبة الثانية الفقرة رقم (40) والتي نصت على (تؤدي الشراكة لزيادة فرص العمل وتقليل البطالة) بمتوسط حسابي (2.87) مع انحراف معياري (1.162)، وبالمرتبة الثالثة الفقرة رقم (39) والتي نصت على (تساعد الشراكة على تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو الاقتصادي) بمتوسط حسابي (2.82) مع انحراف معياري (1.054)، يليها بالمرتبة الرابعة الفقرة رقم (38) والتي نصت على (تدعم الشراكة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبادل الموارد والخبرات) بمتوسط حسابي (2.79) مع انحراف معياري (1.024)، و وبالمرتبة الخامسة الفقرة رقم (37) والتي نصت على

(تسهم الشراكة في تقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف الفئات) بمتوسط حسابي (2.61) مع انحراف معياري (1.033).

وكان أقلها أهمية والأخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (32) والتي نصت على (مستويات الأجور تتناسب مع تكلفة المعيشة في فلسطين) بمتوسط حسابي (1.93) مع انحراف معياري (1.122)، وكانت الفقرة قبل الأخيرة رقم (36) والتي نصت على (الاقتصاد المحلي قادر على مواجهة الأزمات العالمية) بمتوسط حسابي (2.01) مع انحراف معياري (1.029).

المجال الثاني:

2. ما واقع الحفاظ على الأمن العام من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقاً لبعد (الأمن السياسي والفكري)؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأمن العام من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقاً لبعد (الأمن السياسي والفكري)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (15).

جدول(15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأمن العام (الأمن السياسي والفكري)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	q42	تحترم الدولة حقوق الإنسان والحريات العامة	3.91	0.941	مرتفعة
2	q43	يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم السياسية بحرية	3.70	0.889	مرتفعة
3	q47	يحترم المجتمع الفلسطيني التنوع الفكري والثقافي	3.65	1.079	مرتفعة
4	q48	لا توجد قيود على حرية الفكر والتعبير في فلسطين	3.48	1.130	مرتفعة
5	q44	توجد بيئة سياسية تحفز المشاركة المجتمعية	3.46	0.939	مرتفعة
6	q46	يتم التعامل مع الجميع بعدالة بغض النظر عن التوجه السياسي	3.41	1.085	مرتفعة
7	q49	تعمل الشراكة على تقليل النزاعات السياسية.	3.39	1.021	متوسطة

8	q45	المؤسسات السياسية تعمل بشفافية ونزاهة	3.37	1.099	متوسطة
9	q52	المناهج التعليمية في فلسطين تعزز التفكير النقدي والانفتاح	3.27	0.975	متوسطة
10	q51	تساهم الشراكة في إشراك المجتمع المدني في صنع القرار السياسي	3.07	0.947	متوسطة
11	q50	وسائل الإعلام في فلسطين تقدم محتوى متوازن وغير متحيز	2.90	1.204	متوسطة
الدرجة الكلية للأمن العام (الأمن السياسي والفكري)			**3.41**	**0.757**	**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول رقم (15) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية الأمن العام (الأمن السياسي والفكري) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، جاء بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.41) مع انحراف معياري (0.757).

وجاءت أهم مظاهر الأمن العام (الأمن السياسي والفكري) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة، والتي كانت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (42) والتي نصت على (تحترم الدولة حقوق الإنسان والحريات العامة) بمتوسط حسابي (3.91) مع انحراف معياري (0.941)، و في المرتبة الثانية الفقرة رقم (43) والتي نصت على (يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم السياسية بحرية) بمتوسط حسابي (3.70) مع انحراف معياري (0.889)، وبالمرتبة الثالثة الفقرة رقم (47) والتي نصت على (يحترم المجتمع الفلسطيني التنوع الفكري والثقافي) بمتوسط حسابي (3.65) مع انحراف معياري (1.079)، يليها بالمرتبة الرابعة الفقرة رقم (48) والتي نصت على (لا توجد قيود على حرية الفكر والتعبير في فلسطين) بمتوسط حسابي (3.48) مع انحراف معياري (1.130)، وبالمرتبة الخامسة الفقرة رقم (44) والتي نصت على (توجد بيئة سياسية تحفز المشاركة المجتمعية) بمتوسط حسابي (3.46) مع انحراف معياري (0.939).

وكان أقلها أهمية والأخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (50) والتي نصت على (وسائل الإعلام في فلسطين تقدم محتوى متوازن وغير متحيز) بمتوسط حسابي (2.90) مع انحراف معياري (1.204)، وكانت الفقرة قبل الأخيرة رقم (51) والتي نصت على (تساهم الشراكة في إشراك المجتمع المدني في صنع القرار السياسي) بمتوسط حسابي (3.07) مع انحراف معياري (0.947).

المجال الثالث:

3. ما واقع الحفاظ على الأمن العام من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقاً لبعد (الأمن الاجتماعي)؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأمن العام من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل وفقا لبعد (الأمن الاجتماعي) ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (16).

جدول(16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأمن العام (الأمن الاجتماعي)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	q55	أثق في قدرة الأجهزة الأمنية على حفظ النظام	4.05	1.053	مرتفعة
2	q54	هناك استجابة سريعة من الجهات الأمنية عند الحاجة	3.71	1.038	مرتفعة
3	q63	تساعد الشراكة على تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع	3.31	0.989	متوسطة
4	q56	العلاقات بين أفراد المجتمع قوية ومترابطة	3.29	1.017	متوسطة
5	q58	الخدمات الصحية متاحة وذات جودة عالية	3.12	1.053	متوسطة
5	q62	تسهم الشراكة بين القطاع العام والخاص في تعزيز مشاركة المجتمع المدني في قضايا الأمن الاجتماعي	3.12	0.939	متوسطة
6	q59	النظام التعليمي يوفر فرصًا متكافئة للجميع	3.10	1.077	متوسطة

7	q53	معدلات الجريمة منخفضة في فلسطين	3.07	1.020	متوسطة
8	q57	هناك عدالة اجتماعية بين جميع فئات المجتمع	2.94	0.961	متوسطة
9	q61	تتوفر برامج لدعم الفئات الضعيفة في المجتمع	2.66	1.001	متوسطة
10	q60	الإسكان متوفر وميسور التكلفة	2.46	1.082	منخفضة
الدرجة الكلية للأمن العام (الأمن الاجتماعي)			**3.16**	**0.724**	**متوسطة**

نلاحظ من الجدول رقم (16) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية الأمن العام (الأمن الاجتماعي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة، جاء بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.16) مع انحراف معياري (0.724).

وجاءت أهم مظاهر الأمن العام (الأمن الاجتماعي) من وجهة نظر مرتبات ضباط المخابرات العامة، والتي كانت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (55) والتي نصت على (أثق في قدرة الأجهزة الأمنية على حفظ النظام) بمتوسط حسابي (4.05) مع انحراف معياري (1.053)، و في المرتبة الثانية الفقرة رقم (54) والتي نصت على (هناك استجابة سريعة من الجهات الأمنية عند الحاجة) بمتوسط حسابي (3.71) مع انحراف معياري (1.038)، وبالمرتبة الثالثة الفقرة رقم (63) والتي نصت على (تساعد الشراكة على تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع) بمتوسط حسابي (3.31) مع انحراف معياري (0989)، يليها بالمرتبة الرابعة الفقرة رقم (56) والتي نصت على (العلاقات بين أفراد المجتمع قوية ومترابطة) بمتوسط حسابي (3.29) مع انحراف معياري (1.017)، وبالمرتبة الخامسة الفقرة رقم (58) والتي نصت على (الخدمات الصحية متاحة وذات جودة عالية) مع انحراف معياري (1.053) والفقرة (62) التي نصت على (تسهم الشراكة بين القطا ع العام والخاص في تعزيز مشاركة المجتمع المدني في قضايا الأمن الاجتماعي) بانحراف معياري (1.053)، بمتوسط حسابي (3.12) لكلا الفقرتين.

وكان أقلها أهمية والأخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (60) والتي نصت على (الإسكان متوفر وميسور التكلفة) بمتوسط حسابي (2.66) مع انحراف معياري (1.001)، وكانت الفقرة قبل الأخيرة رقم (61) والتي نصت على (تتوفر برامج لدعم الفئات الضعيفة في المجتمع) بمتوسط حسابي (2.46) مع انحراف معياري (1.082).

4.3اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن بأبعاده (الأمن السياسي والفكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

وينبثق عن هذه الفرضية فرضيات فرعية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ الأمن السياسي والفكري على من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن بأبعاده (الأمن السياسي والفكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لفحص تأثير الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن بأبعاده (الأمن السياسي والفكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، ويوضح الجدول (17) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

جدول (17): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأُثر الشراكة الاستراتيجية في الحفاظ على الأمن

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية	المتغيرات (المستقلة)	معامل (B)	معامل بيتا (β)	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية
0.724	0.525	32.481	0.000	–	0.777	–	3.722	0.000
				حوكمة الشراكة	0.110	0.126	1.343	0.181
				التوافق السياسي	0.031-	0.034-	0.305-	0.761
				طبيعة الشراكة	**0.272**	**0.294**	**2.325**	**0.021**
				أراء الأطراف	0.102-	0.105-	0.933-	0.352
				وبيئة الشراكة	**0.402**	**0.486**	**4.566**	**0.000**

المتغير التابع: الحفاظ على الأمن **قيمة (F) الجدولية** =2.43 **قيمة (T) الجدولية** = 1.976

تشير المعطيات الواردة في الجدول (17) إلى وجود أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها في الحفاظ على الأمن من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل ، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (32.481) عن قيمتها الجدولية البالغة (2.43) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول الفرضية الرئيسية، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) قد بلغت (0.525) وهي تعني أن حوالي (52.5%) من التغيرات التي تحدث في مستوى الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها تؤثر على الحفاظ على الأمن، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها والتي لها أثر في تحقيق الحفاظ على الأمن.

كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أن للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، أراء أطراف الشراكة) لا تؤثر في الحفاظ على الامن من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، حيث تراوحت قيمة الدلالة

الإحصائية ما بين (0.181- 0.761) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية (α≤0.05)، كما أن قيمة اختبار (ت) تراوحت بين (0.305-1.343) وهي أقل من القيمة الجدولية والبالغة (1.976).

كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أن للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (طبيعة الشراكة، وبيئة الشراكة) تؤثر في الحفاظ على الأمن من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل ، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.021 و 0.000) وهي أقل من مستوى دلالة إحصائية (α≤0.05)، كما أن قيمة اختبار (ت) بلغت (2.325 و 4.566) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (1.976) وبالنظر الى قيمة (β) عند طبيعة الشراكة والتي بلغت (0.294) والتي تدل على أن التغير في طبيعة الشراكة بمقدار وحدة واحد يؤثر إيجاباً في تحقيق في الأمن بنسبة (29.4%)، وبالنظر الى قيمة (β) عند بيئة الشراكة والتي بلغت (0.486) والتي تدل على أن التغير في بيئة الشراكة بمقدار وحدة واحد يؤثر إيجاباً في تحقيق في الأمن بنسبة (48.6%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد تاثير للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (طبيعة الشراكة، وبيئة الشراكة) وأثرهما في الحفاظ على الأمن من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد تأثير الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، أراء أطراف الشراكة) في الحفاظ على الأمن من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a<0.05) للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) وأثرهما في الحفاظ على الأمن (الأمن الاقتصادي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لفحص تأثير الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، ويوضح الجدول (18) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

جدول (18): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأُثر الشراكة الاستراتيجية في الحفاظ على الأمن الاقتصادي

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية	المتغيرات (المستقلة)	معامل (B)	معامل بيتا (β)	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية
0.558	0.311	13.272	0.000	-	0.483		1.519	0.131
				حوكمة الشراكة	0.053	0.048	0.424	0.672
				التوافق السياسي	0.071	0.061	0.460	0.646
				طبيعة الشراكة	**0.384**	**0.329**	**2.158**	**0.033**
				أراء الأطراف	0.320-	-0.263	1.935-	0.055
				بيئة الشراكة	**0.405**	**0.387**	**3.022**	**0.003**

المتغير التابع: الأمن الاقتصادي **قيمة (F) الجدولية =2.43 قيمة (T) الجدولية = 1.976**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (18) إلى وجود أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (13.272) عن قيمتها الجدولية البالغة (2.43) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول الفرضية الرئيسية، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) قد بلغت (0.311) وهي تعني أن حوالي (31.1%) من التغيرات التي تحدث في مستوى الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها تؤثر على الحفاظ على الأمن الاقتصادي، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها والتي لها أثر في تحقيق الرؤية المستقبلية.

كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أن للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، أراء أطراف الشراكة) لا تؤثر في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، حيث تراوحت قيمة الدلالة الإحصائية ما بين (0.055 – 0.672) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن قيمة اختبار (ت) تراوحت بين (0.424–1.935) وهي أقل من القيمة الجدولية والبالغة (1.976).

كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أن للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (طبيعة الشراكة، وبيئة الشراكة) تؤثر في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل ، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.033 و 0.003) وهي أقل من مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن قيمة اختبار (ت) بلغت

(2.158 و 3.022) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (1.976) وبالنظر الى قيمة (β) عند طبيعة الشراكة والتي بلغت (0.329) والتي تدل على أن التغير في طبيعة الشراكة بمقدار وحدة واحد يؤثر إيجاباً في تحقيق في الأمن الاقتصادي بنسبة (32.9%)، وبالنظر الى قيمة (β) عند بيئة الشراكة والتي بلغت (0.387) والتي تدل على أن التغير في بيئة الشراكة بمقدار وحدة واحد يؤثر إيجاباً في تحقيق في الأمن الاقتصادي بنسبة (38.7%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد تأثير للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (طبيعة الشراكة، وبيئة الشراكة) وأثرهما في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد تأثير للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، أراء أطراف الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) وأثرهما في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لفحص تأثير الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة

في محافظة الخليل، ويوضح الجدول (19) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

جدول (19): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر الشراكة الاستراتيجية في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية	المتغيرات (المستقلة)	معامل (B)	معامل بيتا (β)	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية
0.714	0.509	30.535	0.000	–	0.780		3.230	0.002
				حوكمة الشراكة	0.165	0.167	1.745	0.083
				التوافق السياسي	0.018-	0.017-	0.152-	0.880
				طبيعة الشراكة	0.240	0.228	1.775	0.078
				أراء الأطراف	0.006-	0.006-	0.051-	0.959
				بيئة الشراكة	**0.379**	**0.402**	**3.722**	**0.000**

المتغير التابع: الأمن **قيمة (F) الجدولية =2.43** **قيمة (T) الجدولية = 1.976**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (19) إلى وجود أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل ، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (30.535) عن قيمتها الجدولية البالغة (2.43) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول الفرضية الرئيسية، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) قد بلغت (0.509) وهي تعني أن حوالي (50.9%) من التغيرات التي تحدث في مستوى الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها تؤثر على الحفاظ على الأمن السياسي والفكري، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها والتي لها أثر في تحقيق الرؤية المستقبلية.

كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أن للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة) لا تؤثر في الحفاظ على الامن من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، حيث تراوحت قيمة الدلالة الإحصائية ما بين (0.078 – 0.959) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن قيمة اختبار (ت) تراوحت بين (0.051 – 1.775) وهي أقل من القيمة الجدولية والبالغة (1.976).

كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أن للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص (بيئة الشراكة) تأثير في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن قيمة اختبار (ت) بلغت (3.722) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (1.976) وبالنظر الى قيمة (β) عند بيئة الشراكة والتي بلغت (0.402) والتي تدل على أن التغير في بيئة الشراكة بمقدار وحدة واحد يؤثر إيجاباً في تحقيق في الأمن السياسي والفكري بنسبة (40.2%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد تأثير للشراكة الاستراتيجية (بيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد تأثير الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة) في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a<0.05) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) وأثرهما في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لفحص تأثير الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، ويوضح الجدول (19) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

جدول (20): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر الشراكة الاستراتيجية في الحفاظ على الأمن

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية	المتغيرات (المستقلة)	معامل (B)	معامل بيتا (β)	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية
0.622	0.387	18.534	0.000	-	1.069		4.134	0.000
				حوكمة الشراكة	0.111	0.118	1.102	0.272
				التوافق السياسي	0.146-	0.146-	1.162-	0.247
				طبيعة الشراكة	0.191	0.190	1.321	0.188
				أراء الأطراف	0.022	0.021	0.165	0.869
				بيئة الشراكة	**0.422**	**0.468**	**3.871**	**0.000**

المتغير التابع: الأمن الاجتماعي **قيمة (F) الجدولية =2.43** **قيمة (T) الجدولية = 1.976**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (20) إلى وجود أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل ، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (18.534) عن قيمتها الجدولية البالغة (2.43) عند مستوى دلالة إحصائية (α≤0.05)والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول الفرضية الرئيسية، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) قد بلغت (0.387) وهي تعني أن حوالي (38.7%) من التغيرات التي تحدث في مستوى الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها تؤثر على الحفاظ على الأمن الاجتماعي، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها والتي لها أثر في تحقيق الرؤية المستقبلية.

كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أن للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة) لا تؤثر في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، حيث تراوحت قيمة الدلالة الإحصائية ما بين (0.188 – 0.869) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية (α≤0.05)، كما أن قيمة اختبار (ت) تراوحت بين (0.165 – 1.321) وهي أقل من القيمة الجدولية والبالغة (1.976).

كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أن للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص (بيئة الشراكة) تؤثر في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة إحصائية (α≤0.05)، كما أن قيمة اختبار (ت) بلغت (3.871) وهي أكبر من القيمة الجدولية

والبالغة (1.976) وبالنظر الى قيمة (β) عند بيئة الشراكة والتي بلغت (0.468) والتي تدل على أن التغير في بيئة الشراكة بمقدار وحدة واحد يؤثر إيجاباً في تحقيق في الأمن الاجتماعي بنسبة (46.8%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد تأثير للشراكة الاستراتيجية (بيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد تأثير الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج

5.2 الاستنتاجات

5.3 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1النتائج:

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة الشراكة **الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني وأثرها في الحفاظ على الأمن العام من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة،** فإن الباحث قد توصل إلى النتائج التالية:

مناقشة السؤال الأول:

جاءت درجة واقع الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني مرتفعة من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.47) بانحراف معياري كلي (0.666)، وجاء واقع الشراكة الاستراتيجية (حوكمة الشراكة)من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة بدرجة موافقة مرتفعة حيث بلغ بمتوسط حسابي (3.51) مع انحراف معياري (0.765)، وكانت درجة الشراكة الاستراتيجية من ناحية (التوافق السياسي الاستراتيجي) كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.39) مع انحراف معياري (0.727)، من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة، وجاء واقع الشراكة الاستراتيجية الخاص بمجال (طبيعة الشراكة)من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.46) بانحراف معياري (0.720)، وكان واقع الشراكة الاستراتيجية من ناحية (أراء أطراف الشراكة)من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.55) بانحراف معياري (0.689)، وبلغ واقع الشراكة الاستراتيجية (بيئة الشراكة) درجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.45) بانحراف معياري (0.803)، من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة.

وتعزو النتيجة إلى أن هذا الواقع المرتفع من تقييم الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص، كما ظهر في نتائج الدراسة، إلى عدد من العوامل الجوهرية التي تعكس تطور العلاقة بين الطرفين في السنوات الأخيرة. يعزو الباحث هذا التقييم المرتفع كذلك إلى ازدياد وعي المؤسسات الحكومية بأهمية إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، خاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها فلسطين، مما يستدعي توظيف كافة الموارد والإمكانات المتاحة لدى القطاعين لتحقيق أهداف وطنية مشتركة.

كما يُعزى هذا التقييم إلى تحسن واقع الحوكمة والإدارة في بعض جوانب الشراكة، حيث بدأت الحكومة الفلسطينية بتطوير أطر تنظيمية وقانونية تحكم العلاقة مع القطاع الخاص، وتعزز من الشفافية والمساءلة، وهو ما ينعكس في ارتفاع متوسط البُعد الخاص بـ "حوكمة الشراكة". ومن الأسباب أيضاً، إدراك الأطراف المشاركة بأهمية التعاون المشترك، خاصة في مجالات الأمن والاقتصاد والخدمات، مما عزز من تقبلهم لفكرة الشراكة، وهو ما يظهر في بُعد "آراء أطراف الشراكة" الذي حقق أعلى متوسط.

أما الانخفاض النسبي في بعد "التوافق السياسي الاستراتيجي"، فيُعزى إلى استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني، وتأثير الاحتلال الإسرائيلي على القرار السياسي والاقتصادي، ما يؤدي إلى صعوبة تحقيق انسجام تام في الرؤى والتوجهات الاستراتيجية بين القطاعين. وبالتالي، يرى الباحث أن تعزيز البيئة السياسية الداعمة للشراكة وتوسيع قاعدة التفاهم بين الأطراف يمكن أن يسهم في رفع مستويات الشراكة إلى درجات أعلى وأكثر استقراراً.

مناقشة السؤال الثاني:

جاءت درجة واقع الأمن العام من وجهة نظر ضباط جهاز المخابرات العامة كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.02) بانحراف معياري (0.665)، أظهرت النتائج أن واقع الأمن العام (الأمن الاقتصادي) كان منخفض حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.49) بانحراف معياري (0.840)، وبلغ واقع الأمن العام من ناحية (الأمن السياسي والفكري) درجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.41) بانحراف معياري (0.757)، وكانت درجة الأمن العام (الأمن الاجتماعي) متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.16) بانحراف معياري (0.724).

ويعزى هذا التفاوت في مستويات تقييم الأمن العام من قِبل ضباط جهاز المخابرات العامة إلى مجموعة من العوامل المترابطة التي تعكس الواقع الفلسطيني المركب. ففيما يتعلق بانخفاض واقع الأمن الاقتصادي، التي يعزوها الباحث إلى الأزمات الاقتصادية المتكررة والمركبة التي تمر بها فلسطين، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، مثل السيطرة على الموارد والمعابر، والقيود على الحركة، إضافة إلى تراجع الاستثمارات وانخفاض الناتج المحلي، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خصوصاً بين فئة الشباب. ويرى الباحث أن غياب السياسات الاقتصادية الفاعلة والمستقلة يسهم في تآكل الشعور بالأمن الاقتصادي لدى الأفراد.

أما الارتفاع النسبي في تقييم الأمن السياسي والفكري فيعزوه الباحث إلى الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها جهاز المخابرات العامة، في الحفاظ على استقرار النظام السياسي وضبط التهديدات الفكرية والتطرف، رغم ما تشهده الساحة الفلسطينية من انقسام داخلي وتجاذبات حزبية. كما يعكس هذا التقدير ثقة ضباط الجهاز في قدرتهم المؤسسية على احتواء التهديدات السياسية والفكرية والتعامل معها بحرفية.

وفيما يتعلق بالأمن الاجتماعي فيُعزى إلى تأثيرات الأوضاع الاقتصادية والسياسية على النسيج الاجتماعي، حيث تتسبب البطالة والفقر في خلق توترات داخل الأسرة والمجتمع، إلا أن الروابط الأسرية والعشائرية لا تزال تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي.

تختلف نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة المعاوي وآخرون (2021) حيث أشارت إلى ان هناك ارتفاع في مستوى الأمن والسلامة بين القطاع العام والخاص

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن بأبعاده (الأمن السياسي والفكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

وجود أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها في الحفاظ على الأمن من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

تم إثبات صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، أراء أطراف الشراكة) في الحفاظ على الأمن بأبعاده (الأمن السياسي والفكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، حيث بلغت الدلالة الإحصائية (0.181، 0.761، 0.352) أكبر من (0.05)، بينما تم نفي صحة الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص

بأبعادها (طبيعة الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن بأبعاده (الأمن السياسي والفكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

يعزو الباحث عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين أبعاد الشراكة الاستراتيجية المتمثلة في حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، وآراء أطراف الشراكة على الحفاظ على الأمن الاقتصادي إلى عدة أسباب ترتبط بطبيعة العلاقة المؤسسية بين القطاعين العام والخاص في فلسطين، لا سيما في محافظة الخليل. فمن جهة، قد تكون حوكمة الشراكة في الإطار النظري والإداري ما تزال غير مفعّلة بشكل كافٍ على أرض الواقع، حيث تفتقر الشراكات القائمة إلى أدوات رقابة واضحة أو آليات تنفيذ فعلية تضمن تأثيراً مباشراً على النتائج الاقتصادية، خصوصًا في ظل بيئة سياسية واقتصادية مضطربة.

كذلك، يعزو الباحث غياب الأثر في بعد التوافق السياسي الاستراتيجي إلى استمرار الانقسام السياسي الداخلي الفلسطيني، وتعدد المرجعيات الحزبية، مما يضعف التنسيق الاستراتيجي بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، ويجعل من الصعب تحويل هذا التوافق – إن وجد – إلى سياسات اقتصادية مؤثرة وفعالة، أما بُعد آراء أطراف الشراكة، فرغم ارتفاع المتوسط الحسابي له، إلا أن الباحث يرى أن هذه الآراء قد لا تترجم بالضرورة إلى قرارات اقتصادية فعلية، وربما تبقى في حدود النوايا الإيجابية دون انعكاس ملموس على الواقع الاقتصادي.

وفي المقابل، تم نفي الفرضية الصفرية المتعلقة ببعدي طبيعة الشراكة وبيئة الشراكة، مما يشير إلى أن الخصائص الفعلية للعلاقة التعاونية بين الطرفين، والظروف المحيطة بهذه العلاقة، لهما دور مباشر وفعّال في التأثير على الأمن الاقتصادي، ويُعزى هذا إلى أن الشراكات العملية والمبنية على أسس واقعية (مثل التعاقدات المباشرة، أو المشاريع المشتركة)، ضمن بيئة داعمة ومستقرة نسبيًا، تؤدي إلى نتائج ملموسة تنعكس على الوضع الاقتصادي والأمن المرتبط به.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) وأثرهما في الحفاظ على الأمن (الأمن الاقتصادي) من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

وجود أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل

لا يوجد أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، أراء أطراف الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

وتبين أيضا يوجد أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (طبيعة الشراكة، وبيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

يعزو الباحث نتائج الفرضية الفرعية الأولى إلى أن الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص بأبعادها المختلفة لا تُظهر أثرا ذا دلالة إحصائية بشكل عام على الأمن الاقتصادي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، إلا عند النظر إلى بعض الأبعاد بشكل منفصل، ويعكس هذا التباين في التأثير أهمية التمييز بين مكونات الشراكة وعدم معاملتها ككتلة واحدة عند دراسة علاقتها بالأمن الاقتصادي.

كما يعزو الباحث عدم وجود أثر دال إحصائيا لأبعاد مثل "حوكمة الشراكة"، و"التوافق السياسي الاستراتيجي"، و"آراء أطراف الشراكة" إلى أن هذه الجوانب قد تكون شكلية أو غير مفعّلة بالشكل الكافي في البيئة الفلسطينية، أو قد تكون هناك فجوة بين السياسات المعلنة والتطبيق العملي

على الأرض. كما قد يشير ذلك إلى ضعف التواصل والثقة بين الأطراف، مما يحدّ من فعالية هذه الأبعاد في التأثير على الواقع الاقتصادي الأمني.

وكذلك وجود أثر دال إحصائيًا لكل من "طبيعة الشراكة" و"بيئة الشراكة" في الحفاظ على الأمن الاقتصادي يعزوها الباحث إلى أن هذه الأبعاد تعكس الجوانب العملية والتطبيقية للعلاقة بين القطاعين. فطبيعة الشراكة تشير إلى آليات التعاون ومستوى التكامل الفعلي، بينما تعبّر بيئة الشراكة عن الإطار القانوني والتنظيمي الذي يُمكّن هذه الشراكة من العمل بفعالية. وجود أثر لهذين البعدين يوحي بأن العناصر التنفيذية هي المحرك الرئيسي لأي تأثير إيجابي للشراكة على الأمن الاقتصادي.

ويعزو الباحث أيضاً نتائج الفرضية إلى الخصوصية الأمنية والاقتصادية لمحافظة الخليل، والتي قد تُضفي حساسية عالية على آراء ضباط المخابرات العامة عند تقييمهم لعناصر الشراكة، مما يجعلهم يركّزون على الأبعاد الواقعية والعملية أكثر من الجوانب الإدارية أو السياسية للشراكة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) وأثرهما في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

وجود أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل

لا يوجد أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة) في الحفاظ على الأمن من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

يوجد أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص (بيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن السياسي والفكري من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

يعزو الباحث نتائج الفرضية الفرعية الثانية إلى أن غالبية أبعاد الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، وآراء أطراف الشراكة، لم تُظهر أثراً ذا دلالة إحصائية على الحفاظ على الأمن السياسي والفكري، من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، ويُعزى ذلك إلى أن هذه الأبعاد قد لا تكون مفعّلة بما فيه الكفاية على المستوى العملي، أو قد تكون محدودة التأثير ضمن السياق الأمني والسياسي المحلي الذي يتميّز بالتعقيد والحساسية.

يعزو الباحث هذا الضعف في الأثر أيضاً إلى غياب الشفافية والتكامل المؤسسي بين القطاعين في الجوانب السياسية والفكرية، حيث تظل هذه الجوانب خاضعة لاعتبارات أيديولوجية وأمنية أكبر من أن تُعالج فقط من خلال أدوات الشراكة المؤسسية، لا سيما في بيئة كالتي تعيشها محافظة الخليل ذات التركيبة السياسية المعقدة والتحديات الأمنية المستمرة.

يعزو الباحث وجود أثر دال إحصائيًا لبُعد "بيئة الشراكة" فقط إلى أن هذا البعد يتناول الإطار القانوني والتنظيمي، والظروف الموضوعية المحيطة بالشراكة، مثل درجة الاستقرار، والوضوح المؤسسي، والمرونة الإدارية. وهي عوامل تؤثر بشكل مباشر على مستوى الأمن السياسي والفكري من خلال توفير بيئة مؤسسية مستقرة تدعم الانفتاح، وتحد من التطرف، وتُعزّز الثقة العامة.

يعزو الباحث أيضاً هذه النتائج إلى أن الأمن السياسي والفكري يتطلب بيئة شاملة تتكامل فيها جهود القطاعات المختلفة ضمن منظومة تشاركية واعية، وأن ضعف أحد أركان هذه البيئة قد يحدّ من فعالية بقية الأبعاد. وبالتالي، فإن تميّز "بيئة الشراكة" دون غيرها في التأثير قد يشير إلى ضرورة تعزيز الإطار العام الحاكم للشراكة أولاً، قبل التوسّع في بقية الأبعاد.

يعزو الباحث أخيرا أهمية نتائج هذه الفرضية إلى دورها في توجيه صانعي السياسات نحو الاهتمام بالبنية التحتية التنظيمية للشراكة بين القطاعين، بوصفها الأساس الذي يُمكن أن ينعكس إيجابيًا على الأمن السياسي والفكري، لا سيما في ظل التهديدات التي تتجاوز الأبعاد المادية إلى مجالات الوعي والانتماء والثقافة الوطنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) بين الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة، وبيئة الشراكة) وأثرهما في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

وجود أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل

لا يوجد أثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص بأبعادها (حوكمة الشراكة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، أراء أطراف الشراكة) في الحفاظ على الآمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

يوجد أُثر للشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص (بيئة الشراكة) في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل.

يعزو الباحث نتائج الفرضية الفرعية الثالثة إلى أن معظم أبعاد الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والخاص (مثل الحوكمة، التوافق السياسي الاستراتيجي، طبيعة الشراكة، وآراء أطراف الشراكة) لم تظهر أثرًا ذا دلالة إحصائية في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط المخابرات العامة في محافظة الخليل، ويرى الباحث أن هذا يشير إلى أن هذه الأبعاد لم تصل بعد

إلى مرحلة من النضج أو الفاعلية التي تجعلها مؤثرة بشكل مباشر في القضايا الاجتماعية، أو أن تأثيرها ما زال غير ملموس على أرض الواقع من قبل الجهات الأمنية.

يعزو الباحث غياب هذا الأثر إلى طبيعة التحديات الاجتماعية في محافظة الخليل، والتي تتطلب تدخلات متشابكة ومعقّدة لا يمكن معالجتها فقط من خلال تنظيم إداري أو توافق سياسي بين القطاعين. فالأمن الاجتماعي يتأثر بعوامل ثقافية، واقتصادية، ودينية، وعشائرية، وهو ما يجعل من الضروري تعزيز التكامل المجتمعي أكثر من الاكتفاء بالإجراءات الشكلية أو البروتوكولية في الشراكة.

يعزو الباحث وجود أثر دال إحصائيًا لبُعد "بيئة الشراكة" إلى أن هذا البعد يعكس البيئة العامة التي تسمح بقيام شراكة حقيقية، تشمل الثقة، والمرونة، والشفافية، ودعم الدولة لتعاون فعّال بين القطاعين، مثل هذه البيئة قد تؤثر إيجابيًا في تعزيز الخدمات المجتمعية، وتقوية النسيج الاجتماعي، وتقليل مظاهر الانقسام أو التهميش، مما ينعكس بدوره على الأمن الاجتماعي بشكل مباشر.

يعزو الباحث كذلك نتائج هذه الفرضية إلى أن البيئة المؤسسية والتنظيمية التي تحتضن الشراكة تمثل الأساس الذي تُبنى عليه بقية الجوانب، فإذا ما كانت هذه البيئة محفّزة، فإنها تمكّن القطاعين من العمل معا لحل الإشكالات الاجتماعية عبر مشاريع تنموية، وبرامج دعم مجتمعي، وتحسين جودة الحياة، وهي كلها عوامل تندرج ضمن مفهوم "الأمن الاجتماعي".

يعزو الباحث أخيرا أهمية هذه النتائج إلى ضرورة إعادة النظر في آليات تطبيق الشراكة على المستوى الاجتماعي، والعمل على تطوير برامج تكاملية تراعي الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، بما يضمن تحقيق أثر فعلي ومستدام في هذا المجال الحيوي.

5.2 الاستنتاجات

1. يشير هذا إلى وجود مستوى عالٍ من التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في المحافظة، كما يدرك ضباط جهاز المخابرات أهمية هذه الشراكة في تعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يعكس ثقة الضباط في قدرة القطاعين على العمل معًا بشكل فعّال لتحقيق أهداف مشتركة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في محافظة الخليل.
2. أن الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في تعزيز الأمن في محافظة الخليل، حيث يدرك ضباط جهاز المخابرات العامة أن هذا التعاون يساهم في تعزيز القدرات الأمنية، وتبادل المعلومات، وتنسيق الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية بشكل أكثر كفاءة وفعالية. وكذلك يعكس هذا الأثر أهمية تطوير وتعزيز هذه الشراكة لتحقيق استقرار أمني مستدام يدعم التنمية الشاملة في المحافظة.
3. يرى ضباط جهاز المخابرات العامة أن تعزيز التعاون والتكامل بين هذين القطاعين يساهم في تعزيز الاستقرار، والوقاية من التهديدات الأمنية، وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، مما يدل على أهمية اعتماد سياسات تشجع هذا النوع من الشراكة كأداة فعالة في منظومة الأمن.

5.3 التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة فإن الباحث يقترح ويوصي بما يلي:

1. أن تكون عمليات اتخاذ القرارات في الشراكة شفافا وتشمل جميع الأطراف المعنية بهذه الشراكة.
2. دمج الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة لأغراض أمنية في هذه الشراكات.

3. أن تتمتع الشراكات بالمرونة التي تتيح التكيف مع المستجدات والثغرات.
4. مراعاة أداء جميع الأطراف للشراكة ضمن اتخاذ القرار وتبادل المعلومات والخبرات بين كافة الأطراف.
5. تقديم الدعم المؤسسي لكافة أطراف الشراكة لتنفيذ الأهداف المشتركة وتعزيز توفير الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
6. تعزيز آليات الشفافية في عمليات اتخاذ القرار داخل الشراكات، وذلك من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية بوضوح وفعالية، وتوفير قنوات مفتوحة للتواصل والمشاركة، بما يضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات وزيادة الثقة بين الشركاء.
7. تقوية الدعم المؤسسي المقدم للمشاركين في الشراكة، سواء من خلال توفير الموارد البشرية أو المالية أو التقنية، وتقديم التدريب اللازم، بما يعزز من قدرتهم على تنفيذ الأهداف المشتركة بفعالية وكفاءة.
8. تهيئة بيئة شراكة تحفز على حرية التعبير عن الآراء والأفكار، من خلال تبني ثقافة مؤسسية داعمة للحوار المفتوح، وتطبيق سياسات تشجع على تقبل التنوع في وجهات النظر دون فرض قيود أو أحكام مُسبقة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أولاً: القرآن الكريم

سورة قريش، الآية 4

ثانياً: الكتب

1. الرشيد، عادل. (2006). **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم- النماذج- التطبيقات)**، الطبعة الثانية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
2. الطعامنة، محمد، وعبد الوهاب، سمير. (2005). **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطور**، الطبعة الأولى، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
3. قعدان، هنادي، (2015)، **الشراكة المهنية**، السعودية: مكتبة الرشد ناشرون.
4. القهيوي، ليث و الوادي، بلال.(2012).**الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص**. عمان: دار حامد للنشر.
5. مراس، (2014) **دليل الشراكة بين الجهات الخيرية والشركات**، وقف الموسى.
6. مصطفى، إبراهيم وآخرون، (2003)، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، صيدا، لبنان.

ثالثاً: الأبحاث المحكمة

1. إبراهيم، جيهان محمد علي الشيخ. (2021). الانحراف الفكري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي: دراسة ميدانية. **مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية**، 1(25):419-453

2. أبو بكر، عبد الصبور. (2024). الأمن الفكري: أهميته ووسائل تحقيقه في حياة الفرد والمجتمع. **صوت الأمة**،55(7):15 – 20.

3. أبو صاع، علياء، وقرمش، فداء. (2022). دور الشراكة بين الهيئات المحلية الفلسطينية والقطاع الخاص في تعزيز جودة الخدمات العامة، **المجلة العربية للنشر العلمي**، 4(41):787–814

4. أبوركان، هيبا. (2024). الشراكة الاستراتيجية بين الجامعة والجهات: الواقع والآفاق، جهة الرباط. سلا. القنيطرة نموذجا. **مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية**، 3(66):404 – 423

5. أضاوي، عبد الرحيم. (2023). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: الدلالات والغايات. **مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية**،5(28):30 – 43.

6. الأعرج، وائل محمد عبد. (2022). التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاع الخاص والعام والبلديات. **المجلة العربية للنشر العلمي**، 5(42):631 – 641.

7. آل مالك، مهرة حمير محمد. (2022). الأمن الوطني والرعاية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة: تحليل بنائي تاريخي. **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، 5(75):87 – 124.

8. امساعف، يسين. (2021). الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دراسة في ضوء مستجدات القانون رقم 18–46. **مجلة القضاء الإداري**، 9 (18):15 – 36

9. الأميري، خالد علي محمد. (2020). الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات. **مجلة الآداب**، 2(3):529 – 548.

10. باشا، كريمة شايب. (2020). أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**4 (2):1619–1637

11. البرعي، أحمد، وبن دعاس، سهام. (2022). خصوصية عقود الشراكة وآلية تحقيق نجاعتها بين القطاع العام والخاص. **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، 6 (1):626 – 643.

12. بقة، حسان. (2024). عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص: أداة للحكم الراشد والانتعاش الاقتصادي. **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، 8 (1):422 – 437.

13. بن عاشور، عائشة، (2022)، الأمن والتنمية: مقاربة مفاهيمية وارتباطية، **مجلة المعيار**، 26 (1):884 – 902.

14. بن لاغة، محمد رضا، وبلمهدى، طارق. (2022). الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: التجربة الماليزية نموذجا. **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، 6 (2):152 – 166.

15. تلالوة، محمد.(2017). **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر متخذي القرار في القطاع الخاص**،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

16. تويقر، يمينة، (2023)، دور التنمية في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي للمجتمعات، **حوليات جامعة الجزائر** 37 (2):65–77.

17. الجوير، إبراهيم بن مبارك بن موسى. (2024). تحقيق الأمن الاجتماعي. **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 5(33):143 – 184.

18. حاج جاب الله، أمال. (2023). دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل المرافق العامة: دراسة مقارنة للتجربة الجزائرية. **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، 7 (2):99 – 112.

19. حديدي، أمنة، وبربري، محمد أمين. (2021). استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال الأماكن السياحية: مشروع تطوير الواجهة البحرية للميناء السياحي السلطان قابوس. **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، 14 (2):136 – 161.

20. حلوفي، سفيان. (2022). الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 6 (1)، 292 – 314

21. حور، عبد العالي، (2022)، الأمن الإنساني ومستويات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية: دراسة في المفاهيم والمفصلات، **مجلة العلوم السياسية**،5 (5):9–29.

22. دباش، محمد، وضويفي، حمزة. (2022). دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في نجاعة تسيير المرافق العامة: دراسة ميدانية من وجهة نظر الهيئات المتعاقدة بولاية تقرت – الجزائر. **مجلة المنهل الاقتصادي**، 5 (2):385 – 398.

23. دحموش، فايزة، ومحمد، جغام، (2022)، شركات الحراسة الخاصة وخدمة الأمن العمومي، **مجلة دراسات وأبحاث**، 3(14):226–236.

24. دقيش، جمال، وأولاد إبراهيم، ليلى، (2020)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأمن الاقتصادي، **مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة**، 2 (1):263–276.

25. ذبيح، أمال، وجنادي، كريم. (2021). الشراكة الاستراتيجية كخيار لنقل التكنولوجيا بين المؤسسات: دراسة حالة مؤسسة "Bomare Company". **مجلة البشائر الاقتصادية**،7 (2):269–284

26. رضوان، ممدوح، (2019)، متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، **مجلة البحث العلمي في التربية**، 20 (15):25–55

27. رقولي، كريم، وأبو بكر، بقرار. (2023). الأمن الإنساني: مقاربة معرفية. **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**،6 (1):1780–1797

28. روشو، خالد، (2023)، دور الأمن القانوني في تحقيق الأمن الشخصي: تعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 أنموذجا، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**،7 (2):1626 – 1647.

29. سالم، سلامة السيد إبراهيم. (2024). التلاعب في مدة صلاحية الغذاء والدواء وأثره على الأمن الاقتصادي: دراسة فقهية مقارنة. **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، 6(44):2197–2286

30. السجاري، سحر عبد الرزاق عبد الله، وإسماعيل، عمار فتحي موسى. (2022). دور الشراكة الاستراتيجية في دعم الأداء المستدام: دراسة تطبيقية. **المجلة العلمنة للدراسات والبحوث** الماليةوالإدارة،13 (5):981–1004

31. السرحي، عابد يحيي محمد. (2023). أمن المجتمع: دراسة مقاصدية. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية**، 31 (1):26 – 43.

32. سعد الله، يسري شعبان عبد الحميد. (2024). برنامج الحماية الاجتماعية كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي: مصر نموذجا. **مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية**، 2(1):11 – 38.

33. السيد، طه محمد. (2023). مفهوم الأمن القومي. **مجلة الأمن القومي والإستراتيجية**، 1 (1):116 – 117.

34. الشاوي، محمد. (2020). الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دراسة حالة عقود التدبير المفوض المبرمة من قبل الجماعات الترابية في مجال التطهير الصلب. **مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية**، 6(5):25 – 33.

35. شايب، باشا كريمة، ومسكر، سهام، (2020)، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، 4 (2):1619–1637.

36. الشعشاعي، داليا محمد إبراهيم محمد. (2024). آليات تحقيق الأمن الاقتصادي للاجئين السوريين في محافظة الإسكندرية بمصر: بحث ميداني على عينة من الأسر السورية في محافظة الإسكندرية. **مجلة كلية الآداب**، 6(29):417 – 457.

37. شنيني– بوريش، صورية، (2022)، دور الأمن الإنساني في تحقيق أمن الدولة، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، 7 (1):1044 – 1064.

38. الشهري، عبد الله، (2019). دور المؤسسات المجتمعية في تعزيز الأمن الفكري لدى الشباب السعودي، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 1 (3):87–102.

39. صافة، خيرة. (2022). الإطار القانوني للشراكة بين القطاع العام والخاص في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة. **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، 9 (2):738 – 765.

40. الصافي، ياسر. (2023). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة بإفريقيا. **مجلة شؤون استراتيجية**، 5(16):267 – 290.

41. صقور، مجد ونوس، وكم الماز، رزان. (2022). الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص في مرحلة إعادة الإعمار: دراسة تحليلية للشراكة في قطاع الاتصالات في سورية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية**، 38 (1):227 – 274.

42. صوفي، عبد القادر بن محمد بن عطا. (2024). دور المؤسسات الدينية في تحقيق الأمن الفكري. **أبحاث**، 11 (2):921 – 962.

43. الضمور، عدنان محمد. (2023). آثار مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: دراسة تطبيقية في الإمارات العربية المتحدة. **مجلة التربوية**،32 (142):218 – 266.

44. ضويفي، حمزة، (2022)، حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية – التجربة الإماراتية أنموذجا–، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، 5 (1):378–396.

45. العارف، خديجة، ودواح، بلقاسم. (2023). الشراكة بين القطاع العام والخاص كمطلب تنموي بالجزائر: دراسة تحليلية وقياسية. **مجلة المالية والأسواق**، 10 (2):273 – 295.

46. عبد الرؤوف، علي حسين، والموسوي، وليد خشان زغير. (2024). الرقابة السياسية لتعزيز الأمن الاقتصادي. **مجلة الدراسات المستدامة**، 6 (4):2230 – 2258.

47. عبد الله، أحمد حسن، وجواد، صفاء كريم. (2022). الأمن الاجتماعي ومقوماته: دراسة نظرية تحليلية. **مجلة جامعة بابل – العلوم الإنسانية**، 30 (3):1 – 16.

48. عبد المجيد، مروة، (2016)، **التغير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث11 سبتمبر**، المركز العربي الديمقراطي العربي.

49. عبد النبي، أحمد يوسف محمد. (2023). مفهوم الأمن القومي العربي: نشأة وتطور المفهوم – الأسس – المستويات – الركائز – الأبعاد. **مجلة الأمن القومي والإستراتيجية**، 1 (2):156 – 159.

50. عبدالسميع، زكية. (2022). الشراكة والتعاون بالجماعات الترابية. **المجلة المغاربية للرصد القانوني** والقضائي، (15–16):242 – 262

51. العثماني، فاطمة. (2021). الشراكة المؤسساتية: آلية للعمل المشترك. **مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية**،5(9):27 – 48.

52. عفوفو، عبد السلام. (2022). العولمة الأمنية وأبعادها وعلاقتها بالأمن الوطني. **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، 11 (2):781 – 809.

53. العمري، منير، (2020)، الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى، **مجلة آفاق علمية**، 12 (4):578 – 597.

54. عيساوة، فريدة، وعبد العزيز، سالم. (2023). تقييم أداء الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال المياه: عرض التجربة الجزائرية. **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، 15 (2):62 – 70.

55. فارس، أنسام.(2020).**ملامح الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، ودورها في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين**(رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

56. الفايز، العنبري محمد. (2022). الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، 4(72):108 – 132.

57. الفرعي، عبد الكريم. (2020). مفهوم الأمن وأهميته في الإسلام، **مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية** والإنسانية، 4 (8):36–71.

58. فؤاد، هند. (2020). الأمن الإنساني: المفهوم والعلاقات والأبعاد. **المجلة الجنائية القومية**، 63 (2):1 – 35.

59. قاسمي، يحيى، (2015). أهمية القطاع الخاص في تحقيق الأمن، **مجلة القانون المغربي**، 2(26):37–45.

60. القزي، أنيس، والسعفي، سمر حمودة. (2023). مقومات الأمن الاقتصادي والوسائل الاجتماعية الكفيلة بتحقيقه: دراسة مقاصدية. **مجلة بيت المشورة**، بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، 3(20):91 – 125.

61. كمال، أيت منصور، (2021)، مبادئ عقود الشراكة العمومية– الخاصة: ضمانات القطاع العام، **مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية**، 4 (2):7–21.

62. لحسيني، صلاح الدين. (2024). دور الأمن الوطني في الضبط الاجتماعي والأمني خلال جائحة كورونا. **مجلة المنبر القانوني**، 1(24):159 – 172.

63. لدغش، رحيمة، ولدغش، سليمة. (2020). دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة. **مجلة الحقوق والحريات**،6 (2):57 – 81.

64. مبروك، نزيه عبد المقصود محمد، والجمل، هشام مصطفى محمد سالم. (2023). الأمن الاقتصادي وأثره في تحقيق المستوى المعيشي الأمثل. **مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا**، 5(8):1180 – 1220.

65. مجاهد، أحمد محمد فاروق محمود. (2021). مفهوم ومهددات الأمن الوطني. **مجلة الدراسات الأفريقي**ة، (50)238:2–261

66. مراد، دلندة، والاخضر، عمران. (2020)،تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أداء المرافق العامة، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، 5(1)، 407–425.

67. المعاوي، عبد الله بن سعيد، وطيبه، حسن بن عبد القادر، وجفري، علي بن عمر. (2021).تأثير الشراكة بين القطاع العام والخاص على مستوى جودة الخدمات – دراسة ميدانية على النقل المدرسي بمحافظة المخواة، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية والقانونية**5(5):68-88

68. المنصور، عبد المجيد بن صالح. (2020). الأمن في الإسلام: مقوماته وأهميته ومهدداته. **مجلة البحوث الإسلامية**، 7 (59):7 – 42.

69. موهوب، حسن. (2022). الشراكة قطاع عام خاص: مقاربة حديثة في التدبير العمومي. **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، (40):21 – 36.

70. يوسف، صديق. (2021). الشراكة بين القطاع العام والخاص: سياسة عمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. **مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية**، (15):323 – 342.

71. يوسفي، سفيانو ومسعودي، كلثوم. (2024). الأمن الفكري وتحديات الأمن السيبراني: دراسة نظرية. **مجلة الباحث**، 16 (2):647 – 668.

رابعاً: دراسات ومقالات

1. حريزات، محمد مطيع. (2021). **اتجاهات المنتسبين نحو دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

2. خطاطبة، إبراهيم. (2013)، **إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر المنتسبين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية الضفة الغربية نموذجاً**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

3. السعدي، حسن. (2023). **الاتجاهات الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص – تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق**، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة كربلاء، العراق.

4. سعيد، حليمة، (2017)، تطوير العمل المؤسسي من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي حول الإدارة العامة تحت الضغط (اذار) – 2017**، رام الله، بيرزيت.

5. الشروف، حابس. (2010). **دور المؤسسة الأمنية في بناء الدولة الفلسطينية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين.

6. صالح، فرح. (2022).**أثر تهديدات الأمن السيبراني على الأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية حالة دراسة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مؤتة، الأردن.

7. صالح، يزن. (2021)، **تحديات المؤسسة الأمنية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

8. عوامري، فايزة، وهرامزة، مروة. (2019). **مساهمة الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل وإدارة المشاريع والمرافق العامة –تجارب دولية مختارة بالتركيز على التجربة الجزائرية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

9. مرعي، بلال. (2017).**الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

10. مشري، سلمى. (2019). **الأمن السياسي ودوره في مواجهة تحديات الصراع وبناء السلام**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، الجزائر

11. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني .(2021) **.التحديات الاقتصادية في فلسطين بعد الجائحة.** سلسلة أوراق العمل الاقتصادية، الورقة رقم 15. متاح عبر : https://www.mas.ps

المراجع الأجنبية

1. Carbonara, N., & Pellegrino, R. (2020). The role of public private partnerships in fostering innovation. **Construction management and economics**, 38(2): 140-156.
2. Cruz, L. (2021). **The Role of Public and Private Sectors: How to Promote National Cybersecurity Strategies and Critical Infrastructure Protection in Southeastern Europe**. SIT Graduate Instiute/ SIT Study Abroad , chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://digitalcollections.sit.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=4417&context=isp_collection
3. Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF). (2024).**A comprehensive reference guide to the Palestinian security and justice sectors**. Geneva: DCAF.
4. Harvard Kennedy School. (2021).**Digital government in the State of Palestine**. Cambridge, MA: Harvard Universit
5. Kalinin, O., Gonchar, V., Abliazova, N., Filipishyna, L., Onofriichuk, O., &Maltsev, M. (2024). Enhancing Economic Security through Digital Transformation in Investment Processes: Theoretical Perspectives and Methodological Approaches Integrating Environmental Sustainability. **Natural and Engineering Sciences**, 9(1): 26-45
6. Kruhlov, V., Latynin, M., Horban, A., & Petrov, A. (2020). **Public- Private Partnership in Cybersecutiry**,chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://ceur-ws.org/Vol-2654/paper48.pdf.
7. Kolesnikov Yu.A, Pavlyuk A.V, RadachinskyYu.N, Rodionova N.D, " Problems of Implementation of Public-Private Partnership in Russia.(2018). " **European Research Studies Journal**, Vol 25 , No 1, p 187-197.
8. Osei-Kyei, R., Chan, A.P.C. and Ameyaw, E.E.(2017). "A fuzzy synthetic evaluation analysis of operational management critical success factors for public-

private partnership infrastructure projects", **Benchmarking: An International Journal,** Vol. 24 No. 7, p 2092-2112

9. Prats Cabrera, J. O. (2019). The Governance of Public-Private Partnerships: A Comparative Analysis. https://doi.org/10.18235/0001575
10. Rosell, J., &Saz-Carranza, A. (2020). Determinants of public–private partnership policies. **Public Management Review**, 22(8): 1171-1190.
11. Webster, Merrian, (2003**), Collegiate Dictionary, American Webster's** , in corported, USA

الملاحق

الملحق رقم 1

الاستبانة بصورتها الأولية

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج ماجستير القيادة والادارة الاستراتيجية

الموظف الكريم / الموظفة الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: جمع بيانات لأغراض البحث العلمي

في إطار البحث العلمي يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني وأثرها في الحفاظ على الأمن العام – دراسة تطبيقية على جهاز المخابرات العامة

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة والإدارة الاستراتيجية، آملين تعاونكم بالإجابة على فقرات هذه الاستبانة الموجهة بكل صدق وموضوعية، ومراعاة الدقة قدر الإمكان، نظراً لأهمية إجابتكم على نتائج هذه الدراسة، شاكرين جهودكم وتكريس جزء من وقتكم لتشجيع البحث العلمي، ودعم مسيرة العلم، علما بأن

هذه البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحث: منصور السلامين

إشراف: د. ماجد ملحم

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

يرجى وضع إشارة (×) امام الإجابة الصحيحة:

الجنس	☐ ذكر ☐ أنثى
العمر	☐أقل من 30 سنة ☐من 30 إلى أقل من 45سنة ☐45سنة فاكثر
المؤهل العلمي	ماجستير فأعلى☐ بكالوريوس ☐ دبلوم فأقل
الرتبة	☐ ضابط صف ☐ ملازم ☐ملازم أول ☐ نقيب ☐ رائد فأعلى

محاور الاستبانة:

المحور الأول: الشراكة الاستراتيجية

#	البيـــــان: الرجاء وضع إشارة (×) أمام كل فقرة من التالي:	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	طبيعة الشراكة					
1	تتسم الشراكة بين الأطراف بالوضوح والشفافية					
2	توجد أهداف مشتركة ومتفق عليها بين جميع أطراف الشراكة.					
3	تساهم الشراكة في تحقيق مصالح متبادلة بين الجهات المختلفة.					
4	تتمتع الشراكة بمرونة تتيح التكيف مع المستجدات والتغيرات.					
5	يتم تحديد أدوار ومسؤوليات كل طرف في الشراكة بشكل واضح.					
6	تؤدي الشراكة إلى تحقيق نتائج ملموسة تعود بالفائدة على جميع الأطراف.					
	رأي أطراف الشراكة					
7	يشعر جميع أطراف الشراكة بأهمية التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة.					
8	تُراعى آراء ومقترحات جميع الأطراف في عملية صنع القرار.					
9	يسود الاحترام والتفاهم بين مختلف أطراف الشراكة.					
10	يتم تبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف بفاعلية.					

11	توجد آليات واضحة لحل النزاعات بين أطراف الشراكة.					
12	يشعر المشاركون في الشراكة بالرضا عن مستوى التعاون بينهم.					
بيئة الشراكة						
13	توفر بيئة الشراكة موارد كافية لدعم التعاون بين الأطراف.					
14	يتميز الإطار التنظيمي للشراكة بالوضوح والكفاءة.					
15	توجد سياسات وتشريعات داعمة لتعزيز الشراكة بين الأطراف المختلفة.					
16	توفر الشراكة فرصًا للتدريب والتطوير المستمر للمشاركين فيها.					
17	تتيح بيئة الشراكة حرية التعبير عن الأفكار والمقترحات دون قيود.					
18	يتمتع المشاركون في الشراكة بالدعم المؤسسي الكافي لتنفيذ الأهداف المشتركة.					
المحور الثاني: الأمن العام						
#	**الرجاء وضع إشارة (×) أمام كل فقرة من التالي:**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
الأمن الاقتصادي						
1	تساهم الشراكة في تعزيز الاستثمارات ودعم الاقتصاد المحلي.					
2	تؤدي الشراكة إلى زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.					
3	تعمل الشراكة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر المشاريع المشتركة.					
4	تسهم الشراكة في تقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف الفئات.					
5	تدعم الشراكة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبادل الموارد والخبرات.					
6	تساعد الشراكة على تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو الاقتصادي.					
الأمن السياسي						
7	تسهم الشراكة في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال التعاون بين الجهات المختلفة.					

8	تعمل الشراكة على تقليل النزاعات السياسية بين الأطراف المتعاونة.					
9	تساهم الشراكة في بناء جسور التواصل بين مختلف الفئات السياسية.					
10	تدعم الشراكة الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية في العمل الحكومي.					
11	تؤدي الشراكة إلى تعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع.					
12	تساعد الشراكة في الحد من التطرف السياسي وتعزيز ثقافة الحوار.					
الأمن الفكري						
13	تساهم الشراكة في تعزيز الوعي الفكري حول القضايا الوطنية والمجتمعية.					
14	تعمل الشراكة على مكافحة الأفكار المتطرفة وتعزيز التفكير النقدي.					
15	تتيح الشراكة فرصًا لتبادل المعرفة والتجارب الفكرية بين مختلف الأطراف.					
16	تساعد الشراكة على نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر.					
17	تعمل الشراكة على تطوير مناهج تعليمية تعزز الأمن الفكري.					
18	تدعم الشراكة المؤسسات الثقافية والتعليمية لتعزيز الوعي الفكري.					
الأمن الاجتماعي						
13	تساهم الشراكة في تعزيز الروابط الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.					
14	تعمل الشراكة على الحد من الظواهر الاجتماعية السلبية مثل العنف والجريمة.					
15	تدعم الشراكة المبادرات المجتمعية لتعزيز التضامن والتعاون.					
16	تساعد الشراكة في تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين.					
17	تساهم الشراكة في دعم الفئات الضعيفة وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا.					
18	تؤدي الشراكة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.					

الملحق رقم (2): أسماء المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة
1	ذياب جرار	أستاذ	ادارة أعمال	جامعة القدس المفتوحة
2	سمير أبو زنيد	أستاذ	إدارة الأعمال	جامعة الخليل
3	محمد البرغوثي	أستاذ	الاقتصاد	جامعة القدس أبو ديس
4	شلبي سويطي	أستاذ مشارك	أدارة عامة	جامعة القدس المفتوحة
5	يوسف أبو فارة	أستاذ مشارك	إدارة الأعمال	جامعة القدس المفتوحة
6	عودة مشارقة	أستاذ مساعد	فلسفة إدارة الأعمال	جامعة القدس المفتوحة
7	عبد القادر الدراويش	أستاذ مساعد	ادارة أعمال	جامعة القدس المفتوحة
8	عدنان قباجة	أستاذ مساعد	التمويل والإدارة	جامعة فلسطين الأهلية
9	محمد عبد الرحمن	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال والاقتصاد	جامعة القدس أبو ديس
10	محمد القواسمة	أستاذ مساعد	العلوم الإدارية والمعلوماتية	جامعة الاستقلال
11	ساري شقور	محاضر	العلوم الإدارية والمعلوماتية	جامعة الاستقلال

الملحق رقم (3)

استبانة الدراسة بعد التحكيم

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث الجامعي

برنامج ماجستير القيادة والادارة الاستراتيجية

حضرة الموظف/ة ..... الكريم/ة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:" الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني وأثرها في الحفاظ على الأمن العام – دراسة تطبيقية ضباط جهاز المخابرات العامة/ الخليل". وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة والإدارة الاستراتيجية، آملين تعاونكم بالإجابة على فقرات هذه الاستبانة الموجهة، شاكراً جهودكم وتكريس جزء من وقتكم لتشجيع البحث العلمي، ودعم مسيرة العلم، علما بأن هذه البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث: منصور السلامين

إشراف: د. ماجد ملحم

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية	
يرجى وضع إشارة (×) امام الإجابة الصحيحة:	
الجنس	☐ ذكر ☐ أنثى
العمر	☐أقل من 30 سنة☐من 30 –40 سنة ☐41 –50سنة ☐50 سنة فما فوق
المؤهل العلمي	☐ دبلوم فما دون ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى
الرتبة	☐ نقيب ☐ رائد ☐ مقدم ☐ عقيد ☐ عميد فأعلى
سنوات الخدمة	☐أقل من 10 سنوات☐ من 11 –20 سنة ☐21 –30سنة ☐31 سنة فما فوق

الجزء الثاني: الشراكة الاستراتيجية

#	البيـــــان: الرجاء وضع إشارة (×) أمام كل فقرة من التالي:	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المجال الأول: حوكمة الشراكة						
1	تعمل الشراكة الاستراتيجية بين جهاز المخابرات والقطاع الخاص ضمن إطار حوكمة محدد بوضوح.					
2	هناك سياسات واضحة توجه التعاون بين الجهاز والقطاع الخاص.					
3	الآليات القانونية المعتمدة تدعم استدامة الشراكات بين الجهاز والقطاع الخاص.					
4	عمليات اتخاذ القرار ضمن الشراكة شفافة بحيث تشمل الأطراف المعنية.					
5	تتماشى الشراكة مع الأولويات الوطنية للأمن.					
6	تتماشى الشراكة مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة.					
المجال الثاني: التوافق السياسي الاستراتيجي						
7	تتماشى توجهات الشراكة بين الجهاز والقطاع الخاص مع أهداف تحقيق الأمن العام.					

8	يساهم شركاء القطاع الخاص بشكل فعال في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهاز.					
9	تدعم الشراكة استمرارية السياسات على المدى الطويل بما يحقق الاستقرار المؤسسي.					
10	يسعى الجهاز بنشاط للحصول على مدخلات من شركاء القطاع الخاص في عمليات التخطيط الاستراتيجي.					
11	توجد رؤية مشتركة بين الجهاز والقطاع الخاص لتعزيز الاستقرار الأمني.					
12	تركز الشراكات على دمج الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة لأغراض أمنية.					
المجال الرابع: طبيعة الشراكة						
13	تتسم الشراكة بين الأطراف بالوضوح والشفافية					
14	توجد أهداف مشتركة ومتفق عليها بين أطراف الشراكة.					
15	تساهم الشراكة في تحقيق مصالح متبادلة لجميع الأطراف.					
16	تتمتع الشراكة بمرونة تتيح التكيف مع المستجدات والمتغيرات.					
17	يتم تحديد أدوار ومسؤوليات كل طرف في الشراكة بشكل واضح.					
18	تؤدي الشراكة لتحقيق نتائج ملموسة تعود بالفائدة على أطراف الشراكة.					
المجال الخامس: رأي أطراف الشراكة						
19	يشعر جميع أطراف الشراكة بأهمية التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة.					
20	تُراعى آراء ومقترحات جميع الأطراف في عملية صنع القرار.					
21	يسود الاحترام والتفاهم بين مختلف أطراف الشراكة.					
22	يتم تبادل المعلومات والخبرات بين أطراف بفاعلية.					
23	توجد آليات واضحة لحل النزاعات بين أطراف الشراكة.					
24	يشعر المشاركون في الشراكة بالرضا عن مستوى التعاون بينهم.					

المجال السادس: بيئة الشراكة						
25	توفر بيئة الشراكة موارد كافية لدعم التعاون بين الأطراف.					
26	يتميز الإطار التنظيمي للشراكة بالوضوح والكفاءة.					
27	توجد سياسات وتشريعات عليا داعمة لتعزيز الشراكة بين الأطراف المختلفة.					
28	توفر الشراكة فرص للتدريب والتطوير المستمر للمشاركين فيها.					
29	تتيح بيئة الشراكة حرية التعبير عن الأفكار والمقترحات دون قيود.					
30	يتمتع المشاركون في الشراكة بالدعم المؤسسي الكافي لتنفيذ الأهداف المشتركة.					
الجزء الثالث:الأمن العام						
#	**البيـــــان** **الرجاء وضع إشارة (×) أمام كل فقرة من التالي:**	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المجال الأول: الأمن الاقتصادي						
1	تتوفر فرص عمل كافية في السوق المحلي في فلسطين					
2	مستويات الأجور تتناسب مع تكلفة المعيشة في فلسطين					
3	معدلات التضخم ضمن مستويات مقبولة في فلسطين					
4	توجد فرص كافية لبدء المشاريع الصغيرة في فلسطين					
5	أشعر بالأمان المالي في وظيفتي الحالية					
6	الاقتصاد المحلي قادر على مواجهة الأزمات العالمية					
7	تسهم الشراكة في تقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف الفئات.					
8	تدعم الشراكة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبادل الموارد والخبرات.					
9	تساعد الشراكة على تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو الاقتصادي.					
10	تؤدي الشراكة لزيادة فرص العمل وتقليل البطالة.					

11	تعمل الشراكة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر المشاريع المشتركة					
المجال الثاني: الأمن السياسي والفكري						
12	تحترم الدولة حقوق الإنسان والحريات العامة					
13	يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم السياسية بحرية					
14	توجد بيئة سياسية تحفز المشاركة المجتمعية					
15	المؤسسات السياسية تعمل بشفافية ونزاهة					
16	يتم التعامل مع الجميع بعدالة بغض النظر عن التوجه السياسي					
17	يحترم المجتمع الفلسطيني التنوع الفكري والثقافي					
18	لا توجد قيود على حرية الفكر والتعبير في فلسطين					
19	تعمل الشراكة على تقليل النزاعات السياسية.					
20	وسائل الإعلام في فلسطين تقدم محتوى متوازن وغير متحيز					
21	تساهم الشراكة في إشراك المجتمع المدني في صنع القرار السياسي					
22	المناهج التعليمية في فلسطين تعزز التفكير النقدي والانفتاح					
المجال الرابع: الأمن الاجتماعي						
23	معدلات الجريمة منخفضة في فلسطين					
24	هناك استجابة سريعة من الجهات الأمنية عند الحاجة					
25	أثق في قدرة الأجهزة الأمنية على حفظ النظام					
26	العلاقات بين أفراد المجتمع قوية ومترابطة					
27	هناك عدالة اجتماعية بين جميع فئات المجتمع					
28	الخدمات الصحية متاحة وذات جودة عالية					
29	النظام التعليمي يوفر فرصًا متكافئة للجميع					
30	الإسكان متوفر وميسور التكلفة					
31	تتوفر برامج لدعم الفئات الضعيفة في المجتمع					

32	تسهم الشراكة بين القطاع العام والخاص في تعزيز مشاركة المجتمع المدني في قضايا الأمن الاجتماعي					
33	تساعد الشراكة على تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع.					

مع الشكرا

ملحق رقم (4) كتاب تسهيل مهمة

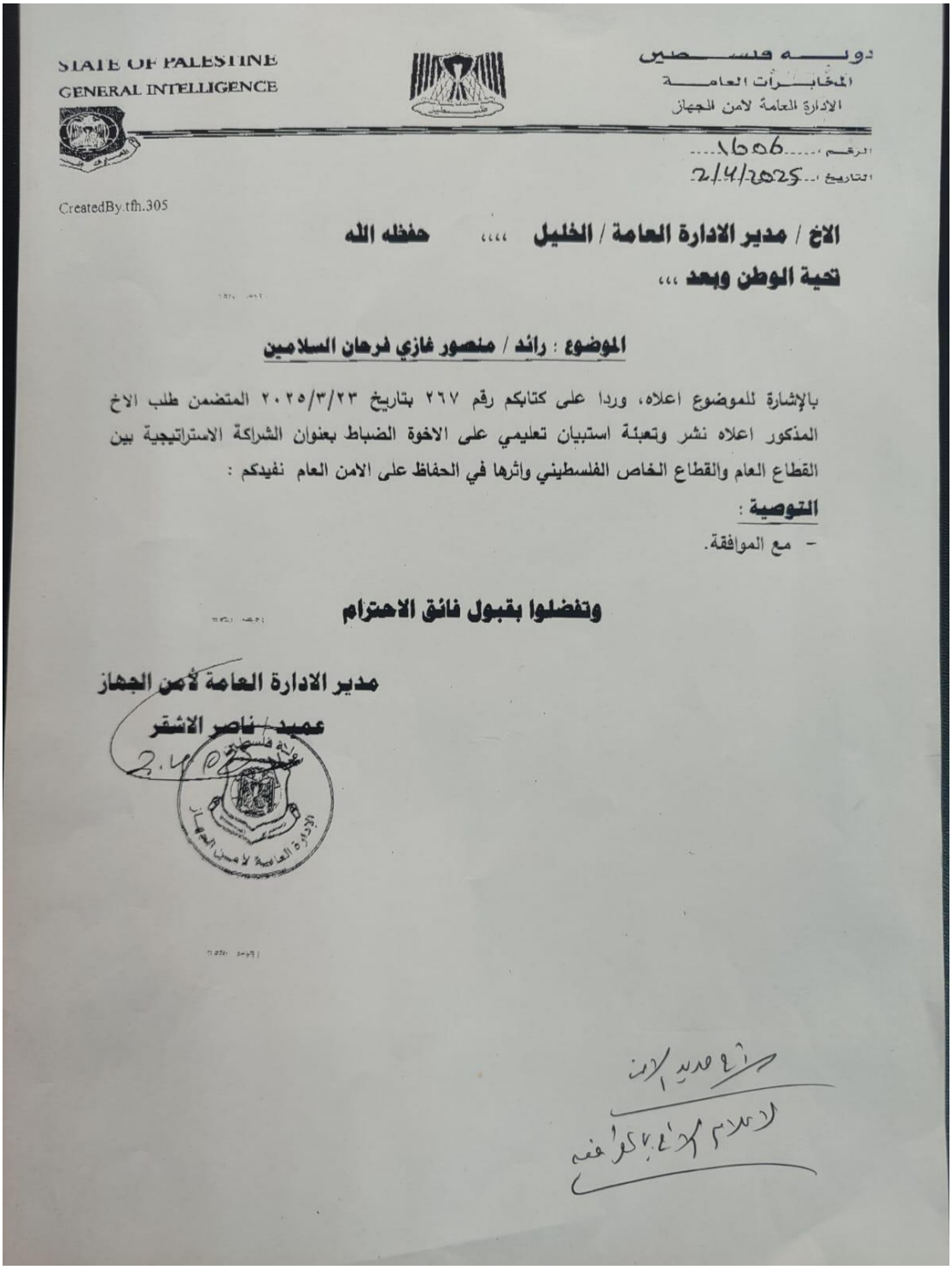

STATE OF PALESTINE
GENERAL INTELLIGENCE

دولـــــه فلســـــطين
المخابـــــرات العامـــــة
الادارة العامة لامن الجهاز

الرقم: 1606
التاريخ: 2/4/2025

CreatedBy.tfh.305

الاخ / مدير الادارة العامة / الخليل ،،،، حفظه الله

تحية الوطن وبعد ،،،

الموضوع : رائد / منصور غازي فرحان السلامين

بالإشارة للموضوع اعلاه، وردا على كتابكم رقم ٢٦٧ بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٣ المتضمن طلب الاخ المذكور اعلاه نشر وتعبئة استبيان تعليمي على الاخوة الضباط بعنوان الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني واثرها في الحفاظ على الامن العام نفيدكم :

التوصية :

- مع الموافقة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير الادارة العامة لأمن الجهاز

عميد / ناصر الاشقر

2.4.25

ملحق (4) نبذة عن جهاز المخابرات

تم جمع هذه المادة من خلال الاطلاع على قانون المخابرات العامة رقم (17) لسنة 2005م، https://maqam.najah.edu/legislation/120/ تاريخ المشاهدة 15- 4- 2025.

تعاريف وأحكام عامة

المادة(1)

التعاريف

يكون للكلمات والعبارات الآتية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

السلطة: السلطة الوطنية الفلسطينية

الرئيس: رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المخابرات: المخابرات العامة الفلسطينية.

رئيس المخابرات: رئيس المخابرات العامة الفلسطينية.

العامل: الضابط أو ضابط الصف أو الفرد المعين في المخابرات.

المادة(2)

اعتبار المخابرات هيئة أمنية نظامية

المخابرات هيئة أمنية نظامية تتبع الرئيس، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها وفقاً لأحكام القانون برئاسة رئيسها وتحت قيادته وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة.

المادة(3)

تكوين المخابرات

تتكون المخابرات من رئيس ونائب وعدد كاف من الضباط والأفراد اللازمين لتسيير العمل وفقاً للهيكل التنظيمي الذي يصدره الرئيس وتسري أحكام هذا القانون على جميع العاملين فيها.

المادة(8)

الجهة المكلفة بممارسة المهام الأمنية

-1تعتبر المخابرات الجهة المكلفة رسمياً بممارسة الأنشطة والمهام الأمنية خارج الحدود الجغرافية لفلسطين.

-2تمارس المخابرات مهام أمنية محددة داخل الحدود الجغرافية لدولة فلسطين لاستكمال الإجراءات والنشاطات التي بدأت بها خارج الحدود

المادة(9)

تتولى المخابرات:

1. اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطر واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون.
2. الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شانها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أية أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته.

3. التعاون المشـترك مع أجهزة الدول الصـديقة المشـابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السـلم والأمن المشـترك أو أي من مجالات الأمن الخارجي، شـريطة المعاملة بالمثل

المادة(10)

أعمال المخابرات

الأعمال التي ينطبق عليها نص المادة السابقة هي:

1. التخابر مع دولة أجنبية على القيام بعمل عدواني ضد فلسطين
2. الالتحاق بخدمة جيش أجنبي في حالة حرب مع فلسطين.
3. تسليم أو المساعدة في تسليم دولة أجنبية سراً من أسرار الدفاع عن فلسطين في النواحي العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.
4. أي فعل عمدي يتسـبب في موت أو إحداث إصـابة جسـدية جسـيمه أو فقدان حرية أي من:

أ- ملوك ورؤساء الدول وزوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.

ب- أولياء العهد أو نواب رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات أو الوزراء.

ج- الأشـخاص القائمين بمسـؤوليات عامه أو من ذوي المناصـب العامة إذا وجهت هذه الأفعال إليهم بصفاتهم هذه.

د- السفراء أو الدبلوماسيين المعتمدين لدى دولة فلسطين.

5. التخريب المتعمد أو إتلاف الممتلكات العامة أو الممتلكات الخاصـــة لأغراض عامة والمتعلقة أو الخاضـعة لسلطات دولة تربطها بفلسطين علاقات دبلوماسـي أو علاقات صداقة.
6. تصنيع أو حيازة أو إحراز أسلحة أو متفجرات أو أية مواد ضـارة بقصـد ارتكاب أي من الفعال السابقة في أي دولة من الدول.
7. كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضـــه، يقع تنفيذاً لمشـــروع إجرامي فردي أو جمـاعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين النـاس أو ترويعهم بـإيـذائهم أو تعريض حيـاتهم أو حريـاتهم أو أمنهم للخطر أو إلحـاق الضـــرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو احتلالها أو الاســـتيلاء عليها أو تسريب الأراضي أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر.

المادة(11)

حكم قضائي واحد

جمع المعلومات

وفقاً لأحكام القانون للمخابرات الحق في جمع المعلومات في الاختصـاصـات التي أقرها القانون وطلبها من أجهزة السـلطة وغيرها بدون معارضـة، ولرئيس المخابرات الطلب من النائب العام وفقاً للقانون حق اسـتصـدار القرارات القانونية لمنع سـفر الأجانب من وإلى البلاد ومنع المواطنين من السـفر لدواعي الأمن القومي كما يكون للمخابرات في سـبيل مباشـرة اختصـاصـاتها المقررة بموجب هذا القانون سـلطة الرقابة والتحري بالوسـائل الفنية والمهنية المختلفة وفقاً للقانون.

المادة(12)

صفة الضبطية العدلية

يكون للمخابرات في سبيل مباشرة اختصاصاتها المقرة بموجب هذا القانون صفة الضبطية القضائية.

المادة(13)

مراعاة الحقوق

على المخابرات مراعاة الحقوق والضمانات المنصوص عليها في القوانين الفلسطينية وقواعد القانون الدولي في هذا المجال.

المادة(14)

التحقيق الأولي

وفقاً لأحكام القانون تقوم المخابرات بإجراء تحقيق أولي في الوقائع المنسوبة للشخص المقبوض عليه وتمارس الرقابة والبحث والتحري والتفتيش وطلب حجز الأموال والأفراد واستدعائهم واستجوابهم وسماع أقوالهم وطلب البيانات أو المعلومات أو الوثائق من أي شخص أو الاحتفاظ بها واتخاذ ما تراه ضرورياً بشأنها طبقاً للقانون.

المادة(15)

تسليم الشخص الأجنبي

1- إذا كان الشخص المقبوض عليه أجنبياً وجب مساعدته في الاتصال بأقرب ممثل للدولة التي يكون أحد رعاياها.

2- يجوز للمخابرات إخطار أي دولة أخرى ذات مصلحة إذا رأت أن ذلك مناسبة لحقيقة هذا الإجراء والظروف التي دعت إلى اتخاذه.

المادة(16)

مراعاة المعاهدات الخاصة بتسليم المجرمين

بما لا يتعارض مع أحكام القانون يتعين مراعاة المعاهدات الخاصــة بتسـليم المتهمين في الجرائم القابلة للتسليم بين السلطة وأي دولة أخرى.